وزارة التعليـــــم العـــــالـــي والبـحـــــث العـلـــــمي

جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- EL-TARF –

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUE, COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2020/2019

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

القطاع السياحي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2018)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطلبة:

- مروان صواب
- بورومانة صادق

تحت إشراف:

د/ قروي صباح

شكر وعرفان

يسرنا أن نوجه شكرنا لكل من نصحنا أو أرشدنا أو وجهنا أو ساهم معنا في إعداد هذا البحث بإيصالنا للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله، ونشكر على وجه الخصوص أستاذتنا الفاضلة الدكتورة قروي صباح على مساندتنا وإرشادنا بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع، كما أن شكري موجه لإدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد.

إهداء

نحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث. إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، والدينا العزيزين. كما نهدي ثمرة جهدنا لأستاذتنا الكريمة الدكتورة: قروي صباح التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأنا إليها فـأنارتها و كلما سألنا عن معرفة زودتنا بها، وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في

أشياء أخرى...

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاع السياحي ودوره في إنعاش الاقتصاد الجزائري من تبعات مداخيل المحروقات كونها أحد أهم قطاعات التنمية، وواحدة من أفضل الخيارات الاستراتيجية البديلة للمواد الهيدروكربونية المهيمنة حاليا، وذلك من خلال تصميم سياسات سياحية ملائمة تمكن من التحول نحو اقتصاد بديل قائم على السياحة وبمثابة توجه استراتيجي لمعالجة الخلل التنموي في الاقتصاد الجزائري القائم على المورد الواحد أو إن صح القول الاقتصاد الريعي، خاصة مع امتلاكها للعديد من المؤهلات، الطبيعة منها والثقافية. ومن خلال هذه الأهمية فإن هذا البحث حاول أن يجيب على الإشكالية المتمثلة في مدى إمكانية اعتماد صناعة السياحة من بين مصادر التمويل الرئيسية كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر. وعلى هذا الأساس توصل البحث إلى أن هذا الأخير لا يزال يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الجزائري وأن المجهودات العملية المبذولة في سبيل تنمية القطاع السياحي الوطني جد متواضعة، لا تكفي لتغطية ولو جزء بسيط من مداخيل الثروة الناضبة، آملين في تفعيل السياسات والمخططات الموثقة مع زيادة الاستثمارات المثمرة.

الكلمات المفتاحية: المحروقات، الاقتصاد الريعي، السياحة، الاستثمار السياحي.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance du secteur du tourisme et son rôle dans la relance de l'économie algérienne des conséquences des revenus du carburant, l'un des secteurs de développement les plus importants et l'une des meilleures options stratégiques alternatives pour les hydrocarbures actuellement dominants, en concevant des politiques touristiques appropriées qui permettent la transformation vers une économie alternative basée sur le tourisme. Et en tant qu'orientation stratégique pour remédier au déséquilibre de développement de l'économie algérienne qui repose sur une seule ressource ou, pour être vrai, sur l'économie rentière, notamment avec sa possession de nombreuses qualifications, tant naturelles que culturelles. Par cette importance, cette recherche a tenté de répondre au problème de la mesure dans laquelle l'industrie du tourisme pourrait être adoptée parmi les principales sources de financement comme alternative stratégique au secteur des hydrocarbures en Algérie. Sur cette base, la recherche a conclu que cette dernière constitue toujours un lourd fardeau pour l'économie algérienne et que les efforts pratiques déployés pour développer le secteur touristique national sont très modestes, insuffisants pour couvrir ne serait-ce qu'une petite partie des revenus de la richesse épuisée, dans l'espoir d'activer des politiques et des plans documentés avec des investissements croissants. Fructueux.

Mots clés : hydrocarbures, économie rentière, tourisme, investissement touristique

فهرس المحتويات:

العنوان		الصفحة
شكر وعرفان		
الإهداء		
ملخص		
فهرس المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمة		أ- هـ
الفصل الأول **واقع قطاع المحروقات في الجزائر**		
تمهيد		02
المبحث الأول	**ماهية قطاع المحروقات**	03
المطلب الأول	التطور التاريخي لقطاع المحروقات	03
المطلب الثاني	تعريف قطاع المحروقات	05
المطلب الثالث	الأهمية الإقتصادية لقطاع المحروقات	09
المبحث الثاني	**تحليل قطاع المحروقات في الجزائر**	11
المطلب الأول	إمكانيات قطاع المحروقات الجزائري	11
المطلب الثاني	دور قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري	15
المطلب الثالث	التبعية الريعية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري	18

المبحث الثالث	**آثار قطاع المحروقات وأساليب تجاوزها**	21
المطلب الأول	العوامل المؤثرة على تقلبات قطاع المحروقات	21
المطلب الثاني	الاستراتيجيات البديلة للمحروقات	24
	خلاصة الفصل	31
	الفصل الثاني **القطاع السياحي**	
	تمهيد	33
المبحث الأول	**الإطار المفاهيمي للسياحة**	34
المطلب الأول	التطور التاريخي للسياحة	34
المطلب الثاني	تعريف السياحة	39
المطلب الثالث	دوافع السياحة	42
المبحث الثاني	**أهمية السياحة، أسباب انتشارها وأنواعها**	45
المطلب الأول	أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية	45
المطلب الثاني	أنواع السياحة	49
المطلب الثالث	أسباب انتشار وتوسع السياحة	53
المبحث الثالث	**عوامل جذب السياحة، أسسها وآثارها**	55
المطلب الأول	مقومات الجذب السياحي	55
المطلب الثاني	أسس السياحة	56
المطلب الثالث	الآثار الجانبية للسياحة	62
	خلاصة الفصل	64

	الفصل الثالث الاقتصاد السياحي الجزائري	
	تمهيد	66
المبحث الأول	**عموميات حول السياحة في الجزائر**	67
المطلب الأول	لمحة عن تاريخ السياحة في الجزائر	67
المطلب الثاني	مقومات وامكانات السياحة في الجزائر	71
المطلب الثالث	أنواع السياحة في الجزائر	75
المبحث الثاني	**تشخيص القطاع السياحي الجزائري**	79
المطلب الأول	مؤشرات السياحة في الجزائر	79
المطلب الثاني	اسهامات قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري	82
المطلب الثالث	موقع السياحة الجزائرية في السوق السياحي العالمي	85
المبحث الثالث	**مستقبل السياحة في الجزائر**	87
المطلب الأول	استراتيجيات تطوير قطاع السياحة كبديل للمحروقات	87
المطلب الثاني	معوقات السياحة في الجزائر	91
المطلب الثالث	حلول واستراتيجيات تحفيزية لتنمية السياحة الجزائرية	92
	خلاصة الفصل	94
	خاتمة	95
	قائمة المراجع	98

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
01	احتياطي البترول في الجزائر	12
02	انتاج المحروقات في الجزائر	13
03	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB	15
04	نسبة الصادرات من المحروقات	16
05	مساهمة العائدات البترولية في ايرادات خزينة الدولة	18
06	إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم	26
07	الامكانيات السياحية في الجزائر	75
08	تطور عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية	79
09	مقارنة بين عدد السياح الوافدين والخارجين من الحدود	81
10	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر	85
11	ترتيب الجزائر حسب مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمي	85
12	القرى السياحية المراد انجازها في اطار المخطط التوجيهي 2030	90

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
01	لمفاهيم قطاع المحروقات	**07**
02	استخدامات البترول	**08**
03	دوافع السياحة	**44**
04	آليات خلق السياحة لفرص العمل	**46**
05	توزيع طاقات الإيواء حسب المنتج السياحي	**80**
06	المساهمة الكلية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	**82**
07	المساهمة الكلية لقطاع السياحة في التوظيف في الجزائر	**83**
08	رأس مال الاستثمار في صناعة السياحة الجزائرية	**84**
09	حصة الجزائر من التدفق السياحي الدولي	**86**

مقدمة:

لطالما تمحورت اهتمامات العالم الاقتصادي منذ عقود حول توفير كميات مهولة من النفط واستغلاله في مجال واسع الأفق، كونه مادة فريدة من نوعها متميزة في خصائصها عن أي مادة أولية أخرى، الأمر الذي أحدث إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية. فقد نتج عن هذا التغيير اضطرابات وصراعات بين دول العالم الكبرى من جهة، للاستحواذ على أكبر كم من النفط سواء كمادة مستخرجة أو منابع تضمن لها أمنها الطاقوي الذي يخدمها من حيث تشكيلة غير منتهية من الصناعات التحويلية وتحقيق الصدارة العالمية، ومن جهة أخرى تهاتف دول العالم الثالث على استخراجه وتصديره ومن ثم الاتكال على ايراداته كمصدر دخل رئيسي. وفي المقابل ركزت التوجهات الحالية على مرحلة ما بعد البترول مع محاولة إيجاد حلول بديلة نظرا لتوالي الأزمات الحادة التي شهدها العالم الاقتصادي، والتقلبات المتغيرة على مستوى أسعار النفط الناجمة عن مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها. بالإضافة إلى إدراكهم مشكلة نضوب منابع الثروة البترولية، مما يستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاولة ايجاد موارد وقود أخرى تحل محل الغاز والنفط، وبديل اقتصادي يعوض تآكل قطاع المحروقات. ومن بين أهم البدائل المتاحة والمتفق عليها عالميا التوجه نحو صناعة السياحة.

تصنف السياحة في الوقت الراهن كصناعة متكاملة، عرفت منذ القدم بطابعها البسيط حسب إمكانيات كل حقبة مرت عليها، تضم أبعادا مختلفة ومتنوعة تشكل بها موردا اقتصاديا يسهم بقيمة معتبرة في زيادة الإيرادات السياحية المتنامية وتدفق العملات الأجنبية وبالتالي زيادة واضحة في الدخل القومي للمجتمع، بحكم توفر القدرات الطبيعية والاقتصادية في كل بلد والتي تمكنها من تهيئة قاعدة لبناء قطاع سياحي يدعم باقي القطاعات وينهض بالاقتصاد الوطني. ويتجاوز اعتماد الدول (خاصة المتقدمة منها) على المزيج المتكامل للبنية التحتية السياحية لتتبنى برامج وخطط واستراتيجيات تخولها من تطوير القطاع بما يتناسب مع الإمكانيات الاستراتيجية والعلمية والتكنولوجية الحديثة التي تسهم أيضا في تعويض الطاقات الناضبة بطاقات طبيعية متجددة وآمنة وغير مكلفة على الأقل على المديين المتوسط والبعيد كالطاقة الشمسية، الرياح...

وبالحديث عن أهمية التوجه نحو صناعة السياحة فالجزائر من بين أكثر الدول حاجة لهذا التوجه، فكما هو معلوم أنه منذ الاستقلال واقتصادها قائم على استغلال الثروة البترولية بنسبة تتجاوز 90% من إجمالي الإيرادات، مع إهمال مختلف القطاعات الأخرى من هياكل الصناعة والزراعة وغير ذلك، بمعنى أن الاقتصاد الوطني مرهون بمستويات انتاج النفط والغاز الطبيعي وبنسب تطور الأسعار في الأسواق الدولية مما جعلها أكثر عرضة من غيرها للتأثر المباشر بالتقلبات

والصدمات التي يصعب التنبؤ بها والحاصلة على صعيد السوق العالمي. وكرد فعل لمواجهة الصدمات الغير متوقعة والتحرر من قيود التبعية الريعية سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الإصلاحات بهدف إعادة الهيكلة وتحقيق التنمية المستدامة مع توزيع المخاطر على عدة قطاعات من ضمنها القطاع السياحي الذي لايزال فتيا إلى حد هذه اللحظة والذي لم يرقى حتى إلى نصف المستوى المطلوب رغم تنوع الإمكانيات خاصة الطبيعية والتاريخية والثقافية منها. ومازال أصحاب النظرة الاستشرافية آملين في تحسن نصيب هذا القطاع من خلال إطلاق البرنامج الشامل "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030" لتنمية السياحة وكبديل أنسب لمداخيل المحروقات.

وعلى ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح اشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

"إلى أي مدى يمكن اعتماد صناعة السياحة من بين مصادر التمويل الرئيسية كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر؟"

ومن خلال السؤال الرئيسي تتبادر في الأذهان الأسئلة الفرعية التالية:

– ما حال الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي تحت هيمنة مداخيل الثروة الناضبة؟

– فيما تتمثل الانعكاسات الفعلية لتقلبات أسعار السوق العالمي للنفط على الاقتصاد الوطني؟

– ما هي الإمكانيات الحالية لقطاع السياحة؟

– ما مدى جاهزية قطاع السياحة لاستخلاف النفط؟

فرضيات الدراسة:

في سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة تم الاعتماد على أربع فرضيات أساسية:

1- التقلبات الحاصلة على مستوى أسعار النفط في السوق العالمي له أثر مباشر على وضعية الاقتصاد الجزائري واستقراره؛

2- إن سعي الجزائر حثيث من أجل الاستثمار في قطاعات بديلة خارج المحروقات؛

3- إن الجهود التي تبذلها الجزائر لإنعاش اقتصادها بالاعتماد على قطاع السياحة كافية مقارنة بالمعايير العالمية العصرية.

أهداف الدراسة:

تختلف الأهداف المرجوة من هذا البحث، لذلك سيتم ذكر الأساسية منها، والتي تتمثل فيما يلي:

- توضيح المفاهيم الخاصة بالمحروقات وأهميتها في السوق العالمي،

- تحديد وتحليل وضع الاقتصاد الجزائري، مع تبيان انعكاسات التبعية التامة للموارد البترولية؛

- تقديم عرض مفصل مدعم بالأرقام والاحصائيات الحديثة حول الإمكانيات والطاقات السياحية المتوفرة على المستوى الوطني؛

-دراسة السياسة الهيكلية التي قامت باتخاذها الدولة الجزائرية، وذلك من خلال ما تم عرضه من قوانين وإجراءات واستراتيجيات مناسبة تخدم توجهها؛

- محاولة إدراك مفهوم السياحة، مع توضيح أهمية هذه الصناعة ذات الميزة الاستراتيجية في دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛

- إثراء البحث الأكاديمي من خلال ما تم عرضه من معلومات.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع البحث عدة نقاط مهمة تستوجب البحث عنها:

-اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه التام على إيرادات قطاع المحروقات رغم ارتباط مصيره بتقلبات الأسعار العالمية، مما يهدد الأمن الاقتصادي الوطني؛

-حقيقة نضوب وزوال الثروة مما يستوجب اتخاذ هذا الجانب كموضوع مهم وضروري للدراسة؛

- القدرات التي تمتلكها الجزائر من موارد بشرية وطبيعية وثقافية كفيلة ببناء اقتصاد متين يعوض قطاع المحروقات مما يوجب إبرازها؛

- تزايد الاهتمام العالمي والعربي والوطني بالتنمية السياحية وكذلك التخطيط السياحي بكافة مستوياته وأشكاله؛

– ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بحذر؛

– ضرورة توفير مستوى معيشي أفضل، وذلك ما عجزت الدولة عن تحقيقيه في ظل التبعية البترولية.

منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والوقوف على صحة الفرضيات المصاغة من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفروع البحثية المتعلقة بتحديد المفاهيم ووصف الحالات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والمحروقات كمورد ناضب، والسياحة كبديل استراتيجي على حد سواء، أما فيما يخص تحليل المعطيات لوضعية الاقتصاد الوطني فقد كان من نصيب المنهج التحليلي. حيث تم تجميعها باستخدام الأسلوب الإحصائي في شكل يخدم موضوع وأهداف البحث الذي نود من خلاله أن نصل إلى مدى استعداد الجزائر لفترة ما بعد البترول.

حدود الدراسة:

أ–الحدود المكانية: انصب موضوع البحث تأثيرات التبعية البترولية على الاقتصاد الوطني ومحاولة تعويض مداخيل قطاع المحروقات بالتركيز على ترقية القطاع السياحي في الجزائر.

ب–الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2018 وذلك لتوسيع نطاق المقارنة عبر مسح أهم الفترات التي شهدت تفاوتا ملحوظا في ارتفاع قيمة البترول إلى الذروة حتى الانخفاض إلى أدنى حد، وفي المقابل تشخيص السوق السياحي الجزائري خلال فترة طويلة المدى يمكننا من تحديد نسب التطور. كل هذه المعطيات جعلت من هذه المرحلة مجالا لدراستنا.

دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن فيما يلي:

–رغبة الباحث التعمق أكثر في هذا الموضوع،

–كثرة المواضيع التي تناولت بالدراسة قطاع المحروقات في فترات ارتفاع كلا من الإنتاج والأسعار، وقلة المواضيع التي تتطرق لفترة ما بعد النفط؛

–زيادة أسعار النفط القياسية ومعدلات الإنتاج مما سيسرع حتما من وتيرة استهلاك الاحتياطيات العالمية

والجزائرية بشكل خاص، حيث بات من الضروري التطرق إلى مرحلة نضوب موارد الطاقة والتفكير في بدائلها

وهذا ما حاولنا أن نطرحه في هذه الدراسة.

صعوبات الدراسة:

تم مواجهة عدة صعوبات عند إنجاز هذا البحث، أبرزها:

- عجز في توفير المراجع عن وضعية المطالب الخاصة بالجزائر سواء على مستوى الجامعة أو الانترنت؛

- تكرر محتوى الكتب؛

- تباين ملحوظ في الأرقام والاحصائيات المصرح بها من الجهات الرسمية؛

- ومما لا شك فيه أثرت الأزمة الحالية التي يمر بها العالم بأسره على جودة البحث لعدم القدرة على التردد إلى مكتبة الجامعة.

الفصل الأول

تمهيد:

إن التطوير التدريجي لمصادر الطاقة الأولية وتقنيات التحويل المرتبطة بها، أدى إلى زيادة راحة البشر وطول أمدهم وثرائهم، فضلاً عن أعدادهم. فمعظم تقنيات هذه الطاقة تعتمد على الروابط الكيميائية للهيدروكربونات المكونة للمحروقات، ليستغلها التطور الثقافي البشري بشكل مربح. لكن على الرغم من أهمية قطاع المحروقات الجلية في النهوض بالإقتصاد العالمي والإستفادة من المميزات التي يحضى بها، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت نقمة تودي بالدول المتكلة عليه بشكل شبه تام إلى الإستمرار تحت تهديد انهيار اقتصادها والدخول في أزمات مالية حادة حال الجزائر، إضافة إلى العديد من المخاطر العالمية المهددة للبيئة ومختلف كائناتها. لذلك تم عرض هذا الفصل "قطاع المحروقات في الجزائر" بغرض تعريف وتوضيح قطاع المحروقات من خلفية تاريخية وخصائص وأهمية في المبحث الأول، ليتم التطرق إلى تحليل قطاع المحروقات الجزائري من واقع ومدى إتكال الدولة الجزائرية على هكذا نوع من الطاقة في المبحث الثاني، حتى نصل إلى المبحث الثالث الذي يتضمن النواة الرئيسية للموضوع وهو التوجه نحو استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات بالتركيز على السياحة كوجهة مغايرة للتبعية الحالية للبترول في الجزائر، والتي سيتم عرضها بالتفصيل في الفصل الثاني.

المبحث الأول: ماهية قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات الوتر النابض لمختلف الصناعات، ساهم ولا يزال يساهم في تطوير الاقتصاد العالمي بفضل تركيبته المتفردة والتي من غير الممكن إيجاد نظيرتها. لذلك تم التطرق في هذا البحث إلى ثلاث مطالب يوضح الأول التطور التاريخي لقطاع المحروقات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لننتقل إلى تعريفه مع توضيح المصطلحات المرتبطة به، ثم ابراز أهميته في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

البترول كلمة من أصل لاتيني مركبة من كلمتين تعني زيت الصخر وهما اللفظة Petra وتعني الصخر، والكلمة الأخرى Oleum وتعني الزيت واستعملت لأول مرة في مقالة نشرت 1556م من عالم المعادن الألماني "أجري كولا Agricola" والذي وصف طريقة اكتشافه وتصفيته[1]. وقد عرف استخدام البترول السائل كمادة خام أولية وطبيعية في حضارات العالم القديم منذ فجر التاريخ –كما ما ورد – وكان استغلال البترول بدائيا ومحدودا، واكتشافه وتوفره لميكن إلا وليد الصدفة والقوى الطبيعية في ظهوره على السطح. عرفته جل المجتمعات القديمة تقريبا، وكان يعتقد أن له خصائص فوق طبيعية، وذلك بمشاهدة انبعاث النفط أو الغاز المشتعل التي سميت بالنيران الخالدة، وكانت لهم منه استعمالات مختلفة[2]. ومن بين أهم الحضارات التي اشتهرت باستعماله نذكر مايلي[3]:

– قدماء المصريين في دهن المومياات وحفظها؛

– ملك بابل (6000 سنة قبل الميلاد) في أعمال البناء ورصف الطرقات؛

– الهنود الحمر كوقود وعلاج للأمراض قبل المستعمرين البيض بمئات السنين؛

– وفي عام 1750م لوحظ في أمريكا تسربات للزيت الخام.

---

[1] دحو سليمان، بن ساحة مصطفى، **واقع وتحديات انتاج واستهلاك وتجارة البترول في الاقتصاد العالمي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 02، العدد 02، 2018، الجزائر، ص209.

[2] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، 2008، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص17.

[3] عبد الملك اسماعيل حجر ، **محاسبة النفط: المبادئ، اللإجراءات**، الأمين للنشر والتوزيع، ط4، 2008، صنعاء، الأردن، ص24.

أما حديثا، فقد دفعت الثورة الصناعية إلى عملية البحث عن محروقات جديدة، ففي انجلترا بدأ "جايمس يونغ James Young" في صناعة منتجات مختلفة انطلاقا من النفط الخام، لكنه توجه فيما بعد نحو تقطير الفحم واستغلال الصخور الإسفلتية. أما الفيزيائي والجيولوجي الكندي "ابراهام جيسنر Abraham Gessner" فقدم عام 1852 وانطلاقا من النفط الخام أيضا وقودا للإضاءة يشتعل بدون مخلفات. وفي عام 1855 أظهر الكيميائي الأمريكي "بنجامن سيلمان Benjamin Sillman" تقريرا يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ من فرز وتقطير البترول. وحينما أخذت الأبحاث اهتماما أكبر بمصادر التموين بالنفط الخام، عرف أن الآبار الجوفية للمياه والرمال تقدم أحيانا تسربات من النفط، فأخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي، وثقبت أولى أبارها في ألمانيا عام 1857. لكن المبادرة التي لاقت صدى قويا كانت من طرف المهندس الأمريكي "ادوين درايك Edwin L Drake" في 27 أوت 1859 في "تيتوسفيل Titusville" ببنسلفانيا، فقد بادر إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الأم، أصل بروز البترول في بنسلفانيا الغربية، حيث نجح في استخراج النفط بيسر وسهولة، لأن البئر لم يكن عميقا جدا- 23 مترا فقط – بإنتاج يومي 2000 برميل. ونجاحه هذا لم يكن بداية صناعة البترول الحديثة فحسب بل فجر هجوما قويا نحو "الذهب الأسود"[1]، الذي أخذ سريعا يحل محل غيره من أنواع وقود المصابيح الأخرى الخطيرة والباهظة الثمن. أيضا صار النفط المستخرج من شمال غربي بنسلفانيا مادة التشحيم المفضلة لصناعة النسيج، ودفع الطلب على النفط السعر من خمسة وسبعين سنتا إلى دولارين للجالون[2]. وبعدها تأتي مرحلة زيادة الطلب بدرجة كبيرة جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية لتتوسع استخداماته كوقود لتسيير السفن والطائرات، ثم بعد ذلك الإستخدام في المجال الزراعي والصناعي[3].

وتعتبر الجزائر من الدول الغنية بالمحروقات، والتي يعود اكتشافها إلى عقود مضت على يد المستعمر الفرنسي الذي سخر جهوده لمحاولة إيجادها. فقد بدأ البحث عن المحروقات في الجزائر عام 1890م حيث تم الكشف عنه بكميات قليلة سنة 1949م في الجنوب الغربي للبلاد، وفي سنة 1954م تم اكتشاف الغاز الطبيعي ب"رقة" أول حقل للغاز جنوب "عين صالح"، وبعدها بعامين 1956م تم اكتشاف البترول وذلك بإيجاد أول حقل بترولية هامة في حقل "ايجلاج" الجزائرية الواقع ب"عين أميناس"، ثم تم إيجاده بعد ذلك في حقول أخرى أهمها "زارزاتين" و"حاسي مسعود"[4].

---

[1] عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات: النفط والغاز الطبيعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، الجزائر، ص2-3.

[2] روبرت سليتر، ترجمة محمد فتحي خضر، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**، هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2012، القاهرة، مصر، ص81.

[3] عبد الملك اسماعيل حجر، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4] سناء مكناسي، **الاستثمارات البديلة لقطاع المحروقات وسبل تنميتها: حلة السياحة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، 2017، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص04.

وقد لجأت الجزائر إلى رسم سياسة بترولية قائمة على إعادة السيطرة على ثرواتها البترولية والغازية وتطوير صناعة البترول ودمجها في الاقتصاد الوطني ضمن خطة تنموية شاملة، في 31 ديسمبر 1963 أول عمل قامت به الحكومة الجزائرية هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (sonatrach)، حيث قامت هذه الحيرة بمشاركة مجموعة أخرى من الشركات في عمليات التنقيب واستغلال الحقول التي تم اكتشافها، وفي سنة 1969م انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)، والتي سمحت للعديد من الدول بتأميم ثرواتها البترولية، بالإضافة إلى تحكمها في تحديد السعر المناسب للبترول[1]. كما قامت الجزائر بالعديد من الاجراءات التي ضمنت بها نوعا من الاستقلالية في استغلال وتسيير مواردها الطبيعية وفق أطر قانونية دولية. الآونة الاخيرة عرف قطاع المحروقات نشاطا مكثفا في مختلف الميادين(البحث، التنقيب، انتقال المحروقات ونقلها الخ)، فقد تم ابرام العديد من الاتفافيات وانجاز مشاريع مختلفة، مثل مصفاة سكيكدة في مارس سنة 2005م وفي خضم هذه الخطوات شهد قطاع المحروقات خلال فترة (2005-2000) نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة الثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات[2].

المطلب الثاني: تعريف قطاع المحروقات

عادة ما يحدث خلط واضح في المفاهيم التالية: النفط والبترول والغاز الطبيعي والهيدروكربونات والمحروقات، فهي مصطلحات متداولة إذا ما كنا بصدد دراسة قطاع المحروقات، لذلك وجب علينا التعرف على "اللغة" والتدقيق في معنى كل مصطلح على حدا. نبدأ بمصطلح "الهيدروكربونات" الذي يشير إلى التركيب الكيميائي للبترول، وتشمل هذه الهيدروكربونات العميقة تنوعًا غنيًا من المركبات الكيميائية العضوية في شكل رواسب بترولية، وهي بدورها تتشكل من بقايا الحيوانات والنباتات التي عاشت قبل ملايين السنين في بيئة بحرية (مياه) قبل الديناصورات. فمنذ حوالي (300-400) مليون سنة ماتت نباتات وحيوانات بحرية ودُفنت في قاع المحيط، ومع مرور الوقت، غطتها طبقات من الطمي والرمل. وقبل حوالي (100-50) مليون سنة، تم دفن البقايا بشكل أعمق وزادت عدد طبقات الطين حتى حولت الحرارة والضغط الهائلين من هذه الطبقات البقايا إلى نفط خام وغاز، وهذا الناتج المتحصل عليه تكون عبر سلسلة من

[1] بن مسعود محمد، **الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجياك حالة قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015، تلمسان، الجزائر، ص103.

[2] عبد الوهاب غريب، **فرص وتحديات الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي، 2016، تبسة، الجزائر، ص19.

العمليات التي تنطوي على مختلف التغييرات البيولوجية والكيميائية والفيزيائية، لنتحصل بذلك على المكون الأكثر أهمية اقتصاديًا[1].

ومن خلال ما سلف ذكره يمكننا تحديد المعنى الدقيق لمصطلح "البترول"، الذي يطلق بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية. ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح "النفط الخام" على المواد السائلة ومصطلح "الغاز الطبيعي" على المواد الغازية، ومصطلح "البيتومين" أو "الإسفلت" على المواد الصلبة. فالنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر ،كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. على غرار المواد الهيدروكاربونية الغازية فهي التي تشكل الغاز الطبيعي[2]، وهذا الأخير يعتبر من المحروقات عالية الكفاءة، قليلة الإنبعاثات الملوثة للبيئة[3]، وكذا تميزه بقلة التكلفة في تكريره وتحويله ليصبح وقودا نظيفا خلاف الفحم والنفط. ويدخل في عدة صناعات خصوصا منها ذات الاستخدام المكثف كالكهرباء وصناعة الحديد الصلب والإسمنت والوقود وغيرها. فهو الأسرع من حيث تطور ونمو الاستهلاك في العالم[4].

وبالنسبة لقطاع المحروقات فهو يضم كل الأنشطة المرتبطة باستكشاف واستغلال النفط والغاز على السواء[5]. والشكل الموالي يساعدنا على التمييز بين كل مصطلح:

[1] من إعداد الطلبة بالإعتماد على: بن مسعود محمد، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] زمال وهيبة، **أثر التقلبات الإيرادات النفطية على الّتصاد الكلي (النمو الإقتصادي): دراسة حالةالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018، تلمسان، الجزائر، ص03.

[3] هشام مزوار، **تقييم سياسة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي غي الجزائر مقارنة بدولة قطر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2013، ورقلة، الجزائر، ص03.

[4] عادل عباسي، معمر دباشي، نور الدين حساني، **نمذجة قياسية إقتصادية للغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1996–2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة حمه لخضر، 2018، الوادي، الجزائر، ص08.

[5] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، 2008، باتنة، الجزائر، ص08.

الشكل رقم 01: توضيح لمفاهيم قطاع المحروقات

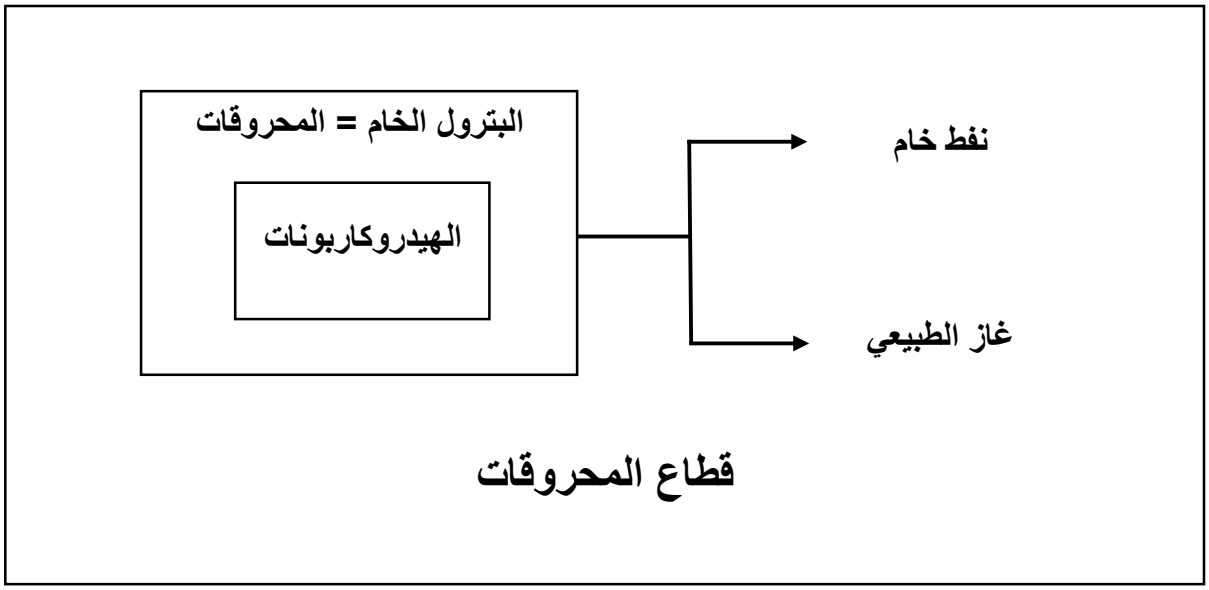

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- زمال وهيبة، **أثر التقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي): دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018، تلمسان، الجزائر، ص03.

ولقد أشار الإقتصادي "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه التخطيط والتنمية الإطار العام لقطاع المحروقات وجعل نشاطاته متمثلة في:

- التنقيب عن المحروقات وجعل الآبار البترولية؛
- إنتاج ونقل المحروقات الخام؛
- التمويل الأولي للمحروقات من أشغال التمييع و التكرير؛
- التحويل اللاحق لإلنتاج مواد أولية من ألياف وأسمدة؛
- إنتاج الكهرباء؛
- توزيع المحرقات ومشتقاتها في الأسواق الخارجية؛

- توزيع الكهرباء والغاز ومشتقات البترول في السوق الداخلية[1].

ومن خلال ماسبق نعرض الشكل الموالي الذي يبرز بعض أهم استخدامات البترول:

الشكل رقم 02: استخدامات البترول

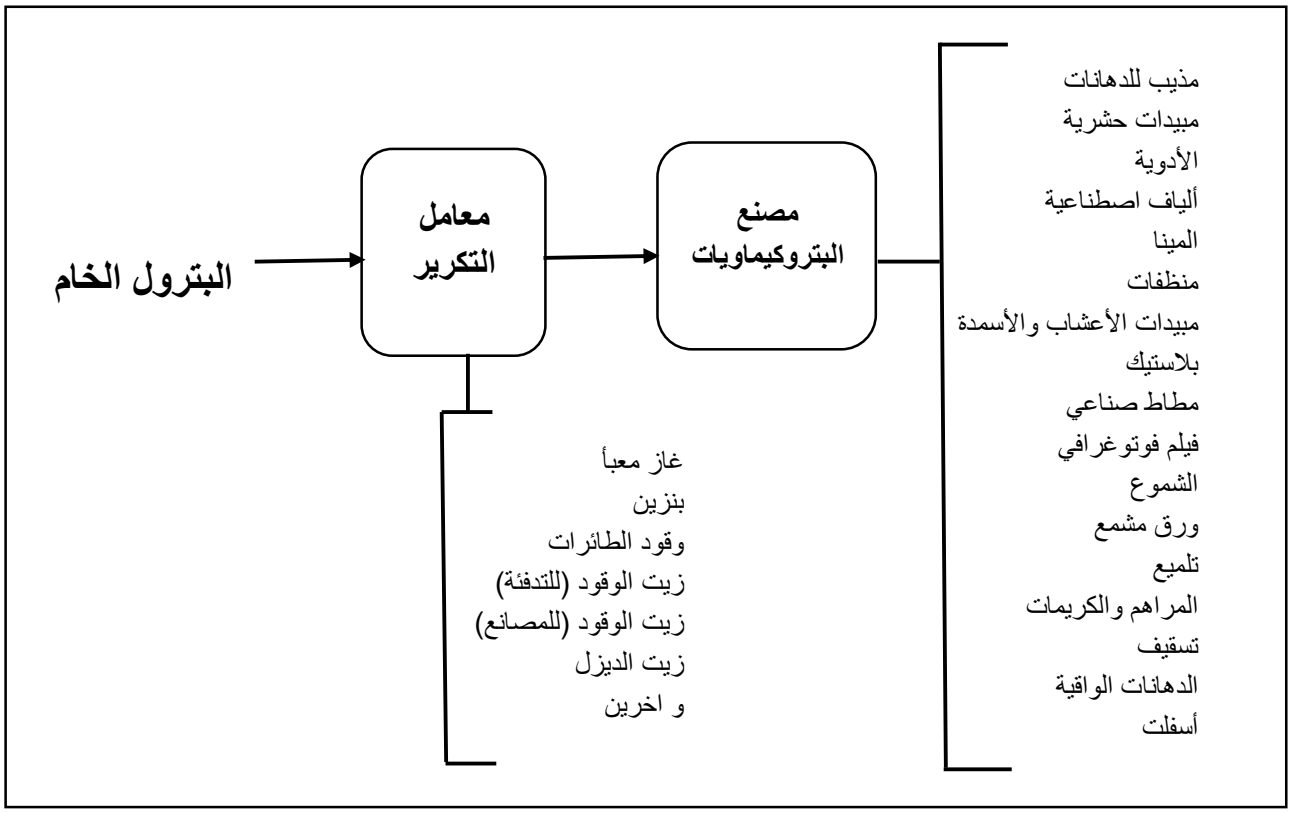

المصدر:

- Alphonsus Fagan, an introduction to the petroleum industry, government of newfoundland and Labrador: department of mines and energy, 1991, Canada, p03.

كما يتميز نشاط قطاع المحروقات على المستوى العالمي بمجموعة من الخصائص تفرده عن باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى تتمثل في ما يلي:

– تركيز الإنتاج: حيث يتميز إنتاج النفط العالمي بالتركيز في عدد قليل من البلدان؛

[1] العيد رزق الله، ابراهيم بورنان، **هيكلة وتسيير سلطة ضبط قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دراسات العدد الإقتصادي**، 2012، المجلد 15، العدد 02، ص150.

– **تباعد مراكز الإنتاج**: أهم ما يميز نشاطات المحروقات هو ابتعاد المسافة بين مراكز الاستخراج والإنتاج ونقاط الاستهلاك، وعموما توجد طريقتين لنقله من مناطق إنتاجه وهما النقل عن طريق الناقلات البحرية والطريقة الثانية عن طريق النقل بالأنابيب؛

– **احتمالية الاستكشاف**: فهو عبارة عن مواد قابلة للزيادة أو النقصان بشكل دائم ومستمر وليس من المؤكد أن تكون نتائج عملية استكشاف إيجابية؛

– **ارتفاع تكلفة الاستثمار**: فيحتاج الاستثمار في قطاع المحروقات إلى رؤوس أموال ضخمة وهي تكاليف ما قبل الإنتاج وتكاليف الإنتاج؛

– **تركز رأس المال**: حيث أهم ما يميز قطاع المحروقات هو وجود عدد محدد من الشركات المسيطرة عليه عالميا[1].

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية لقطاع المحروقات

بما أن مصادر الطاقة وخاصة البترول تعد عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية، وتعتمد عليه عملية التطور الإقتصادي، فإن البترول يلعب دورا كبيرا في تطور الإقتصاد العالمي، حيث أن يتم الإعتماد على البترول ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلالت ووسائل النقل البحري والبري والجوي، ويتزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الإقتصادي تصحبه الزيادة في االإستهالك البترولي مما يعني زيادة الطلب على المحروقات[2].

لعملية إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق واسع تأثيرات ضخمة؛ سياسيا واقتصاديا، ويؤثر في مصالح جهات وأطراف عدة؛ أهمها الدول المنتجة/ الشركات المستثمرة والدول المستهلكة[3]. وللبترول في هذا المقام خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر طاقة في كل القطاعات الاقتصادية، ويستعمل أيضا في القطاع الصناعي كمادة أولية لصناعة منتجات كثيرة. حيث صرح الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر Jimmy Carter" موضحا بذلك مدى أهمية البترول قائلا:"إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ، هو أن يتوقف

[1] العيد رزق الله، ابراهيم بورنان، مرجع سبق ذكره، ص151.

[2] وخالد ليندة، حجاز كاهنة، **أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري دراسة مقارنة لأزمتي 1968 و2014**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة مولود معمري، 2016، تيزي وزو، الجزائر، ص09.

[3] قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري انموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، دمشق، سوريا، ص27.

مصير الحضارة العالمية الحديثة كلها على مادة أولية واحدة هي البترول[1]". ويشاطره بذلك الرأي الأمين العام للأمم المتحدة بانكيمون بوصفه للبترول على أنه: "الخيط الذهبي الذي يربط بين أطراف التنمية المستدامة[2]".يستهلك العالم حاليا نحو 1000 برميل من البترول الخام في كل ثانية يوميا، ما يجعله إلى الآن أهم وقود مستخدم إذ يمثل ما يقرب من 40% من احتياجات الطاقة العالمية. يستخدم في تصنيع الأسمدة والمواد البلاستيكية وتوليد الكهرباء أيضا. ولكن يتمثل أهم استخدام له في النقل، إذ يتم تخصيص ما يزيد عن نصف البترول لنقل الأشخاص والبضائع والخدمات في جميع أنحاء العالم[3].

وللثروة البترولية مزايا كثيرة، فهي تعتبر المصدر الأول للطاقة التي تعتبر العجلة المحركة لدواليب االقتصاد العالمي، بحيث أصبحت تشكل عامال جديدا من عوامل الإنتاج، الى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. وارتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الإقتصادي فكلما زاد استهلاك الدولة من الطاقة دل ذلك على نموها الإقتصادي والإجتماعي[4]. واستنادا إلى تقديرات وكالة الطاقة الدولية تشير التوقعات إلى أن النفط والغاز سيظلان في المستقبل المنظور مصدري الطاقة اللذين يساهمان في سد نسبة كبيرة من احتياجات الطاقة العالمية، تصل إلى حدود 52 في المائة سنة 2035م[5].

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا شبه مطلق على المحروقات، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من البترول الخام والغاز الطبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من (60 %) من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تحنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دورا غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج السلعي من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة واستيراد تسعة أعشار احتياجاتها وتمويل ذلك من دخل البترول، مما يبرز حجم التحدي الذي تطرحه مسألة الاعتماد على قطاع المحروقات[6].

[1] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] سليمان الحريش، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 19، العدد 190-191، 2014، بيروت، لبنان، ص08.

[3] كارل بليني، جيرارد ريد، ترجمة أسماء عايدة، **لعبة الطاقة الكبرى**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص80.

[4] عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[5] سليمان الحريش، مرجع سبق ذكره، ص09.

[6] بن مسعود محمد، مرجع سبق ذكره، ص106.

المبحث الثاني: تحليل قطاع المحروقات في الجزائر

باعتبار الجزائر من بين أكثر الدول اعتمادا على قطاع المحروقات في تنمية اقتصادها، نوضح في هذا المبحث كل من واقع والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر فيما يخص هذه الطاقة ودورها في الإقتصاد الجزائري، إضافة إلى درجة التبعية الريعية التي ضيقت بها مجال تنمية باقي القطاعات، لينحصر الدخل الوطني على اسهامات البترول لا غير.

المطلب الأول: إمكانيات قطاع المحروقات الجزائري

1) احتياطي المحروقات:

إن التعرف على حجم الاحتياطي البترولي في مناطق العالم المختلفة عموما والجزائر بصفة خاصة أضحى من الأمور المهمة جداً لدى الباحثين الاقتصاديين والسياسيين أيضا في معظم دول العالم. ذلك لأن مقدار الاحتياطي المؤكد يؤثر بشكل كبير على العمر المنتظر لمورد البترول. وعند تقدير احتياطات أية دولة من المحروقات فإنه يؤخذ بعين الاعتبار فقط الاحتياطات المؤكدة[1]. وتزخر الجزائر باحتياطي هام من البترول، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70 %من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971م إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر[2]. و الجدول التالي يبين لنا احتياطي النفط الخام خلال الفترة الممتدة من (2000-2018):

[1] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2016، وهران، الجزائر،ص90.

الجدول رقم 01: احصائيات احتياطي البترول في الجزائر

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
احتياطي النفط (مليار برميل)	11.31	11.31	11.4	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
احتياطي الغاز (مليار م3)	4455	4523	4545	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على البيانات:

- OPEC: annual statistical bulletin 2005-2019.

يتضح لنا من الجدول السابق أن احتياطي كل من النفط والغاز يتسم بالتذبذب الطفيف ابتداء من فترة ما قبل السنة 2000م وصولا إلى سنة 2006م التي تستقر فيها نسبة احتياطي البترول بصقة عامة في الجزائر حتى عام 2018م[1]، بعدما فسحت الجزائر أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات ونجاحها في جذب ما يزيد عن 50 عقد شراكة مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول الخام[2].

2) الطاقة الانتاجية للمحروقات:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية. وهذا ما أدى إلى اعطائها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام منذ تأميم المحروقات سنة 1971م. الأمر الذي ساهم في التطور المستمر مع الحفاظ على الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب[3]. والجدول الموالي يوضح لنا احصائيات الطاقة الإنتاجية للمحروقات في الجزائر من 2000 إلى غاية 2018:

[1] من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم01.

[2] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص92

الجدول رقم 02: احصائيات انتاج المحروقات في الجزائر

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
انتاج النفط (ألف برميل/ي)	796.0	729.9	1.311	1.426	1.356	1.190	1.203	1.193	1.146	0.104
انتاج الغاز (مليار م3/السنة)	76.43	75.19	83.87	75.34	101.18	92.12	82.6	86.72	93.15	95.89

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على البيانات:

-OPEC: annual statistical bulletin 2005-2019

حسب المعطيات الموضحة في الشكل أعلاه يمكن استنتاج أن انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر عرف مرحلة انتعاش ملحوظة طيلة الفترة المدروسة وبالأخص سنة 2008م، وذلك بمثل حالة نظيره النفط الخام الذي شهد تزايد مستمر ولو كان طفيف من سنة 2000م حتى سنة 2006م ثم بدأ التعداد التنازلي بشكل ضئيل ليصل إلى سنة 2018 وتنخفض نسبة الإنتاج بدرجة جد كبيرة، جراء انخفاض الأسعار العالمية والسياسات المنتهجة من قبل الدولة[1].

ج/ ميزات المحروقات في الجزائر:

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية: (Délais) الآجال ،(Coûts) التكلفة ،(Qualité) الجودة، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتوج وتتمثل فيما يلي :

ا) – مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف: مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام وأيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل)؛

ب) – مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تمييز المنتوج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار؛

ت) – مزايا تنافسية تتعلق بالمدة: أي آجال تسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق).

[1] من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم02 .

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتوج البترول لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية[1].

أ/ ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الإستهلاك):

إن قرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، حيث تقرب موانئها التصديرية من موانئ الإستقبال االأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، الأمر الذي ال يطرح إشكالية الآجال. زيادة على ذلك فإن الجزائر لها الأفضلية في نقل منتجاتها النفطية عبر شبكة الأنابيب إلى القارة الأوروبية خاصة إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا و بلجيكا، إنطلاقا من ستة موانئ (أرزيو، بجاية و سكيكدة ، الجزائر، عنابة ، وهران) [2].

ب/ ميزة الجودة:

مما لا شك فيه، تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للبترول، كما أن البترول الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل الأوبك، فالبترول المستخرج من أول بئر تم اكتشافها وهي وادي قيطيريني تميز بدرجة نقاوته العالية حيث قدرت كثافته ب 0.83، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع البترول والتي تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها. كما أن بترول لجزائر الأساسي المعروف ب Sahari Blend هو نفط خفيف وخال تقريبا من الكبريت إذ يحتوي فقط على 0.14% من الكبريت وهذا ما يميزه بالنسبة لدول الأوبك، وهذا ما يجعله من أفضل أنواع النفط المنتجة للمشتقات الخفيفة التي يكثر الطلب عليها [3].

[1] عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012، سطيف، الجزائر، ص52-53.

[3] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص143.

المطلب الثاني: دور قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

1) المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:

المكانة الخاصة التي يحتويها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر على قطاع المحروقات وعلى العائدات و على حجم الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن اعتماد الاقتصاد الوطني على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار عن الاقتصاد الكمي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية[1]. والجدول الآتي يبين حجم مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري:

الجدول رقم 03: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	4098.8	4455.3	6112	8514.8	11090	12049.5	16209.6	17228.6	17406.8	19750
قطاع المحروقات (مليار دج)	1616.3	1477.1	2319	3882.2	4997.6	4180.4	5536.4	4657.8	3025.6	4754.8
نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.2	32.5	37.9	45.2	45.06	34.69	34.15	27.03	17.38	22.4

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائيات الثلاثية www.bank-of-algeria.dz

يلاحظ من الجدول أعلاه تباين معتبر في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة (2000-2018)، حيث بلغت أقصاها في كل من سنتي 2006 و2008، لتتنازل بشكل ملحوظ سنة 2016. ثم

[1] زيدي حسيبة، **بن سماعين حياة، مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد09، المجلد01، 2016، الوادي، الجزائر، ص116.

تشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2018. وقد تزامنت هذه النسب مع التقلبات أسعار المحروقات، التي تأثرت بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وهذا ما يؤكد العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي[1].

2) مكانة قطاع المحروقات في حجم الصادرات:

من بين التأثيرات االإيجابية لإرتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة له، تعزيز الإحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية. و على هذا الأساس، و مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للبترول و خصوصا في الجزائر[2]، مثلما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم04: نسبة الصادرات من المحروقات

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	21.65	18.71	32.22	54.74	78.58	57.09	71.73	60.12	29.69	41.13
صادرات المحروقات (مليار دولار)	21.06	18.11	31.55	53.61	77.19	56.12	70.58	58.46	27.88	38.89
نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية (%)	97.27	96.79	97.92	97.93	98.23	98.30	98.39	97.23	94.00	94.61

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائيات الثلاثية www.bank-of-algeria.dz

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة صادرات المحروقات المحققة تصل حتى 98% سنة 2008 من إجمالي الصادرات الجزائرية، والنسبة المتبقية تتمثل في الصادرات خارج المحروقات، الأمر الذي يفسر لنا المكانة الهامة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزلئر. وصولا إلى سنة 2018 التي شكلت فيها نسبة مساهمة صادرات المحروقات أكثر من 94% في إجمالي صادرات البلد، نظرا لتراجع أسعار النفط إلى أدنى المستويات، حيث قدر خلال ذات السنة 44.43 دولار للبرميل[3].

[1] من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03.

[2] زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص46.

[3] من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

3) مساهمة العائدات لبترولية في ايرادات خزينة الدولة:

فضلا عن كون العائدات المالية الناتجة عن تصدير البترول والغاز مصدرا ماليا مهما بالنسبة للعديد من الدول المنتجة والمصدرة لهذه الثروات، نتيجة للضرائب المطبقة على عائدات تصدير البترول والغاز (الجباية البترولية)، فهي تعد بالنسبة للجزائر المصدر الإستراتيجي الرئيسي في تمويل التنمية، وتوفير إحتياطيات الصرف من العملات الأجنبية التي تجاوزت 149 مليار دولار سنة 2009، وتعتمد الجزائر من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية، وبما أن الجباية العادية لا يمكنها حاليا تغطية نفقات الدولة على التحويلات الإجتماعية والكتلة الوطنية للأجور، والدعم الموجه للسكن والماء والموارد الطاقوية وغيرها، فيتم تغطية النقص من الجباية البترولية، وبإعتبار أن الجباية البترولية تتميز بعدم الإستقرار وتذبذب حصيلتها وفقا لتذبذب أسعار البترول، إلى جانب تأثرها بتغير سعر صرف الدينار بالدولار، كما أن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة[1]، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: مساهمة العائدات البترولية في ايرادات خزينة الدولة

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الإيرادات العامة (مليار دج)	1578.1	1603.3	2229.7	3639.8	5190.5	4392.9	6339.3	3927.7	1880.2	4857

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائيات الثلاثية www.bank-of-algeria.dz

يتبين من الجدول أعلاه تطور الايرادات البترولية بشكل ملحوظ من سنة 2000 حتى 2012 وقد بلغت ذروتها سنة 2008 بمعدل 77.13%، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة لتصل سنة 2016 نسبة 1880 كأدنى حد، ثم

[1] سهيلة زناد، **استراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لإستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الإستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2018، سطيف، الجزائر، ص283-284.

شهدت سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا وذلك نتيجة تراجع الجباية البترولية جراء انخفاض أسعار البترول في السوق الدولي كما سلع الذكر.

المطلب الثالث: التبعية الريعية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري

لقد بدأ استخدام مصطلح الدولة الريعية منذ بداية القرن العشرين، وهو مستوحى من كتابات كارل ماركس التي تناولت مبدأ الرأسمالية الريعية ، والدولة الريعية ليست بحاجة إلى أن تكون غنية بالمصادر الطبيعية لتكون ريعية بل يمكن أن تسمى دولة ريعية إذا ما أقرضت أو بادلت أو تنازلت ولو بشكل مؤقت عن ميزات موقعها الجغرافي أو السياسي مقابل الحصول على ريع من دول أخرى ، وعادة ما يأتي هذا الريع على شكل مساعدات وهبات أو قروض ميسرة، فتتساوى بذلك في الريعية مع تلك التي باعت مواردها الطبيعية مقابل دخل[1]. وبذلك يتوضح لنا أن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى، وهو التخلي التدريجي عن أهم القطاعات وخاصة الزراعة والسياحة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد كلي على الثروة الجديدة. فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للبترول كان له الأثر السلبي على نمو قطاع خارج المحروقات، بسبب أن منتجات القطاع الزراعي والصناعي المحلية وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، إلا أن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو يستقطب العمالة بما يمنحه من أجور مرتفعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها[2].

ويحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، ولتبيان هذه الأهمية نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك :"إنه يمثل الناتج الإجمالي للبلد ويمده ب 3 / 2 إيرادات الموازنة و 98% من إيراداته الخارجية" ، في حين بلغت عائدات الجزائر من المحروقات 56 مليار دولار سنة 2010 ، وعليه ومن خلال هذه الأرقام تتأكد هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والتي تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي؛ " والتي ترتكز على أن اعتماد اقتصاد ما على قطاع معين في تحقيق المداخيل من العملات الأجنبية، عند نحو هذا القطاع فإن تدفق الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية مما

[1] عبد الرزاق حمزة، **سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلالف الثروة البترولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012، سطيف، الجزائر، ص18.

[2] عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، مرجع سبق ذكره، ص24.

يؤدي إلى نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى المعرضة للمنافسة (القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني[1]. في حين أن هنالك من يتعارض مع الفكرة سالفة الذكر، ويرون أن الإجزام التام بأن الإقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي ليس سهلا، و السبب أنه يحمل كل أعراض المرض الهولندي لكن لا يحمل ميكانيزماته، لتميزه بتكوين قطاعي يتفق أكثر فأكثر مع التكوين الذي وصفته نظرية المرض الهولندي والذي يتميز ب: نمو قوي في قطاع المناجم (المحروقات في حالة الجزائر). حيث تم استثمار حوالي 21 مليار دولار في هذا القطاع خلال الفترة 2000-2005 و32 مليار دولار بين(2005- 2006)؛ ونمو معتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل المتمثلة في البناء والأشغال العمومية والخدمات؛ وتدهور القطاع الصناعي (السلع القابلة للتبادل) وبالأخص العمومي[2]؛

ومن خلال هذه الإطلالة نقف على حقيقة التبعية المتجذرة لمادة البترول وخطورة هذا الموقف على الاقتصاد الوطني، فبالنظر لهذه المشاكل ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون البترول يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة وأيضا إلى كونه سلعة ذات أبعاد استراتيجية تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد المحروقات[3].

[1] مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في اطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، 2014، سطيف، الجزائر، ص16.

[2] زينة قمري، **حوافز ومعوقات القطاع الإنتاجي خارج المحروقات في الجزائر –دراسة تحليلية–**، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 24، العدد 03، 2018، الجزائر، ص109.

[3] اواكد اوردية، مرجع سبق ذكره، ص09.

المبحث الثالث: آثار قطاع المحروقات وأساليب تجاوزها

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الوطني السائد خاضع تماما لحركة السوق العالمي الذي تحكمه عدة عوامل، وأي تغير طارئ سواء في الأسعار أو أحوال الطلب وما إلى ذلك ينعكس مباشرة على عائدات الجزائر. وهنا يظهر جليا ضرورة التحرر من قيود التبعية السلبية للنهوض باقتصاد آمن وذلك ما سيتم التطرق إليه خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على تقلبات قطاع المحروقات

1) أسعار النفط:

– العوامل المحددة لأسعار البترول و التطور التاريخي لأسعار البترول تم وفقا لمصالح الاحتكارات البترولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنواع عديدة لسعره حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، ولتحديد الأسعار عوامل نذكر منها: العرض والطلب والإحتياط القانوني، والتنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية[1]. كما يجدر بنا التمييز بين أسعار النفط الخام من جهة، وأسعار المنتجات في محطات التكرير من جهة ثانية، وأسعارها للمستهلك النهائي من جهة ثالثة. فأسعار الخام تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون، وبتنظيم السوق النفطية على المستوى العالمي. أما أسعار المنتجات الخارجة من مصافي التكرير فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية، وبتكاليف التكرير[2].

1.1/ العوامل المؤثرة في أسعار النفط:

– نوع وجودة البترول: تتباين المحروقات وتختلف في نوعها من منطقة وبلد إلى آخر وحتى داخل الحقل الواحد. فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول مختلف عن بترول القارة الإفريقية، والبترول العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن البترول العربي في المنطقة الإفريقية، وهكذا إن هذا الإختلاف والتباين في أنواع المادة البترولية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي ومن أبرز هذه التأثيرات تأثير على قيمة وسعر البترول[3].

– سعر النفط الخام ومنتجاته المكررة: حيث إن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، والعكس في حالة ارتفاعه؛

---

[1] جودي بوعمرة، **أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2013**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 03، 2015، الجزائر، ص386.

[2] قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري أنموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص135.

[3] كبير مولود، **دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار البترول على النمو الإقتصادي على المدى البعيد في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 30، العدد 01، الجزائر، ص221.

– **معدل النمو الاقتصادي**: إن زيادة النمو الاقتصادي تطلبت زيادة استهلاك النفط، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط؛

– **الاحتياطيات النفطية**: تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطيات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط[1].

– **العوامل الجيوسياسية**: النزاعات الجيواستراتيجة والتوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مع الدول المنتجة (العراق، إيران، ليبيا...) أو تلك التي لها علاقة ماشرة أو غير ماشرة طرق النقل (أورانا، أفغانستان، سوريا...)[2].

– **العرض والطلب**: حيث أن تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أهم الأسباب التي أدت لانخفاض الأسعار، حيث ا زد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ سنة 2119 إلى سنة 2019 بنسبة 21 % أي أنه منتعش حاليا، حيث أرجع تقرير وكالة الطاقة الدولية أن هذا الهبوط نتيجة زيادة في المعروض من خارج الأوبك وانكماش النمو على الطلب؛

– **عامل التكنولوجيا**: إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم ككل 39 %، فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذا المعدل، حيث أن ارتفاع معدل الإستخراج بنسبة 0 % يؤدي هذا إلى إضافة 02 مليار برميل إلى احتياطي النفط العالمي؛

– **النفط الصخري**: حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 5 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط مما ساهم في حدوث تخمة في المعروض؛

– **الحالة الاقتصادية للدول**: يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان وتباطؤ اقتصاد الصين، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، وهذا من أسباب انخفاض الأسعار[3].

---

[1] أمير صفية، بشوندة رفيق، **أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف باستخدام نموذج ARDL: حالة الجزائر (1986– 2016)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019، الجزائر، ص589.

[2] نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات تقلبات وآثارها على الاقتصاديات الريعية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، 2016، الجزائر، ص55.

[3] سناء مكناسي، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

– تناقص الاحتياطيات النفطية: المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالاحتياطيات، التي تكونت عبر آلاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض وهو غير قابل للزيادة ويستنفذ أو ينضب حال استخلاصه من مكمنه. ولذا فهو يتأثر بالعوامل الفنية ووسائل الإنتاج التي استخدمت في استخراجه. وعليه فإن نضوب هذا المورد الطبيعي هو استنفاد الاحتياطي بعد استخراج النفط الموجود[1].

– زيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط: لقد شجعت الدوافع المتعلقة التوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبية في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين للتحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار، وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي أو الاستهلاك العالي من النفط مما تسبب بزيادة في الطلب والمخزون النفطي للضغط على أسعار النفط[2]

من خلال ما تم التطرق اليه الى حد الآن عن التذبذب الحاصل في أسعار النفط فان المستهدف الرئيسي في هذه السناريوهات السالفة الذكر، هي الدول المصدرة للنفط و التي يقوم اقتصادها بالدرجة الأولى على الريع النفطي كركيزة أساسية لرسم سياساتها العامة ،والتي تتأثر مباشرة بانخفاض أسعار النفط، والجزائر على رأس القائمة[3].

2) **الاتفاقيات الدولية حول المناخ والبيئة:** أدى التوسع الكبير في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي وبصفة خاصة الوقود الأحفوري وكذلك الحوادث الناجمة عن محطات الطاقة النووية إلى العديد من المشاكل البيئية، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى العمل من اجل الحد من تلك الظواهر عن طريق مجموعة من الاتفاقيات التي تمت العديد من استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة[4].

---

[1] سكنه جهيه فرج، **العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003–2014)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015، البصرة، العراق، ص47.

[2] سكنه جهيه فرج، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] بن جودي نعيمة، **تأثير الريع النفطي على السياسة المالية: راسة حالة الجزائر 2012–2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2017، تيزي وزو، الجزائر، ص80.

[4] زحوط اسماعيل، **استراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013، سطيف، الجزائر، ص35.

3) الطاقات المتجددة: هناك العديد من الهيئات الدولية التي أولت اهتماما كبيرا للطاقات المتجددة، ومن أهم هذه الهيئات نجد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتي عرفتها على أنها "كل طاقة يكون مصدرها شمسيا، جيوفيزيائيا أو بيولوجيا، وتتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية، طاقة باطن الأرض، حركة المياه وطاقة المد والجزر في باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء" المحيطاقات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة للمحروقات

القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع الاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان، مثل الهند والصين، وكذلك القلق من نضوب النفط أو نفاد احتياطياته، وما سيترتب على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها. فوفقا للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة؛ يتبين أن الاحتياطي النفطي الحالي المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود[2].

على الحكومات أن تعرف الكلفة الحقيقية للطاقة، ليس فقط من حيث كلفة الإنتاج بل أيضا التكاليف المتوجبة على استنفاد واستنزاف مورد وطني (احتياطي النفط والغاز مثلا) والتكاليف على الصحة العامة من حرق الوقود لإنتاج الطاقة (تلوث الهواء والانبعاثات المسببة لتغير المناخ مثلا). هذا يظهر حجم المبالغ التي يمكن للحكومات توفيرها وتحويلها إلى استثمارات أخرى تقلل من الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري في المدى البعيد، وتأمين تقديمات عامة أخرى مثل تحسين الوضع الصحي وتوفير فرص العمل وحفظ الموارد للأجيال المقبلة[3].

1/ الطاقات المتجددة:

يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والديمومة، أي أن مخزونات غير قابل للنفاد بحكم الاستهلاك الدائم. ونميز بين نوعين من هذه المصادر، حيث يضم الأول كل مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام، وهذه المصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول ة يغالب دول العالم، و أهم هذه المصادر هي: الطاقة الشمسية،

---

[1] اوكيل حميدة، خوميجة فتيحة، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق سياحة بيئية، الملتقى العلمي الوطني حول: استغلال الطاقات المتجددة في السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، 2019، الجزائر، ص04.

[2] قصي عبد الكريم ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص89.

[3] غلادل لاهن، البيئة والتنمية، المجلد19 ، العدد 190-191، 2014، بيروت، لبنان، ص06.

المائية، الهوائية، الحرارة الجوفية، و الطاقة العضوية؛ بينما يضم النوع الثاني مصادر الطاقة الدائمة والتي هي في مرحلة التجارب و الأبحاث وهذا النوع من المصادر يتطلب مستوى تكنولوجي رفيع، لا يملكه العالم حتى وقتنا الحاضر، وهي ما تزال في مرحلة التجارب و الأبحاث[1]. لقد فرضت التوقعات على المسؤولين الجزائريين التفكير في إمكانيات استغلال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أن الجزائر محكوم عليها بالخروج من حالة الريع النفطي والتبعية المطلقة للمحروقات، من خلال تنمية مستدامة وبرامج تنموية تضمن تحقيق نسب نمو فعلية تفوق 7%، ليتم مضاعفة الناتج المحلي الخام من 216 مليار دولار إلى 426 مليار دولار[2].

أ/ الطاقة الشمسية:

استحوذت الطاقة الشمسية على عقل الإنسان منذ القدم، فمنذ أن عاش الإنسان على سطح الأرض، وهو مبهور بهذه الطاقة والحرارة القوية والمستمرة في نشاطها دون أن تنقص أو تتغير، وهي المسؤولة عن استمرار الحياة على الأرض، ولو زادت الطاقة الشمسية عن معدلها لأصبحت الكرة الأرضية جحيما لا يطاق ولتبخرت مياه المحيطات والبحار، ولو انخفضت الطاقة الشمسية عن معدلها لتجمدت بحار ومحيطات العالم ولاندثرت جميع أشكال الحياة على الأرض.[3] كما أنها مصدر كل مصادر الطاقة من الوقود الحفري (الفحم، البترول، الغاز) أو من المصادر الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، وطاقة المد وطاقة مياه المحيطات، وطاقة الكتلة الحيوية).[4]

أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها حديثا بان الصحراء الجزائرية هي اكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الاشعاعات الشمسية في الجزائر 3000 ساعة اشعاع في السنة ، و هو اعلى مستوى اشراق في العالم ، وهو ما دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية ، و بناء عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في سنة 2007 لإنتاج 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى المانيا عبر ناقل كهربائي بحري ، وفيما يلي يبين الجدول التالي إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم[5].

[1] مخلفي أمينة، **النفط والطاقات البديلة الغير متجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، 2012، ورقلة، الجزائر، ص225.

[2] عرقوب نبيلة، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 05، 2017، الجزائر، ص269.

[3] فريد مصعب مهدي الدليمي، **الطاقة الشمسية الاشعاعية الحرارية والاحتباس الحراري**، جامعة الأنبار، ط1، 2014، بغداد، العراق، ص31-32.

[4] محمد أحمد السيد خليل، **الاستخدام المنزلي للطاقة الشمسية**، المكتبة الأكاديمية، 2009، مصر، ص11.

[5] خوصة مصطفى، **الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، الوادي، الجزائر، ص84.

لجدول رقم 06: إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الإشعاع الشمسي. ساعة/سنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة كو/م2/سنة	2650	1900	1700

المصدر: خوصة مصطفى، الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، الوادي، الجزائر، ص84.

ب/ طاقة الرياح:

إن طاقة رياح طاقة متجددة ولا تنضب بالمقارنة مع الوقود الأحفوري، وهي نظيفة ولا تساهم في المطر الحامضي أو الدخان المضبب أو ظاهرة الاحتباس الحراري أو انبعات جزيئات خطرة إلى الجو. لها استعمالات عدة، فتوربينات الرياح الصغيرة يمكن أن تجهز الطاقة الكهربائية للمدارس والأعمال التجاري، الجامعات والمنازل، الحقول، كما يمكن استعمال في المواقع البعيدة لغرض الاتصالات، صناعة الثلج، وضخ الماء، يزيل حاجة المجمعات البعيدة لتشغيل مولدات الديزل ذات الدخان والضوضاء. كما أن توربينات الرياح يمكن أن تجلب المنفعة للتجمعات المحلية في الشعوب الصغيرة والفقيرة.[1]

تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزتين: الشمال، الذي يحده البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم، وتضاريس جبلية كالأطلس التلي والأطلس الصحراوي، حيث تتموقع بينهما السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، المتميز بمعدل سرعة رياح غير مرتفعة جدا، غير أننا نجد مناخات فصلية على المواقع الساحلية لوهران وعنابة، وبالهضاب العليا لتيارت ، وكذا المناطق التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا. أما الجنوب فهو يتميز بسرعة رياح أكبر منها بالشمال، خاصة الجنوب الغربي، إذ تتعدى 4م/ثانية، وتصل إلى 6م/ثانية بمنطقة أدرار[2]. وعموما تتميز الجزائر هبوب رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة سنوية تتراوح ما بين 2 إلى 6 م/ثانية، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفع، هذا من شأنه توليد طاقة كهربائية

[1] سمير سعدون مصطفى، بلال عبد الله ناصر، محمود خضر سلمان، **الطاقة البديلة مصادرها واستخداماتها**، دار البارودي للنضر والتوزيع، 2015، الأردن، ص169.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص17.

قدرها 673 مليون واط ساعي سنويا في حالة رياح ذات سرعة 5.1م/ثانية، وهو ما يكفي لتغطية إحتياجات قرابة 1008 مسكن من الطاقة الكهربائية[1].

ج/ الطاقة المائية:

إن طاقة المياه هي الطاقة المخزونة بتدفق المياه أو المياه الساقطة من أماكن مرتفعة، يمكن استعمال طاقة المياه لتشغيل طوربينات طواحين القمح، لضخ المياه والإنتاج الكهرباء، المياه تحرك الطوربينه أما بواسطة تدفقها (طاقة حركيه) أو بواسطة سقوطها من مكان مرتفع لمكان منخفض (طاقة كامنة)، والتي تتحول الطاقة ميكانيكيه عند تحريك الطوربينات.[2]

تقدر كميات التساقط السنوية بنحو 65 مليار م3 والمستعمل منها هو 25 مليار م3 فقط، ناهيك عن الثروة الجوفية. ووعيا من الجزائر بهذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، التزمت مباشرة ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار لتطوير الطاقة المتجددة وتملك وزارة الطاقة برنامجا هاما لتطوير الطاقات المتجددة لاسيما في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا مؤكدة أن الهدف بثمثل في تشجيع استعمال الطاقات النظيفة حتى وإن كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات الكلاسيكية[3].

د/ طاقة الحرارة الجوفية:

إن الأرض التي نمشي عليها تحوي كمية كبيرة من النشاط على هيئة حرار اكل النشاط الجوفي لديه القدرة على توليد الطاقة الحرارية الجوفية لتوفير كميات كبيرة من الكهرباء. وقد استخدم الانسان النشاط الحراري الجوفي في شكل ينابيع الماء الحارة لعدة قرون، بيد أن المحاولة الأولى لتوليد الطاقة كهربائية عبر ذلك المصدر لم يحدث حتى القرن العشرين. إن إنتاج الكهرباء من مصادر النشاط الجوفي يمكن أن يكون مصدر فعال وقوي جدا وطريقة صالحة للاستعمال، ومع ذلك فإن الموقع هو المفتاح للحصول على محطة تزويد فعالة للطاقة الحرارية الجوفي.[4]

يشكل الكلس الجراسي بالشمال، احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، أدى إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة متوزعة أساسا بالشمال الشرقي والشمال الغربي للبلاد. إذ تبلغ غالبا، درجة حرارة هذه المنابع 40 درجة

[1] سهيلة زناد، مرجع سبق ذكره، ص304.

[2] سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول- الكهرباء- الغاز)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص35.

[3] الياس حناش، عز الدين بوحبل، **البدائل المستقبلية خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر، الآفاق للدراسات الاقتصادية**، المجلد 02، العدد 02، 2016، الجزائر، ص67.

[4] حمزة الجبالي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار الأسرة ودار علم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص237.

مئوية، و أقصاها منبع حمام المسخوطين، بدرجة حرارة تصل الى 90 مئوية. وتعتبر هذه الينابيع الطبيعية تسربات لخزانات باطنية حارة ذات تدفق طبيعي ذاتي يبلغ 2 متر مكعب بالثانية، ولا تمثل إلا جزءا يسيرا من إمكانيات إنتاج هذه الخزانات. وأكثر هذه الخزانات يمتد نحو الجنوب، إذ يشكل التكون القاري الكبيس خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية، يمتد إلى ألاف الكيلومترات المربعة. يتم استغلال هذا الخزان، المسمى بالطبقة الألبية، من خلال الحفر للحصول على تدفق يصل إلى 4 متر مكعب بالثانية. حيث تصل درجة حرارة هذه الطبقة إلى 57 مئوية. إن استغلال تدفق الطبقة الألبية والتدفق الطبيعي للمنابع يمثل استطاعة تبلغ 700 ميغاواط[1].

القطاع الصناعي:

نتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل، كما اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية[2]. ورغم اقتناع واضعي سياسات التنمية في الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه والتصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة. إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا البناء اقتصاد قوي لو أنها استغلت استغلالا امثلا واعتمدت على المردود الاقتصادي عوض المردود الاجتماعي، ولكن بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه ويبقي مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد للمعدات الصناعية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة من بينها، نقص المهارات والكفاءات، ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية، غياب التكامل بين القطاعات[3].

[1] وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018، تلمسان، الجزائر، ص97.

[3] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، 2015، أم البواقي، الجزائر، ص281.

تعتمد الجزائر الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك العوامل التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب وإنشاء وحدات مولدة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتوجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي وولوج أسواق جديدة.

القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع[1]. فهو يمثل نظام حياة وإنتاج، وتوزيع واستهلاك، فهو نظام حياة للإنسان في الريف، ونظام إنتاج للغذاء، الذي يعتبر المادة الأساسية للحياة، ونظام توزيع الثروات الطبيعية، واستهلاك للمواطنين. وقد اعتمدت الدول النامية في اقتصادياتها بنسبة كبيرة على القطاع الزراعي كقطاع رائد للتنمية وداعم للاقتصاد، وملب لاحتياجات المواطنين. ولكي تقوم هذه الدول بتحسين أوضاع المزارعين وتثبيتهم في مواقعهم، عمدت إلى تطبيق سياسات اقتصادية، تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي، وقد تمحورت هذه السياسات في عدد من الإجراءات والممارسات التي تمارسها الدولة؛ سواء لدعم الإنتاج المحلي، أو للتحكم في عملية الاستهلاك وتوفير الغذاء، أو تشجيع الصادرات. وعلى الرغم من جهود التنمية، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الكلي في العديد من الدول النامية.[2]

وتصنف الجزائر ضمن الدول المستوردة للغذاء وهذا لأنها لا تملك أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية تصميم وتنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي وهذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف[3]. غير أنه يبقى هناك ضعف في حجم الإستثمار الزراعي الخاص المحلي والأجنبي مقارنة بحجم الإستثمار في القطاعات الأخرى، وهذا بسبب المعوقات التي يعاني منها الإستثمار في الجزائر عامة والزراعي خاصة، أهمها العقار الفلاحي وعقود الفلاحين، وضعف البنية التحتية، وارتفاع تكاليف الإستثمار، وصعوبة الحصول على التمويل، وعدم وضوح السياسة الزراعية المستقبلية، ورغم هذا فإن للإستثمار الفلاحي في الجزائر آفاق إستثمارية واعدة من خلال المؤهلات والعناصر التنافسية التي يتميز بها القطاع،

---

[1] سالمي رشيد، أسماء قاسمي، **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات:** حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، ص234.

[2] أكرم كرمول، **تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2008، الأردن، ص48.

[3] جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر– دراسة تحليلية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016، تلمسان، الجزائر، ص100.

والأهمية التي أولتها الدولة له فيما يتعلق بالدعم والضمانات، والقوانين المنظمة والمحفزة والمشجعة للإستثمار بصفة عامة بالإضافة إلى الإستقرار الأمني الذي عرفته البلاد، والتطور الذي عرفته الأجهزة المشرفة على الإستثمار.[1]

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، الجزائر، ص108.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل، يستنتج أن الثروة النفطية تمثل المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد هذا الأخير على أموال قطاع المحروقات في مختلف برامجه التنموية، ما أوصله إلى حالة هشاشة وضعف إثر تهديدات وتقلبات وعدم اليقين الذي تتسم بها البيئة الهيدروكربونية للسوق العالمي، وهذا الأمر يستدعى مراجعة الحكومة للسياسات الاقتصادية الحالية بهدف انتهاج جملة من الاصلاحات والاستراتيجيات، من إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية، ترفع مساهمة القطاعات البديلة لتنويع الدخل وإيجاد مصادر طاقة متجددة وغير ناضبة تضمن استقرار الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

تمهيد:

تصنف السياحة في القرن المعاصر ضمن لائحة المفاتيح المحورية المسؤولة عن فتح أبواب وآفاق واسعة نحو التطور، اقتصادي كان أو اجتماعي أو غير ذلك، فلم تقتصر تهيئتها على ترفيه الأشخاص فقط بل تجاوزت التوقعات لتصبح صناعة دولية ووطنية يتم استغلالها واستثمارها لصالح الدول والأفراد على حد سواء. وعليه جاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول السياحة من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة؛

-المبحث الثاني: أهمية السياحة، أسباب انتشارها وأنواعها؛

-المبحث الثالث: عوامل جذب السياحة أسسها وآثارها الجانبية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

تعتبر السياحة من أهم الظواهر الإنسانية القديمة التي عرفت بطابعها البسيط البدائي لتتحول تدريجيا إلى صناعة واعدة. ونظرا لمكانتها الجلية ارتأينا إلى التطرق في هذا المبحث إلى عرض تاريخها ونشأتها مع تبيان المراحل التي مرت بها، ومن ثم التعريف بمصطلح السياحة حسب منظور عدة باحثين مع تحديد خصائصها وأخيرا الإشارة إلى أهم الدوافع التي تبعث الفرد نحو الإقدام على هذه الخطوة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة

إن السياحة ظاهرة إنسانية واجتماعية واسعة لازمت الإنسان منذ أن خلقه الله على وجه الأرض، وقد أخذت هذه الظاهرة في التطور إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن،[1] وعليه يمكن إبراز مراحل تطور السياحة كما يلي:

أولا: نشأة الإنسان

لقد بدأت السياحة منذ نشوء الانسان وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الانسانية الضرورية للحياة[2]، فيقطع المسافات الطويلة سيرا على الأقدام أو راكبا الدواب من أجل الوصول إلى الوديان الخصبة والأنهار بحثا عن الطعام والشراب والراحة وهروبا من المناطق الحارة والأراضي الصحراوية القاحلة معتمدا على ما يتمتع به من قوة بدنية عالية وقدرة نفسية على تحمل الصعاب والمشاق لا تحكمه قوانين أو نظم بل تحكمه الأعراف والتقاليد السارية في ذلك الوقت فكان ينتقل بين القبائل والعشائر لا يعوقه وقت ولا يثنيه عن ذلك جهد أو مشقة فكان التنقل والسفر مجرد ظاهرة طبيعية إنسانية مرتبطة بوجود الإنسان وتطلعاته[3].

ثانيا: الحضارات القديمة:

فقد حدثتنا الكتب والروايات القديمة عن أسفار ورحلات كثيرة وممكن اعتبارها على أنها أوليات السياحة، والجدير بالذكر أنها ليست السياحة بالمعنى المتعارف عليه حاليا، لأن لفظ السياحة لم يعرف إلا في القواميس والمعاجم الحديثة[4]. ويمكننا تلخيص تلك الفترة في النقاط التالية[5]:

---

[1] محمدي وافية، **دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012، الجزائر، ص03.

[2] مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، دار الرسلان للطباعة، 2009، دمشق، سوريا، ص28.

[3] الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **جغرافيا السياحة والطيران**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، السعودية، ص02.

[4] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، عمان، الأردن، ص11.

[5] سليم بطرس جلدة، **مبادئ إدارة مكاتب السياحة والسفر**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص17-18.

– 8000 سنة قبل الميلاد: حيث أدت التنمية الزراعية في الشرق الأوسط إلى نشوء المجتمعات وبدأ الحس بالمكان، وهو ما يعد متطلبا مسبقا للسياحة. فالمسافرون يجب أن يعودوا إلى أوطانهم أو أماكن تواجدهم الدائم؛

– 3000 – 2170 سنة قبل الميلاد: وهو عصر الدولة الفرعونية في مصر، حيث أصبحت الأهرامات والمعابد من العالم السياحية الجاذبة للأجيال التي جاءت بعد هذه المرحلة التاريخية؛

– 1200 سنة قبل الميلاد: بدأ الفينيقيون في هذه الفترة يستخدمون القوارب الشراعية بشكل مكثف لأغراض النقل، كما بدأت هذه القوارب تجوب جنوب الباسيفيكي؛

– 775 سنة قبل الميلاد: بدأت في هذه الفترة الألعاب الأولمبية (القديمة) وهو مؤشر على بداية السياحة الرياضية؛

– 555 – 400 سنة قبل الميلاد: حيث ازدهرت الحضارات اليونانية، وازدهرت حضارة اليونان وحضارة المايا. إذ ظهرت تطورات في حقول الرياضيات والعلوم والفلسفة وبلغت فنون العمارة ذروتها في هذه الحقبة؛

– 200 سنة قبل الميلاد: حيث نمت في هذه الفترة الإمبراطورية الرومانية، وبدأت الحضارة الصينية تركز على الفنون وتم بناء سور الصين العظيم بهدف حماية الصين من الغزو الخارجي؛

– 100 سنة قبل الميلاد: حيث شهدت الإمبراطورية الرومانية توسعا في حدودها الجغرافية وقد شمل ذلك منطقة حوض البحر المتوسط إذ تزايدت الحاجة إلى بناء الطرق مما سهل من عملية السفر والتجارة.

ويمكن القول أن السياحة آنذاك كانت تأخذ ثلاث أشكال رئيسية من السفر متمثلة في:

1) حب الاستطلاع: أدى هذا الدافع بالناس لمعرفة عادات و تقاليد الشعوب الأخرى إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف على عادات و طرق معيشة الناس، و تعتبر روايات السواح الأوائل مثل المؤرخ الإغريقي هيرودوت مثالا على ذلك، و أحيانا البرهان الوحيد المتوفر عن قيام دويلات و مدن عظيمة اختفت حاليا، لأن طبيعة الإنسان هو حب المعرفة و الفضول إلى معرفته عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.[1]

2) **السفر من أجل التجارة والأعمال المتعلّقة بشؤون الدولة:** وفي هذا الجانب قطع التجار مسافات طويلة من أجل التبادل التجاري مع قبائل ودول أخرى، وكانت رحلتهم محفوفة بالمخاطر والمشقة، وارتبط ذلك بالطرق غير الآمنة، وسبل النقل غير المريحة؛

[1] بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، دراسة سوسيولوجية ميدانية لبعض أنواع السياحية في ولاية البليدة (الحضيرة الوطنية للشريعة نموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي جامعة الجزائر2، 2010، الجزائر، ص82.

3) السفر المرتبط بأداء طقوس دينية: حيث كان الهدف من الرحلات هو هدف ديني وليس التنقل من مكان إلى آخر، جيث نجد أن كلمة Holiday مشتقة من كلمة Hol day أي الأيام المقدسة.[1] حتى العرب مارسوا بما نطلق عليه الآن السياحة الدينية فقد كان العرب في العصر الجاهلي يزورون مكه لغرض العبادة والتجارة[2]، فلا يخفى أن الحج نفسه عبادة مفروضة وواجب إسلامي وسياحة دينية[3].

ثالثا – فترة العصور الوسطى (القرن 05 م – 15 م):

بقيت السياحة في العصور الوسطي مجهولة لدي الشعوب واستمر السفر بدائيا كما في العصور السابقة[4] إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية على أيدي البرابرة سنة 476م مما اضطرب الأمن وشهدت الحركة السياحية في أوروبا ركودا كبيرا حتى سميت هذه الفترة الممتدة من سنة 476 م إلى غاية بدء العصر الحديث سنة 1450م بالعصور السوداء، فقد كان السفر في غاية الخطورة بسبب الصراعات والنزاعات بين الدويلات، وغاب عنصر الأمان وحرم على الناس التفكير والإبداع، ولكن هذا لم يمنع بعض المعاصرين من تنفيذ بعض الرحلات[5]. فقد كان للرحالة العرب الفضل في ذلك، حيث كانت بلاد العرب خلال تلك الفترة من أكثر بلاد العالم تقدما، وكان أبرز هؤلاء الرحالة:

– "ابن بطوطة" الذي وضع كتابه الشهير (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) والذي وصف فيه رحلاته الشهيرة إلى بلاد آسيا وأفريقيا، وكذلك الرحالة "أبو عبيده البكري" الذي وضع كتاب عن غرب أفريقيا بعنوان (المسالك والممالك)؛

– "ابن جبير" الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق العربي.[6]

– أبي عيد البكري وهو أول من وضع خريطة جغرافية لعرب إفريقيا وألف كتاب المسالك والممالك.

– الإدريسي (ولد بسبته المغربية عام 1099 م) له كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق.

– الألوسي (ولد عام 1216 هجري ببغداد) كتب غرائب الاغتراب.

---

[1] بوعشاش سامية، **السياحة البيئية في المناطق الجبلية: حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة: الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر، ص06.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] محمد شاهجان الندوي، **السياحة (أحكامها وآدابها في ضوء القانون والشريعة)**، دار الكتب العلمية، 2018، بيروت، لبنان، ص06.

[4] مرتضى البشير الأمين، **وسائل الاتصال والترويج السياحي**، دار أمواج للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن، ص15-16.

[5] محمدي وافية، مرجع سبق ذكره، ص04.

[6] سعيد البطوطي، **شركات السياحة ووكالات السفر**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2010، القاهرة، مصر، ص16-17.

– المسعودي (عاش في القرن العاشر ميلادي ببغداد) له كتاب مروج الذهب.[1] هذا بالإضافة إلى الروايات التي كتبت آنذاك مثل سندباد وألف ليلة وليلة وغيرها[2].

كما نذكر أهم الإستكشافات الغربية في تلك الفترة من قبل المستكشفين التاريخيين:

– إكتشاف الرحالة "كريستوفر كولومبس Christopher Columbus" لأمريكا عام 1492م؛

– اكتشاف الملاح البرتغالي "فاسكو دي جاما "Vasco de Gama" طريق رأس الرجاء الصالح " The Cape of Good Hope" خلال رحلته الشهيرة إلى الهند عام 1498م؛

– رحلة الرحالة البرتغالي "فرديناند ماجلان Ferdinand Magellan" حول العالم في القرن السادس عشر[3]؛

– ومن أشهر الرحالة الأوروبيون الإمبراطور الفرنسي "شارلمان" ورحلته الشهيرة إلى بغداد في عصر الخليفة هارون الرشيد عام 797 هجري.

– الرحالة الإيطالي الشهير "ماركو بولو Marco Polo" ورحلته الشهيرة في قارة آسيا عبر فلسطين وأرمينيا ثم إلى الجزيرة العربية واكتشافه للطرق الموصلة من أوروبا إلى الصين وبقية أنحاء آسيا وأصبح كتابه عن الشرق المصدر الرئيسي للمعلومات عن كل ما يتعلق بشعوب آسيا بالنسبة للغرب.[4]

ومع نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة الطلبة و طالبي العلم الذين كانوا يقومون برحلات لغرض العلم و الدراسة و التعرف على آراء الغير و النظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى. وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطية لأن السفر يتطلب وقت فراغ و أموال فائضة عن الحاجة.[5]

رابعا: عصور النهضة والصناعة

خلال هذه المرحلة أصبحت السياحة ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية مما زاد من الاهتمام بها وظهور السياحة كنشاط إنساني وقطاع اقتصادي له دوره الذي لا يقل بالمستوى عن القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب

[1] محمدي وافية، مرجع سبق ذكره، ص04.

[2] سعيد البطوطي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] سعيد البطوطي، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

[4] محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، الندوة العلمية: أثر الأعمال الإرهابية على السياحة**، مركز الدراسات والبحوث، 2010، دمشق، سوريا، ص06.

[5] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص18.

التحولات الزراعية والصناعية و الحضارية و الثقافية التي شهدتها في هذه المرحلة[1]، فتحت أبواب الكسب الكثيرة أمام الناس واتسعت مداركهم وآفاقهم بظهور علماء وفنانين في جميع المجالات سواء المجال العلمي أو الأدبي أو الفني فكانوا يذهبون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة آثارها ومراكزها الثقافية[2].

وقد عرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية من خلال عام 1841 م في بريطانيا، حيث قام بنقل مجموعة أشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يومٍ واحد قاصدا إبعادهم عن جو الفقر والعمل المزري الذي يمارسونه، كما قام أيضا نشر مجّلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية خلال الترحال"Thomas Cook"[3]. وخلال سنوات 1840م و 1860م تغيرت وضعية السياحة مع اختراع السكك الحديدية، التي ساهمت في تنقل السواح داخل وخارج البلاد، وشهدت أوربا خلال نصف قرن فقط، إنجاز المرافق السياحية اللازمة من فنادق ومطاعم ووسائل نقل وتنظيم وتجهيز السواحل، ومراكز المياه المعدنية، إلى جانب تنظيم السياحة الخارجية نحو الشرق الأقصى، المشرق وأمريكا[4].

كما أدى ظهور الطائرات إلى تنشيط السياحة بين دول العالم المختلفة، حيث شهدت هذه الحقبة حربين مدمرتين الحرب العالمية الأولى (1915-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) وعلى الرغم من الدمار الذي أحدثته هذه الحروب إلا أنها تعتبر نقطة تحول في كثير من القطاعات خاصة قطاع النقل نتيجة الاهتمام الدولي بضرورة إعادة ما خربته الحرب مما سهل حركة التنقل بين الدول والقارات، وقد ساعد ذلك في ازدياد حركة السياحة ورافق ذلك تطور في الفنادق والمطاعم السياحية والدينية التحتية والفوقية وأيضا أدى تطور فكر الإنسان إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة فترة الإجازات المدفوعة الأجر وزيادة أوقات الفراغ وتطور القطاع الصناعي في توفير وسائل النقل المريحة ساعد على ظهور السياحة الجماهيرية في الاجتماعية) التي تعتبر سياحة لكافة الناس وعلى مختلف مستوياتهم الاقتصادية.[5]

رابعا: المرحلة المعاصرة

يعتبر القرن العشرين بما أحدثه من ابتكارات "قرن السياحة"، كما أن النصف الأخير منه يوصف "بعصر السياحة"، فرغم أن القرن عرف حربين عالميتين مدمرتين وعديد من الحروب في العالم إلا أنه شهد تطو هائل في النشاط السياحي أو

---

[1] حسان أحمد صالح القدومي، **واقع وآفاق الإرشاد السياحي في فلسطين: دراسة جغرافيا تحليلية**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، 2003، نابلس، فلسطين، ص20.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص18

[4] حرلث فتيحة، **الثنائية الثقافية عبر ممارسة السياحة: دراسة سوسيولوجية ميدانية لممارسة السياحة في الجزائر في إطار الثقافتين التقليدية والعصرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001، الجزائر، ص94.

[5] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره، ص06.

ما يعرف بالاقتصاد السياحي، ففي هذا العصر أصبح العالم فعلا قرية صغيرة يمكن أن تزور قاراتها الخمس في يوم واحد، وعرف أيضا التطور الهائل في مجال المنشآت السياحية بمختلف أنواعها وظهرت الفنادق العملاقة جدا كما تميزت بظهور المنظمات السياحية وأهمها المنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة[1]،كما أصبحت السياحة ظاهرة إنسانية متعددة الأبعاد، فلم تقتصر على أنها مجرد ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بل تطورت جوانبها الثقافية والحضارية والسياسية[2]، حيث يخرج الناس من بلدانهم للترفيه والتجديد ناقلين معهم عاداتهم وتقاليدهم وملابسهم ولغاتهم، وتتنافس الدول في تجهيز أماكن الإيواء من الفنادق وغيرها وأماكن التنقل والمزارات ووسائل المواصلات والتي تنقل السياح داخل الدولة المضيفة أو منها وإليها[3]. وشهدت هذه المرحلة ظواهر سياحية انفردت بها كظهور الرحلات السياحية الجماعية الرخيصة، فبعد أن كانت السياحة في متناول الأغنياء في المراحل السابقة التي ميزت السياحة، وانتشار فكرة المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم، و التي تعتمد في نشاطها على ملامح بيئية خاصة، لذلك يستعمل العاملون في المنتجعات أساليب عديدة لجذب السياح لقضاء عطلهم ، كإقامة المعارض، سباقات السيارات، سباقات الخيول، أو الزوارق البحرية [4].

المطلب الثاني: تعريف السياحة

تغير الحال وتخطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به. هذا التنوع هو نتاج تطور صناعة السياحة ونتاج زحفها إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية في العالم. فقد تمكنت السياحة من تجاوز كل الأزمات وأثبتت التجارب أنها صناعة لا تنضب ولا تندثر بل تنمو عاما بعد عام رغم كل الأحداث المؤسفة التي قد تمر بها.[5]

فكلمة (سياحة) اشتقت من الكلمة الإغريقية (تورنو Tornos') والتي تعني عمل دائرة (Making a Circle)[6]، وتعني لغة الضرب في الأرض، فيقصد بها السير والانتقال من مكان إلى مكان آخر داخل الدولة أو الإقليم أو العالم بغرض تحقيق

[1] مختار فرزولي، **دور الإتصال في بناء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة آفاق 2025**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2010، الجزائر، ص69-70.

[2] حسان أحمد صالح القدومي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] محمد عبد العظيم إبراهيم، **السياحة الدينية في سيناء**، مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2014، القاهرة، مصر، ص19.

[4] كواش خالد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص08.

[5] أدهم وهيب مطر، **التسويق الفندقي وبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة**، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2014، دمشق، سوريا، ص26.

[6] أماني رضا، **الإعلام والسياحة**، أطلس للنشر ولإنتاج الإعلامي، ط1، 2017، الجيزة، مصر، ص14.

إشباع معين لا يدخل فيه العمل أو الحرب أو الإقامة الدائمة كما يخر منه أيضا الإقامة بغرض العبور[1]، أما اصطلاحا فقد واجهت صعوبة كل من يريد دراستها في تحديد مفهوم مطلق، وحتى نتمكن من الوصول إلى تعريف عام و شامل للظاهرة السياحية، نورد بعض التعاريف العلمية المتخصصة[2] :

– عرف العالم الألماني E . Gayer Filler عام 1905م السياحة على أنها: "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة ، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل"[3]

– وبالنسبة لـ "جوير فرولر froler" فيعرفها: "السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي المنبثق عن تذوق مجال المشاهدة الطبيعية[4]".

– ويرى مؤسس البحث السياحي، الباحث "هونزيكر HUNZIKER" السياحة سنة 1959 على أنها "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب مع سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي[5]".

– وفي اجتماع عقدته هيئة الأمم المتحدة في روما سنة 1963 وتحت عنوان السياحة الدولية، جاء تعريف السائح الدولي على أنه: "كل شخص يكون موجودة بشكل مؤقت في دولة أجنبية، ويعيش خارج مكان سكنه الأصلي خلال أربع وعشرين (24) ساعة أو أكثر".

– وصولا إلى عام 1976، اقترح معهد السياحة (الذي أصبح فيما بعد جمعية السياحة) أن السياحة "هي الحركة القصيرة الأجل المؤقتة للناس إلى وجهات خارج الأماكن التي يعيشون فيها عادة ويعملون فيها. لذلك، تشمل السياحة حركة الأشخاص لكل الأغراض، بما في ذلك الزيارات النهارية أو الرحلات[6]".

– لتشتهر منظمة السياحة العالمية "wto" بتعريفها الذي تم تناقله عبر نطاق واسع على أنه: "نشاط أو سفر الأشخاص وإقامتهم في أماكن بعيدا عن موطنهم الطبيعي وذلك بغرض الترفيه، والعمل، وغيرها من الأغراض[1]".

---

[1] عبلة بخاري، **اقتصاديات السياحة**، جامعة الملك عبد العزيز، 2012، السعودية، ص4.

[2] حبشاوي ليلى، **الاستثمار في السياحة كإستثمار مقنن دراسة وكالات السياحة والأسفار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة الجزائر1، 2011، الجزائر، ص07.

[3] سعيد البطوطي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[5] عبلة بخاري، مرجع سبق ذكره، ص05.

[6] رضا محمد السيد، **أساسيات الجغرافيا السياحية**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن، ص15.

كما أن هناك تعاريف مقتضبة جدا حاول أصحابها أن يعرفوا من خلالها السياحة بأنها "صناعة بلا مداخن" أو أنها "صناعة بلا نفايات" أو "صناعة الخدمات" أي أنهم حاولوا أن يطلقوا على النشاط السياحي تسمية الصناعة وعدوها كغيرها من الصناعات الأخرى التي تقوم على عناصر مهمة منها: العمل، رأس المال، المادة الأولية، التنظيم الذي يقوم به المشرفون والإداريون، النقل، الدعاية والإعلان والترويج، البنية التحتية".[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياحة تجمع بين العناصر التالية:[3]

– السياحة عبارة عن النشاط الذي يقوم به الإنسان قصد الترفية عن النفس، بتغيير الجو الروتيني الذي يعيشه في حياته اليومية؛

– السياحة عبارة عن علاقة تنشأ بين الأفراد والمجتمعات المختلفة، تسمح بتبادل مختلف الثقافات واللغات، والتعرف على مختلف العادات والتقاليد؛

– السياحة هي نشاط اقتصادي تحاول الدول استغلاله من أجل توفير رؤوس أموال جديدة للوصول إلى التطور والتقدم الدائم.

واستنادا لما سبق يمكن تحديد اهم خصائص السياحة، في ما يلي:

– تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي، وارتباطها بكثير من الانشطة الاقتصادية؛

– ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل يعتبر من العوامل المؤثرة على المنتج السياحي؛

– لا يتوقف الطلب السياحي على مدى توافر الموارد وتنوع القدرات والخدمات، وغيرها فقط؛

– يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعوامل الثقافية والسياسية التي يصعب على الدول التحكم فيها؛

– ارتباط صناعة السياحة بقضايا التنمية الاقتصادية والسياحية في كثير من الدول وخاصة النامية؛

– عدم سيادة المنافسة خاصة لبعض المقومات او الموارد السياحية النادرة، وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سياحية بديلة؛

– تعدد وتباين انواع السياحة واغراضها، مما يترتب علية اختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبط بها[1].

---

[1] سعيد البطوطي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] مصطفى يوسف كافي، **وكالات ومنظمات السياحة والسفر**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، دمشق، سوريا، ص09-10.

[3] بوعشاش سامية، مرجع سبق ذكره، ص04.

أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة ، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة؛

– نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الاقليمي للدولة الواحدة ، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛

– مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الانساني الأخرى في المجتمع[2].

المطلب الثالث: دوافع السياحة

المقصود بالدوافع السياحية الباعث أو الأسباب الأساسية التي تحرك رغبة الإنسان في السفر، ويتم عن طريق إشباع رغبة إنسانية معينة، سواء كانت ذهنية أم معنوية أم جسدية[3]، فهي السبب الرئيسي لقيام ظاهرة السياحة وانتشارها منها دوافع نفسية واجتماعية وإنسانية، وهي غريزة التنقل فكل منا يحتاج إلى وقت يروح فيه عن نفسه فيلجأ غريزيا إلى التغيير... إذ ينتاب الإنسان القلق فيعبر عنه في شكل تغيير في مكان عمله وموطنه لبعض الوقت[4]. ويمكننا أن نجد أكثر من عشرين دافعا أساسيا، ولكن ليست بالطبع جميعها على مستوى واحد من الأهمية، وكما ذكرنا سابقا في بعض الحالات تتداخل عدة عوامل وتختلف رغبة واحدة للسفر إلى مكان ما[5]، نلخص هذه الدوافع كالتالي:

– **دوافع تاريخية:** وتضم المناطق التاريخية القديمة وأماكن الحضارات وأماكن الأحداث التاريخية. ويلاحظ أنه في بعض الأحيان تتطلب هذه المناطق إجراء بعض الجهود الترميمية حتى نصبح عنصرا جاذبا؛

– **دوافع ثقافية عرقية:** وتشمل طريقة حياة الشعوب ومعيشتهم ، وقد برى البعض أن هذا العنصر لا يعد من العناصر الجاذبة للسياحة كالعناصر الأخرى ، إلا أنه قد لوحظ أن العديد من دوافع السائحين لزيارة بلد معين هو التعرف على عادات وتقاليد شعب هذا البلد : كيف يعيشون وماذا يلبسون ويأكلون ، إلى غير ذلك ، ويجدر النظر إلى هذا العنصر باعتباره عنصر) جاذبا يحتاج إلى الحفاظ عليه كبقية العناصر الأخرى ، وهو ما تتعرض له التنمية السياحية المتواصلة أو المتوازنة[6] .

---

[1] سمر رفقي الرحبي، **الإدارة السياحية الحديثة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، عمان، الأردن، ص25.

[2] محمد ساحل، عبد الحق بن تفات، **إبراز العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الإقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر (1995– 2016)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 30، 2018، الجزائر، ص133.

[3] بشيرة عالية، مرج سبق ذكره، ص78

[4] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل المصرية للنشر، 2000، القاهرة، مصر، ص21.

[5] بشيرة عالية، مرجع سبق ذكره، ص78.

[6] ماهر عبد الخلاق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

– دوافع اصطناعية: معرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي أي التعرف على حقيقة ما يدور في أخبار وحوادث مثل مشاهدة انطلاق المركبات الفضائية.[1]

– دوافع الراحة والاستجمام والترفيه: و تتمثل في:

– الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل و الابتعاد عن صخب المدينة و يحدث هذا في المدن الصناعية و التجارية الكبيرة و المزدحمة بالسكان.

– حب الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في مناطق جميلة...الخ.

– الترفيه عن النفس عند توفر الوقت و المال.

و عليه يعد هذا الطلب إنساني حيث الراحة و الاسترخاء، و ممارسة الهوايات فضلا عن التسلية و الترفيه و قضاء أوقات الفراغ و تتمثل في الاستمتاع بالفنون المختلفة، من موسيقى و غناء و مهرجانات و أعياد و معارض و كرنفالات و غيرها[2].

– الدوافع الطبيعية: بعض السياح يتوجهون لقضاء عطلتهم أو إجازتهم السنوية في مواقع طبيعية متميزة كالمصايف أو الشواطئ للتشمس والسباحة والرياضات البحرية[3].

– الدوافع الصحية والمعالجة: الهدف منها العلاج، أو النقاهة، أو دخول المصحات المختلفة للعناية بالصحة العامة، أو ارتياد الأماكن التي تتمتع بخصائص شفائية معينة، مثل: ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية، وحمامات الطين، أو الرمل المشع، أو نافورات المياه الساخنة[4].

– دوافع اقتصادية:

– انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة باقل الأسعار والحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل.

– فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السواح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل.

---

[1] ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020، عمان، الأردن، ص25.

[2] بشيرة عالية، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي**، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2008، عمان، الأردن، ص17-18.

[4] عدلي أنيس سلمان، **السياحة العلاجية في مصر والعالم (دراسة جغرافية)**، مكتبة الأنجلو، 2009، مصر، ص04.

- السفر لغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال.

- دوافع رياضية: السفر لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين... إلخ. 2. المشاركة في دورة رياضية أو السفر لغرض ممارسة ألعاب معينة مثل التزلج على الجليد أو التزلج على المياه أو ممارسة رياضة التنفس أو أي رياضة أخرى.

الشكل رقم 03: رسم تخطيطي يوضح دوافع السياحة

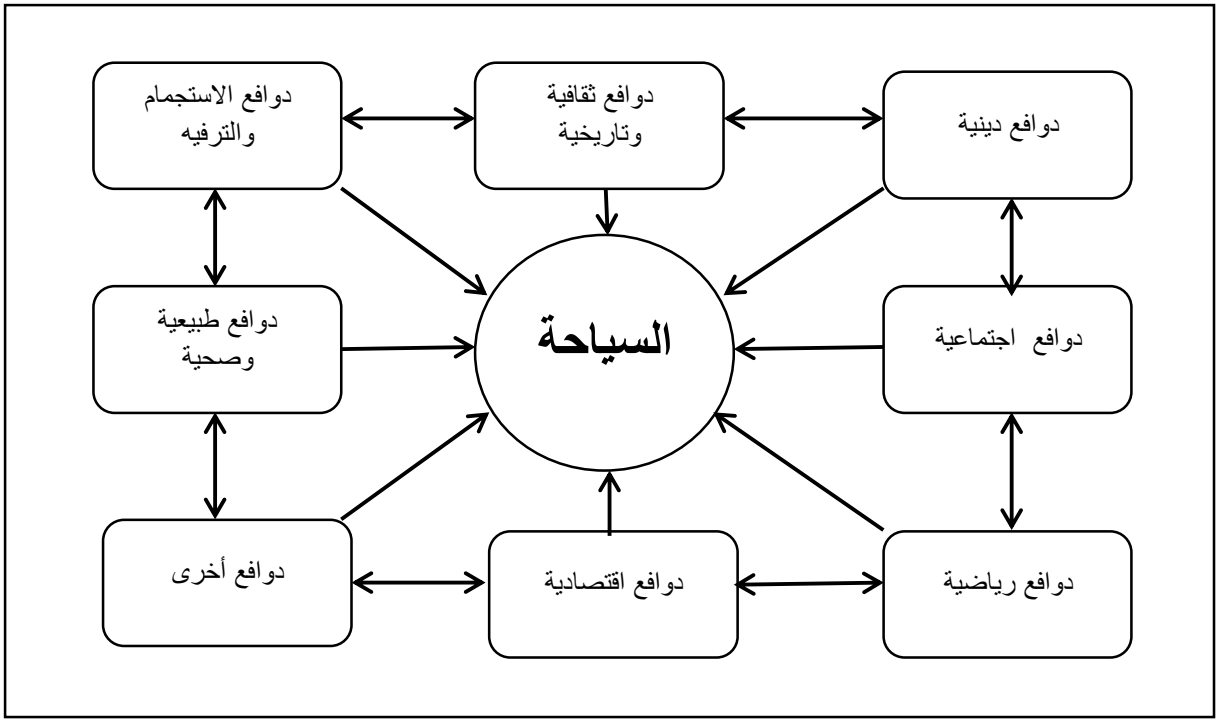

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، دار الرسلان للطباعة، 2009، دمشق، سوريا، ص16.

المبحث الثاني: أهمية السياحة، أسباب انتشارها وأنواعها

بعد تحديد تاريخ السياحة وتعريفها يجدر طرح أهميتها وأسباب انتشارها عالميا ثم أنواعها على التوالي بحكم أنها صناعة متعددة الأوجه، متداخلة بين عدد من الجهات والمجموعات وحتى الأفراد الذين يسهمون في صناعتها حسب اختلاف المصالح والحاجات والرغبات.

المطلب الأول: أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية. فهي من منظور اقتصادي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرة للعملات الصعبة، وفرصة التشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق مختلف برامج التنمية[1].

اعتبرت السياحة من القطاعات الهامة اقتصاديا واجتماعيا، وكانت تزداد بثبات بمعدل نمو سنوي يقارب 5.4٪ خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وقد تبين أن حجم السياحة الدولية والمحلية أصبح يشكل الصناعة الأكبر (صناعة بدون مداخن)[2]. فالهدف الأساسي من إقامة صناعة السياحة وتشييد بناءها على قواعد ونظم وأساليب إدارية هو الوصول إلى تعظيم الناتج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الصناعة بالنسبة للدولة والمجتمع وبالنسبة للمواطن مع حماية الموارد الطبيعية والموارد السياحية، وتقاليد المجتمع وعاداته وفنونه من التأثر بفعل العوامل السلبية التي قد تنمو بعيدا عن التخطيط والتنمية الرشيدة، فالسياحة نشاط ضروري لحياة الناس تمتد آثارها المباشرة وغير المباشرة إلى الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فضلا عن العلاقات الدولية ويوضح ذلك الأهمية المتزايدة للأنشطة السياحية بالنسبة لحركة التجارة الدولية[3]. والنقاط التالية توضح الأهمية الإقتصادية للسياحة:

أولا: قطاع التشغيل

– خلق فرص عمل نتيجة التوسع في إقامة مشروعات سياحية وكذا المشروعات التكميلية الأخرى المرتبطة بها سواء كانت بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني، فإن ذلك يساعد في خلق فرص عمل جديدة سواء أكانت هذه العمالة مباشرة أو غير مباشرة[4].

---

[1] سمر رفقي الرحبي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] رعد مجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] محمد الفاتح محمود المغربي، **تسويق خدمات السياحة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن، ص47.

[4] مرغاد سناء، قطاف فيروز، رابح خوني، **دور المؤسسات السياحية في الترويج للمنتج السياحي في الجزائر: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، 2017، بسكرة، الجزائر، ص328.

الشكل رقم 04: آليات خلق السياحة لفرص العمل

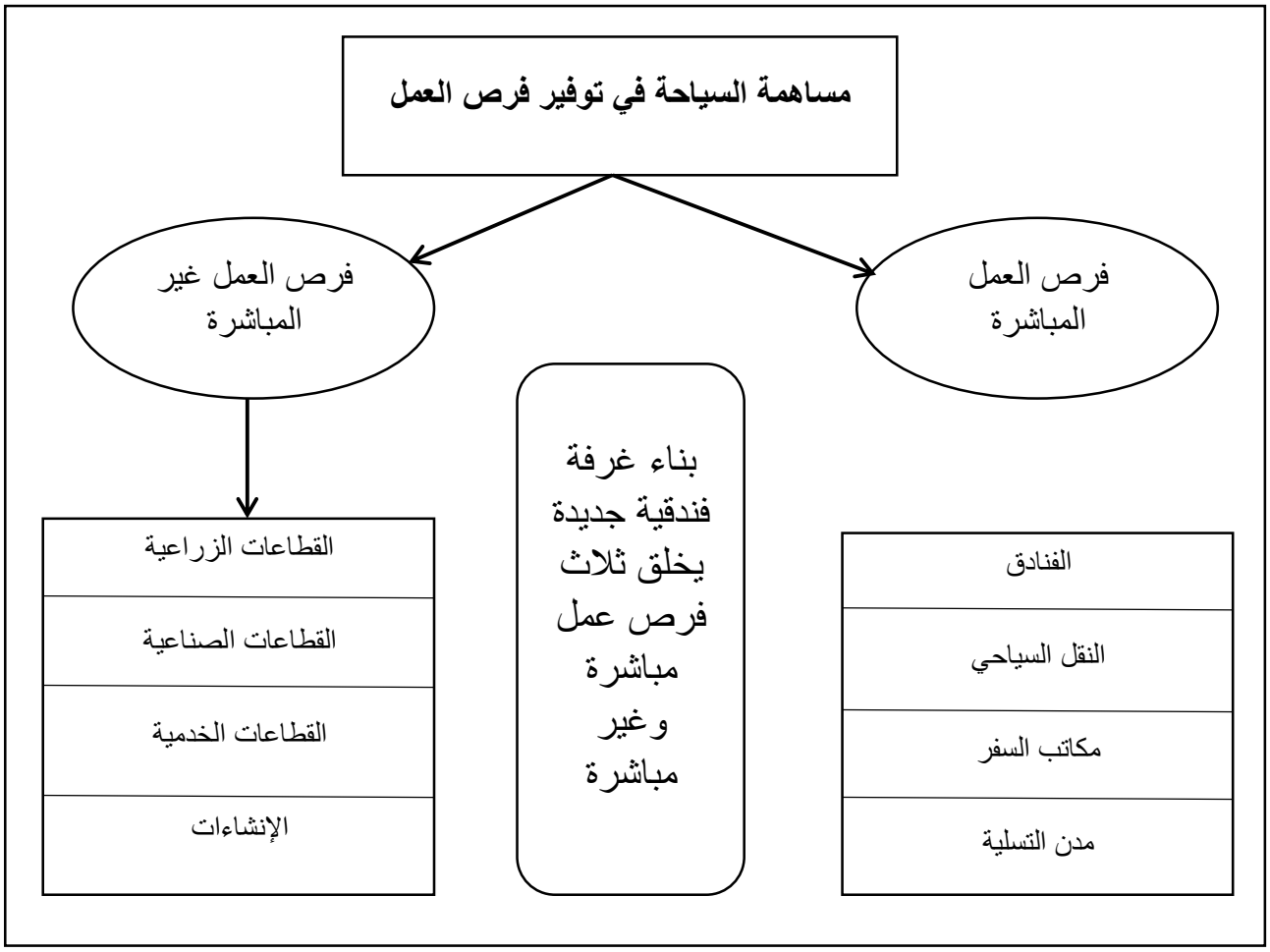

المصدر: عوينان عبد القادر، **الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ذل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر، ص25.

يوضح الشكل أعلاه أنه لا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفندقة بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية [1]. كما يمكننا من التعرف على طبيعة التشغيل في قطاع السياحة، من حيث عدد المشتغلين وخصائص قوة العمل وظروف العمل المختلفة. ووجود مثل هذه المعلومات يمكن أن يكشف عن دور هذا القطاع في توفير فرص العمل في الاقتصاد القومي[2]

[1] محمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر: دراسة قياسية (1974– 2002)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، الجزائر، ص23.

[2] محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر: بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر**، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، القاهرة، مصر، ص147.

ثانيا: الدخل القومي

– طبقا لتحليل تقرير اقتصاد السياحة نشرته منظمة السياحة العالمية (العام 1997 فإن السياحة تمثل واحدة من أهم 3 صادرات بالنسبة ل (83٪) من دول العالم، ومصدر هام للعملات الصعبة في (38دولة) من دول العالم طبقا للمعايير الاقتصادية فإن عائدات السياحة يتم النظر إليها على إنها صادرات كما إن النفقات السياحية يتم النظر إليها على إنها واردات.[1] لذا يمكن القول أن السياحة تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية للدول من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع بواسطة الاستثمارات المختلفة الموجهة للقطاع السياحي، وتعتمد كثيرا من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل القومي ولنا أن نتصور أن شركات الطيران دفعت حوالي 5.6 بليون دولار رسوم هبوط بالمطارات و2.5 بليون دولار للملاحة الجوية وهذه تعتبر إيرادات للدول المستقبلة لهذه الرحلات الجوية. وبهذا تعتبر السياحة من أكبر وأهم الصناعات في العصر الحديث حيث يفوق الناتج عنها ناتج صناعات كبرى مثل صناعة الصلب والنسيج[2].

مما سبق نتبين الأهمية الاقتصادية للسياحة على مستوي الاقتصاد الدولي، و الآثار المباشرة و غير المباشرة التي يولدها هذا القطاع على مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل وتقليل حدة الفقر، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان بشكل مستدام، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات النمو الاقتصادي لهذه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء).[3]

– الأهمية الاجتماعية:

– تعمل على التغير الاجتماعي نتيجة الحراك الاجتماعي، لأنها تجعل الاتصال مباشرة بين الدول الفقيرة والغنية في العالم. ويظهر هذا الدولة. أفريقيا وما يمثله من صراع بين القومية القبلية، والسياح لهذا نرى العديد من المثقفين الأفارقة يضايقهم التفكير في ذهاب السياح إلى أفريقيا؛

[1] الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **حجز خدمات سياحية**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، السعودية، ص04.

[2] مرتضى البشير الأمين، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] عيسى ربيع، بوراوي ساعد، **الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة) الجزائر، تونس والمغرب)**، مجلة معارف، العدد 22، 2017، البويرة، الجزائر، ص341.

– السياحة من الناحية الاجتماعية وسيلة للحصول على الراحة الجسمية والمتعة النفسية: للسياحة أثر في سرعة انتقال الأموال المستخدمة في السياحة دون موانع في دوره إنفاق ينتج عنها تأثيرا مركبا في تنشيط الخدمات والإنتاج في الدولة وهذا ما نطلق عليه بالأثر المضاعف (Multiplier Effect)[1].

– تنقل الدولة من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة من خلال الحراك الحضاري والثقافي بين الشعوب، وهذه الحالة تنطبق على إسبانيا التي أخرجتها من حالة الفقر إلى غني تنافس الدول الأوروبية الأخرى؛

– تتيح السياحة الداخلية الفرصة للمواطنين التعرف على بلادهم وجمالها ولتعريفهم تراثهم التاريخي، والحضاري مما ينعش اقتصادهم الوطني[2].

الأهمية الثقافية[3]:

– تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم والتسامح بينهم، كم اتعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف)؛

– تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم؛

– توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث والمواقع الأثرية والتاريخية، والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة؛

– تساعد على إنشاء المنتزهات تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها، وتزيد من الوعي البيئي لدى أفراد ا تمع؛

– تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم.

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، **جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، عمان، الأردن، ص23.

[2] خليل محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

[3] عوينان عبد القادر، الإمكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ذل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر، ص28-29.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

جرت العديد من المحاولات لتصنيف السياحة والنشاط السياحي إلى أنواع مختلفة وفقا لعدة معايير وأسس، كالتصنيف الطبيعي والتصنيف الثقافي اللذان يعتبران أهم التصنيفات السياحية في العديد من الدول، كما يمكن أن نجد أنواع سياحية أخرى مبوبة حسب جنسية السياح وأهدافهم، حسب الطابع والشكل التنظيمي للسياحة، حسب إتجاه السياح ومدة إقامتهم، وكذا حسب المرافق السياحية. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تصنيف السياحة حسب معايير أخرى[1]، سنوضح في النقاط الآتية بعض من التصنيفات الكمية والنوعية للسياحة:

1) حسب جنسيات السياح: حيث تنقسم السياحة الى نوعين رئيسيين هما[2]:

أ– سياحة خارجية (دولية): تكون من قبل مواطنين اجانب داخل حدود دولة أخرى، وفي جميع الحالات يتم اختيار الحدود الدولية، وصرف عملة أجنبية صعبة خلال فترة السياحة والسياحة الخارجية تنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة، فالسالبة تحصل عندما يذهب مواطنون البلاد للسياحة في الخارج، وينفقون عملة صعبة وفروها داخل البلاد. أما الموجبة تحصل عندما يحضر مواطنون أجانب إلى دولة معينة، وينفقون عملة صعبة تساعد في زيادة الدخل الوطني.

ب – سياحة داخلية: تتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم وتنفق فيها عملة محلية.

2) حسب الشكل التنظيمي:

أ– سياحة فردية: وهي عبارة عن سياحة فردية وفي كثير من الأحيان غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما يتراوح مدة إقامته حسب تمتعهم بالمكان أو حسب أوقات الفراغ المتوفر لديهم وتشمل خدمات سياحية متنوعة وعديدة كل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السواح بالخدمات السياحية تعتمد على مقدرتهم المادية والرغبة التي يحققونها ويعتمد هذا النوع من السياحة على تأثير الأصدقاء والكلمة الصادقة وعلى تأثير الإعلان والترويج السياحي وتعتمد على مدى ثقافة السائح إذ أنها سياحة شاملة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد.

ب– سياحة جماعية (منظمة): يطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة وكل سفرة لها برنامج خاص ومحدد وسعر محدد وتعتمد على تحقيق المجموعة في إشباع رغباتهم.[1]

---

[1] عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة – خلال الفترة 1995–2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015، سطيف، الجزائر، ص36.

[2] سمر رفقي الرحبي، مرجع سبق ذكره، ص19.

3) حسب الطابع السياحي: تنقسم إلى نوعين:

أ– السياحة الرسمية: تكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو اشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية أو من أجل المشاركة في إحتفالات دولية معينة.

ب– السياحة الرسمية الاقتصادية: حيث تكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض التجارية والصناعية، سيسمح تطوير شبكات الاتصال وتحرير الاقتصاد بزيادة الزيارات

الشخصية أو في اطار التظاهرات المختلفة، كالمؤتمرات والأسواق والمعارض... الخ.[2]

4) السياحة حسب وسائل النقل المستخدمة: تقسم السياحة حسب وسائل النقل المستخدمة فيها إلى الأنواع التالية:

أ– السياحة البرية: وهي ذلك النوع من السياحة التي تتم عن طريق السيارات، القطارات، الحافلات، الدراجات وغيرها من وسائل النقل البرية، حيث نشير إلى أن النقل البري يعد الوسيلة الرئيسية في السياحة الداخلية.

ب– السياحة البحرية: وهي السياحة التي تكون بواسطة القوارب، السفن، البواخر واليخوت، حيث تكون على مستوى الأنهار والبحار والبحيرات من أجل أهداف مختلفة تلبي حاجة السياح للراحة والترفيه، وتعد أحيانا السياحة البحرية جزءا من السياحة الدولية. أما السياحة النهرية فهي تعد ضمن السياحة الداخلية للمنطقة السياحية

ج) السياحة الجوية: تتم السياحة الجوية، عن طريق الطائرات التي لها أفضلية خاصة في السياحة الدولية حيث بواسطتها يمكن قطع مسافات طويلة في مدة زمنية قصيرة نسبيا، كما أنها من ناحية أخرى توفر الراحة لجميع السياح، لذلك فهم يفضلونها مقارنة بالأنواع الأخرى للسياحة.

5) طبقا لسمات الحركة السياحية وصلتها بمدة إقامة السائح: يمكن التفرقة بين كل من:

أ– سياحة الإقامة : وهي الخاصة بالسائحين الذي يقضون عطلة تزيد مدتها عن شهر يقضونها في مكان واحد معين. وهذا النمط من السياح يتسم بصفات معينة هي أنهم عادة ما يكونوا ممن اعتزلوا أعمالهم كما أنهم يميلون إلى اختيار الأماكن الأكثر هدوء)؛

ب– السياحة الموسمية: وهي التي تقع في موسم الذروة (وهي الفترة التي يصل فيها الخط البياني للطلب السياحي إلى أقصاه) وهذا النوع من السياحة يكون بمثابة النواة الرئيسية للطلب السياحي السنوي؛

[1] ريهام يسري السيد، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] سمر رفقي الرحيي، مرجع سبق ذكره، ص20.

ج– سياحة التنقل: وهي الخاصة بالسائح الذي ينتقل – طيلة المدة التي يقضيها– من مكان إلى آخر دون أن يمكث في كل منها أكثر من خمس ليالي.

6) طبقا لطبيعة الموسم السياحي : يمكن لنا التفرقة بين كل من:

أ– السياحة الشتوية : وهي التي تقع في فصل الشتاء بين شهري ديسمبر ومارس.

ب– السياحة الصيفية : وهي التي تقع أثناء فصل الصيف بين شهري يونيو وسبتمبر.

د– سياحة المناسبات : وهي التي تقوم على الاحتفال بأعياد معينة ذات نمط خاص إما دينية أو فنية أو رياضية أو فلكلورية .. الخ[1].

7) حسب أهداف السياحة:

أ– سياحة لغرض العمل المؤقت: حيث ينتشر هذا النوع من السياحة في ظروف الركود والكساد الذي يصيب بعض الدول وازدهار بعض الأعمال في دول أخرى، أو في مناسبات دينية أو وطنية أخرى، ومعنى هذا النوع من السياحة أن ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى لغرض العمل المؤقت ولفترة زمنية محددة ويكون العمل محدود وموارده محدودة أيضا، ويكون الغاية من السفر للاستجمام والعمل في نفس الوقت[2].

ب– السياحة العلاجية: هذا ويؤدي الاهتمام بالسياحة العلاجية إلى جعل المناطق أو البلدان التي تستفيد من المواقع السياحية بها محل الجذب للخدمات الطبية جنبا إلى جنابة للخدمات السياحية، الأمر الذي يؤدي إلى النهضة مستوى الأداء بالمؤسسات والمنشآت الصحية الطبية ومنافستها فيما بينها نحو الأفضل، وبالتالي تعليم الثقة لأهالي المنطقة في الخدمات الطبية التي تقدمها المؤسسات الصحية التي تخدمهم و بالتالي الاهتمام بتنمية مواقع سياحية جديدة وخدمات طبية جديدة وفتح مجالات تسويقية جديدة للسياحة العلاجية[3].

ج– سياحة السفاري والمغامرات: وهي تلك السياحة التي تتم عبر الصحاري وتتنوع أنواعها وأهدافها فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، وآخرها تلك التي تكون من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها بالصيد[4]

---

[1] محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] رضا محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] محمد عبد المنعم شعيب، **إدارة المستشفيات: منظور تطبيقي: الإدارة المعاصرة، خدمات الإسكان، مكافحة العدوى التدريب والتثقيف الصحي**، دار النشر للجامعات، 2014، القاهرة، مصر، ص105.

[4] أدهم وهيب مطر، مرجع سبق ذكره، ص23,

د– السياحة البيئية: وقد أخذت هذه السياحة في اجتذاب شرائح جديدة من السياح الراغبين في التجديد والاستمتاع بالطبيعة، وأولئك الداعين للحفاظ على الموارد الحيوانية والنباتية وعدم الاعتداء على مقومات الطبيعة[1].

هـ– السياحة الثقافية: هي سفر غايته تمكين المسافر من زيادة معارفه عن الموروث الثقافي". تلك التعاريف تنظر للسياحة الثقافية من زاوية الطلب. ولذلك فإن النظرة الشاملة للسياحة الثقافية تسمح لنا بتصور التعريف التالي: "تشمل السياحة الثقافية جميع الأنشطة التي يمارسها الزوار وكذلك المنتجات الثقافية المعروضة على الزوار الثقافيين خلال الزيارة" وكأمثلة عن تلك الأنشطة التي اعتمدتها المنهجية الأوربية للسياحة الثقافية في مجال الإحصاء السياحي".[2]

و– سياحة الترفية والاستجمام: وهذا النوع من أنواع السياحات يكون بقصد المتعة وقضاء الإجازات ، والحصول على الراحة الجسمية ، ويقصد السائح بهذه السياحة المناطق التي اشش ث بطقسها المعتدل، و مناظرها الطبيعية الخلابة و ربوعها الهادئة[3].

ز– السياحة الدينية : و الهدف منها زيارة الأماكن المقدسة و الأضرحة و المساجد و القيام بالشعائر الدينية كالحج و العمرة عند المسلمين و الفاتيكان بالنسبة للمسيحيين و نهر الغانج في الهند لبعض الأديان و الطوائف. وهي من أقدم أنواع السياحة التي عرفها الإنسان وقد تكون داخل البلد أو خارجه[4].

ي– السياحة الرياضية : يرتبط هذا النوع من السياحة بممارسة الرياضة المفضلة مثلا الصيد، الغولف وغيرها ،إضافة إل ى ال دورات التدريبية و البطولات العالمية والإقليمية ، ولا يتوجب على الأشخاص الانتقال لمسافات بعيدة[5].

ومن خلال المعلومات السالفة الذكر نتبين أنه من الصعب ضبط أنواع السياحة حسب منهج واحد مطلق لأنها تقبل التغيير بإختلاف منظور كل باحث وباختلاف السياق الذي ترد فيه بالإضافة إلى تأثيرات مختلف العوامل المحيطة من توقيت وتغيرات تكنولوجية وما شابه ذلك[6].

---

[1] زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات، دار زمزم للنشر، 2013، عمان، الأردن، ص20.

[2] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات النقل السياحي، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، دمشق، سوريا، ص50.

[3] عبد الله، محمد فريد، السياحة عند العرب: تراث وحضارة، دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، 2000، القاهرة، مصر، ص32.

[4] دحموني عبد الكريم، تنمية وتطوير السياحة الصحراوية: دراسة حالة تمنراست، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، الجزائرص06.

[5] نبيهة بوسقيعة، السياحة الأيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري، 2006، قسنطينة، الجزائر، ص09.

[6] من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع السابقة الذكر.

المطلب الثالث: أسباب انتشار وتوسع السياحة

من أهم أسباب انتشار السياحة وتوسعها ما يلي:

– استمرار عملية التبيان في الثقافات وأنماط الحياة، والعادات والتقاليد، يعد مؤشرا جيدا لإحتمال زيادة الطلب على السياحة العالمية؛

الأهمية الإقتصادية المتزايدة لقطاع السياحة على الصعيد العالمي، ومستويات معدلات النمو التي تحققها، والتي تتجاوز في بعض المجتمعات معدلات نمو القطاعات الأخرى؛

– توفير فرص عمل جديدة، باعتبارها قطاع يعتمد على الصناعات والخدمات مما يساعد على خلق تنمية للاقتصاد؛

– ارتباط السياحة بالجوانب المتعلقة بنوعية حياة الأفراد، حيث توفر لهم فرصة أخذ قسط من الراحة بعيدا عن التعقيدات والضغوطات في الحياة اليومية، والعمل، فهي سياق جيد للإسترخاء والمتعة، وفرصة للقيام بنشاطات أخرى غير إعتيادية في بيئة جديدة؛

– اعتبار السياحة حق أساسي في البلدان المتقدمة، تُكرس في خدمته قوانين العمل والتنظيم، والتشريعات المتعلقة باستحقاق العطل المدفوعة الأجر، لذلك توجه أغلب الأفراد لممارسة نشاطات سياحية في أوقات عطلهم؛

– اهتمام الدول الأقل نموا بالسياحة واعتبارها حل ممكن لظاهرة الفقر في مجتمعاتهم، دفعها ذلك إلى صياغة استراتيجيات سياحية موجهة ل "صالح الفقراء" في نظرها، واعتمدت على مشاركة السكان المحليين لإنجاح هذه الاستراتيجيات، للاستفادة من الأنشطة الاقتصادية الناتجة عنها؛

– سهولة السفر العالمي خاصة في البلدان المتقدمة والمتاح لجميع الطبقات في مجتمعاتهم، يعود ذلك إلى انتشار شركات الطيران والنقل المختلفة، وانخفاض تكاليفها، مما أجج الطلب على السياحة في الألفية الجديدة ما قد يعتبر تكرارا محتملا لظهور أشكال جديدة للسياحة الجماعية؛

– الإنفاق المرتفع للمستهلك في البلدان المتقدمة على قطاع السفر والسياحة، الذي يتجاوز غالبا الإنفاق على شؤون الحياة الأخرى، يرجع ذلك إلى زيادة الدخول في هذه البلدان نتيجة لمستويات النمو التي تعرفها؛

– التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، فالأنترنت على سبيل المثال جعلت حجز المنتجات السياحية أمرا سهلا. وعليه أصبح الوصول إلى هذه المنتجات أمرا بسيطا وفي متناول الجيل الجديد من المستهلكين والمعروفين باستهلاكهم عن طريق الحاسوب. والذين هم على استعداد للتخلص من الطقوس التقليدية من ذهاب إلى وكالات

الأسفار وغيرها. و بالتالي فإن التكنولوجيا تفتح احتمالات جديدة للسفر وطنيا، أو دوليا من خلال النقر على فأرة الكمبيوتر[1].

– الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة إلى الروتين واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية كما في الريف وهذا بدوره أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من جو الروتين والعمل وزخم المدينة؛

– تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات والمكائن الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة؛

– زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج وبدء التجار والصناعيين في البحث؛

– انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار السلام بين العالم؛

– تطور وسائل وطرق النقل وخاصة بعد الحرب العالمية؛

– تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبيرة أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى؛

– تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل فعال في السياحة والسفر إذ يستطيع الشخص أن يسافر إلى أبعد دولة في العام ويستطيع من غرفته في الفندق أن يدير أعماله ومصالحه في أي دولة بالعالم باستعمال أجهزة الحاسوب والتلفزيون والفاكس؛

– زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي والثقافة العامة وانتشار المعلومات أدت إلى هذه الزيادة إلى الرغبة لدى كثير من الناس لزيارة البلدان الأخرى لغرض الإطلاع على ثقافتهم وأمور معيشتهم؛

– التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السواح من تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض؛

– تطور البنية التحتية في العالم وزيادة طرق المواصلات وسهولة الحصول على سيارة حديثة أمينة أدت إلى سهولة الانتقال من مكان لآخر.

[1] مروان صحراوي، التسويق السياحي **وأثره على الطلب السياحي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012، تلمسان، الجزائر، ص23.

المبحث الثالث: عوامل جذب السياحة، أسسها وآثارها

تأخذ السياحة طابعها الصناعي من خلال تقديم جملة من المغريات تسعى إلى استقطاب العملاء والعمل على تلبية حاجاتهم ورغباتهم من خلال الإمكانيات التي تمتلكها والخدمات التي تعرضها، وعلى هذا الأساس سيتبين في هذا المبحث مختلف عوامل استقطاب السياح، وتحديد طبيعة السوق السياحي من طلب وعرض، ثم آثارها الإيجابية والسلبية التي لا يخلو منها أي نشاط.

المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي

مقومات الجذب السياحي تمثل مجموعة المغريات والموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والدينية والعلاجية والاجتماعية والحضارية الحديثة الموجودة في الوجهة السياحية وتمثل الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة[1]. كما أن طبيعة السياحة في مجتمع معين عادة ما تكون نتيجة لتفاعل عوامل معقدة اقتصادية وسياسية، فضلا عن السمات الجغرافية والترفيهية التي تجذب الأجانب[2]، وعليه يمكننا تحديد مقومات الجذب السياحي في شكل العناصر الآتية:

1) عناصر جذب طبيعية:

حيث تعتبر الطبيعة الوعاء الذي تتم فيه التفاعلات والأنشطة والمؤثرات كلها المتبادلة بين الإنسان[3]، ونضم الطبيعة كافة القيم الجمالية الطبيعية من طبيعة الأرض ، وامتداد البحار والبحيرات والأنهار والسهول والصحراء ، (الفونا والفلورا) والمراكز الصحية الطبية من مياه معدنية، عيون المياه الساخنة، حمامات الطين[4].

2) عناصر جذب من فعل الإنسان: وتتحدد عناصر البيئة الحضارية للإنسان عادة في جانبين رئيسين:

– الجانب المادي: وهو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه مثل المسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية.

– الجانب غير المادي: ويشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته، وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم و آداب وعلوم، وإذا كانت البيئة – بشكل عام – هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه[5].

---

[1] سعيد البطوطي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] كولن مايكل هول، ترجمة محمد فريد حجاب، **السياحة والسياسة: مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003، القاهرة، مصر، ص17.

[3] خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية: تنمية الصحراء في الوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، بيروت، لبنان، ص76.

[4] ماهر السيسي، مرجع سبق ذكره، ص39.

[5] خليف مصطفى غرايبة، ، مرجع سبق ذكره، ص83.

3) تسهيلات الإقامة أو الضيافة: مهما كانت درجة الجانبية للمنطقة السياحية، فإن الإقبال عليها يصبح محدودا إذا لم تتوفر فيها التسهيلات الأساسية التي يتطلبها السائح وتضم هذه التسهيلات قطاع الضيافة الذي يختلف باختلاف موضع الجذب السياحي، كما أن الضيافة تمثل أحد عوامل الجذب، وعليها يقع عبث اختيار الموقع السياحي، مدة البقاء ونمط السفر و الأنشطة التي تمارس، فضلا عن الإنفاق، وتشكل الضيافة ميدانا هاما العمالة والدخل، كما يتأثر حجم الزوار في أية منطقة إلى حجم التسهيلات.[1]

4) عامل الأمن والاستقرار: يؤكد علم النفس السياحي على حاجة الفرد إلى الأمن والطمأنينة والاستقرار إذ يشعر السياح بالاطمئنان على مالهم وأنفسهم وتمتعهم بحرية أثناء إقامتهم دون قيود أو خوف أو اضطرابات يمكن أن تحدث مما يعكر راحتهم[2].

5) عامل الجذب السياسي: من المؤكد أن النظام السياسي في الدولة هو المحرك الرئيس لكافة الأنشطة فيها. والسياحة واحدة من هذه الأنشطة التي تحتاج إلى اهتمام من الساسة من خلال تبسيط الإجراءات للمستثمرين الأجانب وفتح الحدود أمام حركة السياح والاهتمام بالبنية التحتية للسياحة من فنادق ومنتجعات وقرى سياحية ومحميات.[3]

6) المقومات الفنية والتشريعية: وتتمثل في إعداد الأطر العلمية والفنية اللازمة لتطوير القطاع السياحي كإنشاء الكليات السياحية والفندقية، وفتح البرامج العلمية في الجامعات لتخريج الكوادر البشرية اللازمة لتنمية السياحة، وتأسيس الهيئات التي تعنى بالإشراف على قطاع السياحة[4].

7) الوعي السياحي: تعتبر الدول التي يتجانس شعبها فكرية وثقافية ولغة وسلوكا في حسن استقبال السياح ومساعدتهم والتجاوب والتفاهم مع مختلف قومياتهم وأديانهم وجنسياتهم بشكل عام؟ مهمة في السياحة[5].

المطلب الثاني: أسس السياحة

شهدت الحركة السياحية العالمية ديناميكية هائلة، انعكست على جميع أشكال السياحة وانماطها، مما تطلب وبشكل أساسي تنمية النشاط السياحي من خلال عنصرين أساسيين هما:

---

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] نبيهة صالح السامرائي، **علم النفس السياحي: مفاهيم وتطبيقات**، زهران للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن، ص24.

[3] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره، ص17.

[4] عبد الله العجلوني، وعبد المهدي العجلوني، **مقومات الجذب السياحي وضوابطه الشرعية: حالة المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 31(12)، 2017، نابلس، فلسطين، ص2165.

[5] نبيهة صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص24.

– تطوير وتحسين العرض في الخدمات السياحية.

– زيادة الإقبال على العروض من خلال الطلب السياحي.

وهذين العنصرين ترتكز عليهما السياحة الحديثة في استقطاب السياح نحو المناطق السياحية.[1]

أولا: الطلب السياحي

عموما يمكن تعريف الطلب السياحي على أنه "مجموعة من حاجات ورغبات السائحين – المصحوبة بقدرتهم الشرائية – نحو مجموعة من المنتجات السياحية في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة عند توقع مستوى معين من الأسعار، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى"[2].

– خصائص الطلب السياحي:

أ. الحساسية: وتعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة اتجاه الظروف والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و غيرها السائدة في الدول المستقبلة للسياحة . فإن المد السياحي إلى هذه الوجهات سيتقلص بالضرورة . و يمكن إن ينسحب منها تماما، لأن السائح بطبعه يبحث عن المتعة و الترفيه و إشباع حاجياته و رغباته المختلفة في محيط بعيد عن المشاكل و القلاقل، يتسم بالهدوء، أي أن المناخ السياحي في الوجهات السياحية غير الملائم للتحركات و النشاطات السياحية قد يقتل الطلب السياحي عليها، حتى و إن كانت تتمتع بمقومات سياحية كبيرة؛

ب. المرونة: ويقصد بمرونة الطلب السياحي قابليته للتغير و إبداء رد فعل نحو الظروف و المؤثرات السائدة في السوق السياحي الداخلي، و الخارجي، فالظروف والعوامل الإقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة لها الأثر البليغ في مستويات السياح الوافدة إليها، حيث يعتبر الطلب السياحي عالي المرونة اتجاه التغير في الأسعار، ودخل الأفراد الباحثين عن تجارب سياحية. فكلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب الى الارتفاع والعكس صحيح أي كلما ارتفعت هذه الخدمات اتجه الطلب الى الانخفاض، لذلك يجب على الدول المستقبلة للسياحة دراسة مرونة الطلب السياحي وبين انخفاض الأسعار واتفاع الطلب[3].

ج. الموسمية: يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ و العوامل التنظيمية والأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي

[1] فؤاد بن غضبان، **الجغرافيا السياحية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص79.

[2] الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **سفر وتسويق سياحي**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، السعودية، ص45.

[3] عيساوي سهام، حوحو فطوم، **واقع العرض والطلب السياحي: دراسة مقارنة في كل من الجزائر وتونس**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ص85.

أشهر السنة و الموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين و لكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة ففي دول أمريكا و أوروبا | تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء أما الدول العربية فتزداد حركتها في فصل الصيف بالإضافة إلى فترات الأعياد الدينية و موسم الحج و العمرة.

د. المنافسة: عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات و خاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع اخالق و هذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات و هذا ما يجعل المنافسة صعبة بعد[1].

ثانيا: العرض السياحي

يمكن تعريف العرض السياحي على أنه " مجموعة المنتجات السياحية التي تقدمها دولة ما سواء من خلال أجهزتها الرسمية أو المنظمات السياحية الخاصة بها للسائحين سواء الوطنيين أو الأجانب خلال فترة زمنية بمقابل مادي معين"[2].

– خصائص العرض السياحي:

– المنتج السياحي غير قابل للنقل: أي أن السائح هو الذي ينتقل إلى الدولة السياحية (المقصد السياحي) حتى يستطيع الاستمتاع بالمغريات السياحية المعروضة بها.

– المنتج السياحي غير قابل للتخزين: أي لا يمكن تخزين خدمات أو تأجيل استخدامها لوقت آخر، بمعنى إذا ضاعت فرصة إيجار غرفة في فندق ما في إحدى الليالي فإن الغرفة تصبح منعدمة الفائدة في هذه الليلة لأنها لم تستغل؛

– المنتج السياحي مزيج من الخدمات والمكونات الطبيعية بحيث يكون الفصل بين هذه العناصر والمكونات غير ممكن. فالعوامل الطبيعية تتشابك مع العوامل التاريخية والدينية والثقافية والحضارية لتشكل معا العرض السياحي، مما يسمح للسائح بالجمع بين أنماط سياحية متعددة في آن واحد فيمكن أن يجمع بين السياحة الدينية والتسوق؛

– التعددية: تعدد المنتجين الذين يشاركون في العرض السياحي نظرا لطبيعته المركبة. فيساهم في تقديمه عدد كبير من المنتجين سواء من القطاع السياحي أو القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى التي تغذي القطاع السياحي؛

– عدم المرونة: عرض المنتج السياحي عرض غير مرن في الأجل القصير. فمرونة العرض السياحي تمثل مدى استجابة الكمية المعروضة من المنتج السياحي (الخدمة أو السلعة) للتغير في سعر هذا المنتج. والعرض السياحي في الظروف العادية

[1] بلاطة مبارك، كواش خالد، **سوق الخدمات السياحية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، 2005، الجزائر، ص163.
[2] الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سبق ذكره، ص54.

غير مرن في الأجل القصير بمعنى التغير النسبي في الكمية المعروضة تكون أقل من التغير النسبي في الأسعار، أي أن درجة استجابة المنتج السياحي للتغيرات في أثمان الخدمات السياحية تكون منخفضة خاصة في الأجل القصير.

– **القابلية للتكرار**: بمجرد استهلاكها، لا يمكن إرجاع الخدمة. في حين يمكن إعادة العديد من المنتجات المصنعة إلى المورد أو يمكن سحبها من قبل الشركة المصنعة، بمجرد استخدامها، لا يمكن إرجاع الخدمات السياحية، مثل الجولات والسفر الجوي؛

– **الاعتماد المتبادل**: لا يتم توفير المنتجات السياحية في عزلة، غالبًا ما يعتمد توريدهم وتمتعهم بها من قبل المستهلكين على وجود المنتجات والخدمات التكميلية التي يقدمها الموردون الآخرون. ويعتمد الإمداد الناجح للمرافق السياحية، على سبيل المثال، إلى حد كبير على سهولة الوصول إلى البنية التحتية الجيدة ووصلات النقل.[1]

ثالثا: التسويق السياحي

فالمفهوم التسويقي السياحي يركز على دراسة سلوك السائح للوقوف على عدة عوامل ومؤثرات سلوكية مثل دوافع شراء المنتج السياحي، العوامل المؤثرة في عملية الشراء (مثل الدخل وتوزيع الدخل والميل للانتفاع من المنتج السياحي، الميل للادخار وحجم الدخل الصافي المخصص للاتفاق وحجم الأسرة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها السائح... والتي يعتبرها مسؤول التسويق السياحي مهمة وحيوية لفهم سلوك السائح والوقوف على احتياجاته الحقيقية بهدف إشباعها وتحقيق الرضا المنشود[2].وترى صناعة السياحة أن نجاح مثل هذا المفهوم يعتمد بالدرجة الأساسية على قدرة المنشآت السياحية، بل الصناعة برمتها، على خلق الطلب على الخدمات السياحية التي نقدمها، من خلال آليات ووسائل تسويقية هجومية ومتكررة (Offensive Marketing)[3] .

2) خصائص التسويق السياحي:[4]

– يقوم التسويق السياحي على إثارة الرغبات والدوافع والاتجاهات لدى السائحين المرتقبين من شتى أنحاء العالم لزيارة دولة لغرض من أغراض السياحة؛

[1] بن سهلة ثاني توفيق، **أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016، تلمسان، الجزائر، ص37-38.

[2] حميد عبد النبي الطائي، **التسويق السياحي مدخل استراتيجي**، الوراق للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن، ص46.

[3] حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[4] بكري الشارف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية: دراسة حالة مستغانم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2017، مستغانم، الجزائر، ص50.

– التسويق السياحي في الدولة المستقبلة للسائحين (دولة الزيارة) يعتمد على العرض السياحي الذي يتصف بالمرونة وعدم القابلية للتغيير في المدى القصير؛

– بهدف التسويق السياحي إلى إبراز صورة الدولة السياحية معالمها السياحية وبالتالي زيادة معدل السياحية سنويا وذلك عن طريق الترويج السياحي؛

– التسويق السياحي لا يحقق منفعة زمانية وذلك راجع لطبيعة المنتج السياحي الموجود بطبيعته في الدول في كل وقت ومكان وبذلك فإن العمليات التسويقية له يمكن أن تتم في أي وقت من الأوقات خلال العام؛

– التسويق السياحي لا يحقق منفعة الحيازة (انتقال السلعة من البائع إلى المشتري لأن المنتج السياحي لا تخضع لحيازة شخص معين بذاته ولا تنتقل إليه مقابل ما يقوم بدفعه من مال كثمن لها، ولا تنتقل إليه مقابل ما يقوم بدفعه من مال كثمن لها، ولا تنتقل إليه مقابل ما يقوم بدفعه من مال؛

– التسويق السياحي يعتمد على وجود علاقة مباشرة بين المنشأة السياحية التي تقدم الخدمة والعميل فشراء الخدمة السياحية يتطلب استقبال الفنادق.

المزيج التسويقي السياحي:

ويقول المفكر الإداري بيتر دراكر: "إن هدف التسويق هو جعل البيع أمر زائد أو غير ضروري. فالهدف هو معرفة وفهم الزبائن بالشكل الذي يجعل السلعة أو الخدمة تلائم الزبون وتبيع نفسها بنفسها". وهذا لا يعني بالطبع أن البيع والترويج ليسا مهان، وإنما هما جزء من مزيج تسويقي أكبر وأوسع مجموعة من أدوات التسويق التي تعمل معا لتحقيق رضا الزبائن، أن البيع والترويج يكونا فاعلين في الحالة التي تكون فيها قادرين على تحديد الزبائن المستهدفين وحاجاتهم، ثم تهيئة حزمة قيمة (Value package) قادرة على إشباع هذه الحاجات و تحقيق رضا الزبائن[1]. وعليه يتم توضيح عناصر المزيج التسويقي السياحي:

أ. المنتج السياحي:[2] يمثل مجموعة متكاملة من عناصر الجذب السياحي وهي مزيج من الظروف الطبيعية)الجغرافية، البيئية، المناخية(والمقومات البشرية، الدينية، الأثرية والحضارية بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات السياحية مثل المرافق العامة والتي تتوفر لدى الدولة، وهي تمثل مزيج متكامل يشكل قوة جذب سياحي تعتمد عليها المنطقة من اجل إثارة الطلب السياحي الخارجي فالمنتج السياحي هو القلب النابض للنشاط.

[1] حميد عبد النبي الطائي، **التسويق في إدارة الضيافة والسياحة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، عمان، الأردن، ص59.

[2] سامية لحول، ريمة باشا، **تأثير التسويق السياحي على الصورة السياحية للمدينة: دراسة ميدانية بمدينة باتنة الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 31، 2014، باتنة، الجزائر، ص21.

ب. تسعير المنتج السياحي:[1] يمثل السعر العنصر المتغير في المزيج التسويقي السياحي، ذلك أنه يمكن تخطيطه وهيكلته بمرونة معقولة لكل عنصر من عناصر المزيج السياحي العديدة. ويعرف السعر بأنه: "كمية النقود اللازمة لمبادلتها مع مزيج من صفات السلعة المادية والنفسية والخدمات المرتبطة بها". ويعرف السعر للمنتج السياحي بأنه: " المقابل المادي والمعقول والمقبول من المستخدم أو المستهلك المكان أو الموقع أو المشتري للسلعة المادية نفسها وأية خدمات أخرى مرافقة.

ج. التوزيع السياحي:[2] يعتبر التوزيع السياحي من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة التسويق السياحي في المنشآت السياحية والتي تؤثر في النهاية على نجاحها أو فشلها في التدفقات السياحية لمنطقة المقصد السياحي، فالهدف في النهاية إيجاد رابط قوي بين العرض السياحي والطلب السياحي، طبعا هنا في الخدمات السياحية لا تخزن فهناك صفة التلازمية في الإنتاج والاستهلاك، الغرف الفندقية ومقاعد الطيران يفترض أن تباع بنفس اليوم. إن الهدف الأساس منه هو إيجاد حلقة وصل بين العرض والطلب السياحي، أي بين المنظمة والسائح أو العميل، إلا أن نظام التوزيع في الخدمات السياحية يختلف عن نظام التوزيع في الصناعات الأخرى، بحيث أنه لا يوجد توزيع عملي لأن المنتجات السياحية لا يمكن وضعها ضمن نظام التصنيع، وبالتالي شحنها إلى المسافرين أو العملاء أو حتى تخزينها في المخازن لأجل بيعها في المستقبل.

د. الترويج السياحي:[3] تمثل إستراتيجية الترويج للمنتجات السياحية الركيزة أو الأداة الفعالة لنقل كافة الأفكار والشعارات والمنافع والفوائد المنشودة من قبل السواح المستهدفين بالأوضاع والأوقات المناسبة لهم. حيث يعرف الترويج السياحي بأنه: " عملية تعريف المستهلك بالمنتج وخصائصه ووظائفه ومزاياه، وكيفية استخدامه وأماكن وجوده بالسوق، بالإضافة إلى محاولة التأثير على المستهلك وحثه وإقناعه بشراء المنتج.

هـ. الجمهور: يقصد بهم جميع عناصر الموارد البشرية للمؤسسة المية السياحية وعملاؤها والمشاركين في الخدمة، أي مقدم الخدمة والمستفيد منها؛

و. البيئة المادية: تتكون من الأبعاد المادية المتطورة والمتمثلة في المظهر الخارجي للمؤسسة والتصميم الداخلي، ونظافة منافذ الخدمة ومظهر العاملين والمستوى التكنولوجي...، وكذا الظروف المحيطة؛

---

[1] فراح رشيد، بودلة يوسف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، 2012، الجزائر، ص110.

[2] عجاين معمر، **التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية: دراسة حالة ولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2018، الوادي، الجزائر، ص41.

[3] فراح رشيد، بودلة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص113.

ز. تقديم الخدمة: تتمثل في السياسات والاستراتيجيات المسطرة من قبل المؤسسات عمالة لإنجاز الخدمة من قبل مقدميها لضمان جودتها.[1]

المطلب الثالث: الآثار الجانبية للسياحة

على الرغم من الأهمية العظيمة للسياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضارية والسياسية، إلا أنه هناك افتراءات توجه للسياحة، استنادا على أنه هناك جوانب سلبية يمكن أن تخلقها السياحة، سواء من حيث التكاليف الاجتماعية أو الجوانب الاقتصادية الضارة (التضخم أو التكاليف البيئية)[2]، وعليه نخص بالذكر أكثر العناصر المتأثرة سلبا من السياحة:

1) الآثار الاقتصادية: بالرغم من كل الآثار الايجابية للسياحة على الجانب الاقتصادي، إلا أنه بالمقابل يمكن للتوسع في النشاط السياحي أن يؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية:

– التضخم وارتفاع الأسعار: إن زيادة عدد السياح في مواسم معينة وزيادة نفقات والخدمات، خاصة إذا لم يستطع عرض السلع من مواجهة الطلب، وهو ما يساهم في استبعاد بعض الشرائح عن شراء السلع التي يستطيع السياح الحصول عليها ولو بأثمان أعلى ما يؤدي لارتفاع أسعار السلع؛

– التأثير على القطاع الزراعي: إن التوسع في انجاز المشاريع السياحية يكون على حساب الأراضي الزراعية والغابات وبالتالي التأثير سلبا على القطاع الزراعي؛

– انخفاض حصة الدول المستقبلة من العوائد السياحية: إن نمو النشاط السياحي أدى إلى إقامة سلاسل فنادق ضخمة تنتمي لشركات عالمية معروفة، انتشرت بمعظم الدول وهي بالتالي تشكل قوى منافسة للفنادق المحلية في الدول النامية خاصة مع انتشار الخوصصة والعولمة، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى ذهاب جزء كبير من أرباح الفندقة إلى عناصر أجنبية وتسربها خارج هذه البلدان[3].

2) الآثار البيئية: يمكننا الإشارة إلى بعض المؤثرات السلبية على البيئة فيما يلي:[4]

---

[1] غنية شليغم، رضا سيف الدين جلولي، **التوجهات التسويقية الحديثة في إدارة السياحة ودورها في تطوير وتحسين الخدمات السياحية: التسويق السياحي الإلكتروني نموذجا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، الجزائر، ص201.

[2] ماهر السيسي، مرجع سبق ذكره، ص131.

[3] كحول بسمة، **دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر: حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، سطيف، الجزائر، ص52.

[4] مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وآفاقها المستقبلية**، مرجع سبق ذكره، ص253.

– الزيادة المقررة في أعداد السياح، تمثل عبئا على مرافق الدول من وسائل النقل، الفنادق كافة الخدمات من كهرباء ومياه ومواد غذائية؛

– إحداث التلفيات ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق؛

– ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية والذي يؤدي إلى نقص الحركة السياحية في المناطق التي لحق بها الضرر؛

– زيادة تلوث مياه البحر وخاصة مياه البحر الأبيض المتوسط التي لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة للتخلص من مياه المجاري فيها؛

– ازدياد تلوث الغلاف الجوي. ونجد انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى فتمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشي.

3) الآثار الاجتماعية والثقافية:[1] إن تنقل السياح إلى بيئات جديدة لا تشابه بيئاتهم الأصلية يمكن أن يصاحبه مجموعة من الآثار السلبية التي تعود على المجتمعات المضيفة:

– التحولات الاجتماعية: إن تهيئة المناطق السياحية وتعميرها (كإنشاء الفنادق والقرى السياحية تخلق تقاليد جديدة غير مألوفة وبصورة سريعة لدى سكان هذه المناطق تختلف عن عاداتهم وقيمهم، وهو ما يؤدي إلى تحولات وتغييرات جذرية لديهم.

– انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي: إن اختلاف الأنماط الاستهلاكية للسياح وعاداتهم وقدراتهم المالية قد يؤدي بأبناء هذه الدول محاولة تقليدهم؛ وهو ما يساهم في ظهور بعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية، الترفيه، المتعة والراحة.

– التصادم الثقافي: إن الاختلاف في طرق العيش والتفكير بين السياح وسكان المناطق المضيفة قد يؤدي إلى التعارض والتصادم وعدم التفاهم بينهم، خاصة فيما يتعلق بتصرفات بعض السياح التي تخالف وتعارض قيم المضيفين ومبادئهم، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى إثارة الشعب ورفضه للسياح والسياحة بكل معانيها.

[1] كحول بسمة، مرجع سبق ذكره، ص53.

خلاصة الفصل:

منذ القدم وحاجة الإنسان إلى التنقل والسفر جلية، حيث اتسمت سابقا ببساطة طابعها وأهدافها إلى أن تطورت وتخطت الإطار المألوف لتوسم بلقب "صناعة القرن"، كونها صناعة متكاملة تحمل بين طياتها دعما لا يستهان به للتنمية الشاملة سواء اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، علميا...، يظهر ذلك من خلال الطلب الاجتماعي المتزايد على تلبية الرغبات الإنسانية من ترفيه واستجمام وحتى توفير مناصب عمل، فضلا عن كونها مطلب الاقتصادي يتبين تأثيرها من خلال تهاتف كبرى الدول على تنميتها، ليولد بذلك سوق تنافسي عالمي تختلف فيه استراتيجيات التطوير والتنمية واستقطاب السياح قصد جذب رؤوس الأموال، تدفق العملات الأجنبية، فتح مجالات الاستثمار، وبالتالي زيادة نمو مصادر الدخل الوطني.

الفصل الثالث

تمهيد:

تصنف الجزائر ضمن لائحة أهم الدول الإفريقية وحتى العالمية التي تزخر بخيرات وثروات طبيعية متنوعة، تتجلى في مساحات واسعة تختلف فيها خصائص شرقها عن غربها وشمالها عن جنوبها، لتشكل توليفة طبيعية وثقافية واجتماعية متميزة يمكن استغلالها لتحقيق بلد سياحي بامتياز يدعم باقي القطاعات ويسمح ببناء اقتصاد وطني بعيدا عن قطاع المحروقات المهيمن منذ زمن بعيد. وعليه تم التطرق إلى هذا الفصل بهدف عرض الإمكانيات السياحية للجزائر ومعرفة وضع السوق السياحي الحالي مع محاولة تغطية ومعالجة الفجوة التي خلفها الاعتماد الكلي على المحروقات من خلال ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: عموميات حول السياحة في الجزائر.

المبحث الثاني: تشخيص القطاع السياحي الجزائري.

المبحث الثالث: مستقبل السياحة في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول السياحة في الجزائر

تتطلب السياحة مجموعة من الشروط الموضوعية والأركان الأساسية لبناء بنية سياحية تحتية متينة، يتمثل أبرز هذه الشروط في المعطيات الطبيعية، المادية، والبشرية. ومما لا شك فيه أن الجزائر من بين أكثر البلدان تميزا وتفردا فيما يخص ثراءها بالمقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية، الذي يمكن أن يضمن مكانتها في السوق السياحي العالمي إذا ما تم دعمها بالموارد المالية والبشرية الملائمة.

المطلب الأول: لمحة عن تاريخ السياحة في الجزائر

1) قبل الاستقلال:

باعتبار الظاهرة السياحية في الجزائر حديثة النشأة فإن ظهورها يعود إلى الحقبة الاستعمارية أي قبل الاستقلال 1962 مع بداية القرن التاسع عشر، خلال الاحتلال الفرنسي للبلاد ففي 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية وبواسطة الرعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سير عديدة من أوروبا نحو الجزائر فهذه المرحلة جلبت العديد من السياح الأوروبيين لاكتشاف المناظر الطبيعية لبلادنا وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية لحاجيات الزبائن الأوروبيين وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران وفي سنة 1916 تم تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة وفي 1919 تم إنشاء فدرالية السياحة والتي تجمع 20 نقابة تواجدت آنذاك وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في مجال السياحة وفي سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي الذي كان يهدف إلى تنمية سياحية واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال وقد بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح لذا أدرك المستعمر أهمية الموارد السياحية في الجزائر حيث تم وضع برنامج موسع خاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة 1957 والخاص بانجاز 17200 غرفة لفنادق حضارية 17% ممركزة بالجزائر العاصمة الدليل على أهمية السياحة في الجزائر[1].

2) بعد الاستقلال:

– من 1962 إلى 1966: بعد الاستقلال ورثت الجزائر 5922 سرير، تولى تسيير هذه الهياكل السياحية لجنة مختصة في تسيير الفنادق والمطاعم وبعد أن تخلت الدولة عن هذه اللجنة أسندت مهامها إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة، إلى غاية 1964 تاريخ إعادة هيكلة الوزارات وبواسطة قرارا رئاسي تم استحداث وزارة السياحة. خلال هذه الفترة لم

[1] صورية مساني، **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول: دراسة حالة الجزائر للفترة 1995- 2014 دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2019، سطيف، الجزائر، ص221.

يستفد القطاع السياحي من أية تنمية محددة المعالم، فقد تميزت السياحة خلال هذه المرحلة بضعف وتردي الهياكل السياحية ونقص في اليد العاملة، انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية والإشهار وغيرها من النقائص المتمثلة في:

– تخلف هيكلي وضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات المواطنين في المجال السياحي؛

– الظروف الاجتماعية (التخلف والفقر) السائدة بعد الاستقلال جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تهتم بالسياحة ولا تعرف معنى العطل المدفوعة الأجر؛

– انعدام العمال المؤهلين والأكفاء في المجال السياحي.

– بداية من سنة 1966: تواصل التأخر في استغلال الثروات السياحية إلى غاية سنة 1966 من خلال صدور الميثاق السياحي، فمن أجل خلق الظروف والشروط المناسبة للشروع في التنمية السياحية فقد شرح هذا الميثاق الطرق والوسائل التي تكون قاعدة للتنمية السياحية. وكانت سنة 1966 هي بداية الاهتمام الحقيقي بالقطاع السياحي من خلال أول عمل حكومي، فبعد تقييم شامل قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية ونوع المنشآت السياحية الواجب إحداثها.[1]

المخطط الثلاثي الأول (1967– 1969):

يعتبر هذا المخطط أول تجربة خاضتها الجزائر في التخطيط للتنمية، ويعتبر بمثابة مخطط قصير المدى (ثلاث سنوات)، إنصب بشكل رئيسي على التصنيع، بحكم أن الإنتاج الصناعي هو المحرك لأي تنمية، وقد بلغ حجم الإستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دولار. وقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات رئيسية:

– الإستثمارات الإنتاجية المباشرة زراعية وصناعية: بتكلفة 6.79 مليار دينار أخذت فيها الصناعة حصة الأسد 4.91 مليار دينار، أما الزراعة ب 1.88 مليار دينار؛

– الإستثمارات الشبه منتجة: كالتجارة والمواصلات بمبلغ استثمارات يقدر ب 0.36 مليار دج؛

– الإستثمارات غير المنتجة: بلغت فيها الإستثمارات 2.01 مليار دينار، نال النصيب الأكبر فيها قطاع البنية التحتية الاجتماعية ب 1.73مليار دينار.

[1] سناء مكناسي، مرجع سبق ذكره، ص59-60.

من خلال المخطط الثلاثي، تم تحديد الإختيارات الأساسية للبلاد بهدف بناء المجتمع، وتمكين المواطنين من الإستفادة من ثمار التنمية الإجتماعية، لذلك يمكن إعتبار المخطط بمثابة مخطط تمهيدي توضع فيه الأسس القانونية والفنية لتطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة.[1]

المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

هو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستغلال الاقتصادي؛
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية؛

أما الأهداف الثانوية وإن كانت هي الأخرى على درجة من الأهمية فكانت كالآتي:

- فك أزمة الشغل وتوفير اليد العاملة إلى غاية 1980؛
- استكمال ما بدأ به مخطط (1967-1969) من مشاريع؛
- تحقيق مشاريع أكثر نجاحا؛

ولتحقيق هذه الأهداف رفعت الدولة مستوى الاستثمارات لتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي بغية التغلب على كل أشكال التخلف والفقر. والجدول التالي يوضح ذلك.[2]

المخطط الرباعي الثاني (74-77):

تزامن هذا المخطط مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أن القطاع السياحي بقي مهمشا كما كان عليه في المخطط السابق وانخفضت الاستثمارات المخصصة له من 2.5% من مجموع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول إلى 1.4% وكان من بين أهدافه:

-إنجاز 25000 سرير؛

-تكملة المشاريع المسجلة و في طريق الانجاز و المتبقية من المخططات السابقة؛

[1] بركان فؤاد، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، الجزائر، اص60.

[2] ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، جامعة ابن خلدون، 2018، تيارت، الجزائر، ص23.

-توسيع السياحة البحرية و الجهوية و الصحراوية؛

-توزيع شبكة الفنادق الصحراوية في الوادي، بسكرة، بشار و تمنراست التي استفادت بتسجيل و انجاز فندق طاقات بطاقة استيعاب 300 سرير؛

-تلبية الاحتياجات و الطلبات و تشجيع السياحة الداخلية للطبقات العمالية و المتوسطة، وهذه الأهمية المعطاة للسياحة الداخلية أو ما يسمى الشعبية منصوص؛

عليها في الميثاق الوطني في سنة 1976؛

-تلبية الاحتياجات و الطلبات و تشجيع السياحة الداخلية للطبقات العمالية و المتوسطة، وهذه الأهمية المعطاة للسياحة الداخلية أو ما يسمى الشعبية منصوص عليها في الميثاق الوطني في سنة 1976؛

-إيجاد صيغ جديدة للمنشآت السياحية الداخلية كالمخيمات و القرى العائلية وجعل هذه السياحة أداة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

-ترقية الحرف التقليدية و الحفاظ عليها من الاندثار؛

-تطوير السياحة الخارجية و جعلها أكثر ملائمة مع متطلبات السياح؛

-تشجيع المبادرات الخاصة بخصوص الاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص.[1]

السياحة في الجزائر خلال الفترة، 1980-1989

تميزت هذه العشرية بلامركزية الإستثمارات، مع بروز دور القطاع الخاص بعدما كان مهمشا، وذلك عن طريق إنجاز بعض المشاريع السياحية. وتم تحديد في هذه العشرية المخططين التاليين:

1- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984**: بلغت الإستثمارات المقترحة لهذه الفترة نحو 3.400 مليون دج، حيث أخذ بعين الإعتبار هذا المخطط إحداث مناصب شغل، المساهمة في إنعاش السياحة الداخلية وزيادة المداخيل من العملة الصعبة من خلال تنمية السياحة الخارجية.

ويمكن تحسيد ذلك من خلال العناصر التالية:

[1] سماعيني نسيبة، **دور اسياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاستراتيجية، جامعة وهران، 2014، الجزائر، ص73.

أ- إحداث برامج للفنادق الحضرية مخصصة للمدن التي لم تشملها الإستثمارات السابقة وتوسيع الفنادق الصحراوية وبرنامج للمياه المعدنية؛

ب-تحديد المنشآت السياحية وجلب العتاد المتنقل؛

ج-متابعة سياسة توسيع المخيمات السياحية؛

د-تهيئة نموذجية لبعض مناطق التوسع السياحي، لتكون مثالا للجماعات المحلية أو القطاع الخاص؛

- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: بلغت الإستثمارات المخصصة في هذه الفترة 3.500 مليون دج، كما أن الأعمال التي تقرر إنجازها في المجال السياحي خلال هذه الفترة هي ما يلي:

أ-متابعة سياسة التهيئة السياحية؛

ب-تطوير محطات المياه المعدنية والسياحة المناخية؛

ج-لامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين؛

د-مضاعفة المساحات المخصصة للمخيمات لتلبية حاجات الشباب بأقل تكلفة.[1]

المطلب الثاني: مقومات وإمكانات السياحة في الجزائر

الجزائر بموقعها المميز وإمكانياتها الطبيعية والتاريخية الهائلة تجعل من السياحة في الجزائر قطبا اقتصاديا لا يستهان به.

1) المقومات الطبيعية:

- الموقع: تقع الجزائر في شمال إفريقيا ضمن المغرب العربي، و هي أكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط و الأكبر مساحة في إفريقيا، يحدها من الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا و جنوبا مالي و النيجر ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية وغربا المغرب، إن موقع الجزائر المتميز يجعلها تتمتع بمؤشرات للجذب السياحي حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، وسمات مورفولوجيتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها

[1] عميش سميرة، مردع سبق ذكره، ص117.

المتعددة، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، و تتربع على مساحة 2381741 كلم، وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما بعضا، منطقة الشمال التي تضم المناطق التلية و المناطق السهلية، و منطقة الجنوب الصحراوي .[1]

– **المناخ** :[2] تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبهما بثلاثة أنواع من المناخ نذكرها فيما يلي:

أ. مناخ البحر الأبيض المتوسط: يشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة عموما من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تتميز بفصلين الأول : ممطر و دافئ و طويل هو الشتاء و الثاني هو الصيف يكون جاف و حار و قصير.

ب. مناخ لاستيبس: يغطي هذا المناخ مناطق اخضاب العليا و هو مناخ إنتقالي بين المناخ المتوسطي و المناخ الصحراوي و يتميز بموسم طويل بارد و رطب في الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي و الأمطار فيه أقل كمية لا تتجاوز 400ملم السنة.

ج. المناخ الصحراوي: يتميز هذا المناخ بأمطار قليلة و غير منتظمة و بجو جاف و إرتفاع في درجة الحرارة التي تصل أحيانا إلى 40 درجة مئوية أو تفوق ذلك، كما تتميز بموسم طويل حار يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسط و دافئ، و هذا ما ينشط حركة السواح في فصل الشتاء حيث يغطي هذا المناخ مناطق الجنوب و الواحات".

3) الأقاليم:[3] تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي و هي:

أ. الإقليم الأول: هو إقليم الساحل والذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان.

ب. الإقليم الثاني: وهو إقليم التل ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية وتوجد معظم الأراضي الصالحة

ج. الإقليم الثالث: و هو إقليم الصحراء و يشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية و تقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات.

[1] مرغاد سناء، قطاف فيروز، رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص335.
[2] صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، 2017، الجزائر، ص56.
[3] سالمي رشيد، أسماء قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص237-238.

– **الحضائر والمحميات الطبيعية:**[1] أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي يوجد منها 8 في الشمال وهي: حظيرة جرجرة تتربع على مساحة 18850 هكتار، حظيرة القالة تتربع على حوالي 77 ألف هكتار، حظيرة ثنية الحد توجد بولاية تيسمسيلت تتربع على مساحة 3425 هكتار، حظيرة بلزمة توجد بولاية باتنة تتربع على مساحة 60 ألف هكتار، حظيرة تازا تمتد على مساحة 3807 هكتار، حظيرة الشريعة تتربع على مساحة 27 ألف هكتار، حظيرة قورايا ببجاية تحوي 75 نوعا نباتيا و 220 نوعا حيوانيا توجد بها أعلى قمة تبلغ 1627 حظيرة تلمسان تتربع على مساحة 8225 هكتار، وواحدة في الهضاب وهي حظيرة الهضاب أو حظيرة جبل عيسى بمساحة 24500 هكتار، وحظيرتين في الصحراء وهما: حظيرة الهقار قعقع في أقصى الجنوب بمساحة تقدر ب: 450000 كلم، حظيرة طاسيلي ناجر تمتد على مساحة 80000 كلم13.

– **الحمامات المعدنية:**[2] تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية و بالنسبة للحمامات المعدنية فهي حمام بوغرارة بتلمسان (500 كم غرب العاصمة القريبة من الحدود مع المغرب ، حمام بوحنيفة بمنطقة معسكر ، حمام ريغة بعين الدفلى (170كم) غربا، و في الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام قرقور بولاية سطيف ، حمام الصالحين ببسكرة، أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المتابع المحصاة.

2) **الإمكانات الثقافية والتاريخية والدينية:** تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية فعلى مر العصور توالت عليها عدة حضارات مختلفة، منها الحضارة الفينيقية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية تليها الحضارة الوند الية والبيزنطية وفي الأخير الحضارة الإسلامية[3]، والمتواجدة حاليا في:

- تيمقاد: تم إنشائها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م وهي تقع بباتنة.
- تيبازة: وهي من المدن الرومانية العتيقة
- جميلة: وهي تقع في سطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.

[1] بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير، **القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2018، البليدة، الجزار، ص08.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3] مراد اسماعيل، بوقناديل محمد، بن عيسى إلهام، **واقع وآفاق القطاع السياحي بالجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، 2017، الجزائر ص186.

• الطاسيلي: وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.

قلعة بني حماد: تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007م، وكانت عاصمة للدولة الحمادية.

• قصر ميزاب: انشأ من طرف الاباضيين.

• القصبة: توجد بالعاصمة وهي مدينة إسلامية[1] شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، ة تطل على جزيرة صغيرة كانت مو قعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد. كما يشمل التراث الحضاري و الثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف، نذكر منها:

– **المتحف الوطني سيرتا**: بقسنطينة و يعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر ، أنشأ لجمع الاعداد الكبيرة من الحفريات التي تم إكتشافها بالمدينة خاصة ، و على مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل؛

– **متحف باردو الوطني**: يوجد بالجزائر العاصمة، تعرض به حفريات عن أصل الشعوب، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية؛

– **المتحف الوطني زبانة**: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ و عن علوم الطبيعة و عن أصل الشعر؛

– **المتحف الوطني للمجاهد**: يوجد بالجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في أثار عن الثروة التحريرية؛

– **المتحف الوطني للفنون الجميلة**: يوجد بالحامية (الجزائر العاصمة)، تعرض به ألوانا من الفن العصري، الرسم، التصوير، النحت و النقش؛

– **متحف هيبون**: يوجد بمدينة عنابة، يحتوي ميثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة الكوميدية الرومانية.

كما تعتبر الصناعة التقليدية و الحرف جزءا هاما من الثقافة المادية للتراث الشعبي الجزائري، لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر، بالإضافية في تحسين صورة السياحية للبلد. فهذه الأخيرة تتنوع من منطقة لأخرى

[1] خثير شين، أمال موساوي، فاطمة مشتر، **الاستثمار في القطاع السياحي كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج المحروقات: موقعه في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، المسيلة، الجزائر، ص281.

لإعتمادها على مواد الإبداعات، والإبتكارات المحلية كصناعة الفخار وحلي من فضة وذهب، صناعة الزاربي، التطريز على القماش...إلخ.[1]

الجدول رقم07: الامكانيات السياحية في الجزائر

المقومات	طبيعية	بشرية والتاريخية	المالية والخدمية
الامكانات	- مساحة شاسعة تقدر بـ 2831741كم. - شريط ساحلي بطول 1200كم. - 07 حضائر وطنية. - تنوع في التضاريس والمناخ. - 202 حمام معدني.	- 06 مصنفات تاريخية. – العديد من المعالم الأثرية. - 07 متاحف وطنية - تنوع الصناعات التقليدية.	- شبكة نقل بري بطول 18306 اكم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200كم. - 53 مطار جوي و13 مناء بحري. - 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 السرير. - 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، الجزائر، ص72.

المطلب الثالث: أنواع السياحة في الجزائر

تسعى الجزائر ومنذ زمن طويل إلى التحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم، و لكن أحداث العنف التي شهدتها البلاد منذ بداية سنة 1992م و عوامل أخرى أعاقت بلوغ هذه الطموحات و في ضوء التحسن النسبي في الجانب الأمني والاجتماعي بدأت السياحة الجزائرية تستعيد عافيتها و هو ما مكنها بداية من سنة 2006م من استقطاب عددا أكبر من السياح الأجانب[2]. ومن أبرز أنواع السياحة الجزائرية ما يلي:

1) السياحة الجبلية:[3] تحتوي مناطقنا الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة والمرتفعات مثل: جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والقار، كما أن

[1] صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، إلهام، مرجع سبق ذكره، ص58.
[2] يحيى سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2011، بغداد، الجزائر، ص103.
[3] مراد اسماعيل، بوقناديل محمد، بن عيسى إلهام، مرجع سبق ذكره، ص187.

هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاءا، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة في إكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

2) السياحة المناخية:

تتمتع الجزائر بتعدد مناخاتها التي تساعدها على تنويع خدماتها السياحية، حيث من خصائص المناخ في الجزائر أن توزيع الحرارة يتأثر بعاملي التضاريس والقرب والبعد عن البحر، لذلك فإن هناك اعتدال في الحرارة صيفا وشتاءا على الشريط الساحلي بسبب المدى الحراري المنخفض، وارتفاع الحرارة صيفا في المناطق الداخلية وإنخفاضها في فصل الشتاء، ويستفاد أحيانا من السياحة المناخية في العلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، والبعض الآخر قرب البحار، ونوع آخر في الصحراء، حيث عادة ما يكون للسياحة الجبلية فصل واحد إلا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج، وفصل صيفي للتدفئة، في حين تتم السياحة المائية بالقرب من الأنهار والبحار والبحيرات السياحية، إضافة إلى السياحة القروية، حيث يفضل عدد كبير من السياح الإقامة في القرى، لأنها توفر لهم الهدوء والطبيعة الجميلة، وأغراض أخرى ترفيهية.

والمناخ السائد في الجزائر ينقسم إلى ثلاث أنواع:

أ- مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا؛

ب- المناخ شبه الجاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا؛

ج- المناخ الجاف الصحراوي بالنسبة للجنوب؛

وبفضل إمتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء وإختلاف مناخها، يمكن أن تتوفر للجزائر سياحة على مدار السنة تتمثل في سياحة الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة في فصل الصيف على الشريط الساحلي.[1]

[1] عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص126.

السياحة الساحلية: يمتد على طول 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الرئيسية للجزائر ويصل عدد البلديات الساحلية إلى 420 بلدية، يمكن أن تعتبر لوحدها أساسا لقيام السياحة الشاطئية ومن أهمها : الجزائر العاصمة، تيبازة، القالة، عنابة، سكيكدة، بجاية، جيجل، وهران ..... الخ [1]

وتضم السياحة الساحلية في الجزائر بدورها الأنواع التالية:[2]

أ) السياحة الشاطئية:

وتضم جميع النشاطات السياحية التي تمارس على الشاطئ، والمتمثلة أساسا في الإستلقاء تحت الشمس وفوق الرمال لأغراض علاجية أو تجميلية، وكذا مختلف الألعاب الشاطئية التي تمارس من طرف الأفراد للترفيه والتسلية أمام البحر. وكذا نوادي ومخيمات الأطفال وجميع النشاطات المتنوعة التي يمكن أن تنشأ وتمارس على الشاطئ.

ب) سياحة الأنشطة الرياضية:

ويقصد بها جميع الممارسات الرياضية التي تمارس على الشاطئ، ومن أمثلتها كرة طائرة الشاطئ وكرة القدم كذلك، بالإضافة إلى رياضات أخرى تمارس في البحر كركوب السفن الشراعية، الغطس والصيد البحري.

ج) سياحة العروض المائية:

ويقصد بالعرض المائي العديد من النشاطات الرحلات البحرية المتنوعة وتأجير السفن للأفراد، بالإضافة إلى عروض السفن في المرافئ. بالإضافة إلى حضيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، وحضيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، والحضيرة الوطنية للشنوا. إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر رشقون التي تعد مواقع بحرية هامة.

السياحة الصحراوية:

تتربع الصحراء الجزائرية على ما يقارب 2 مليون كم 2 أي ما يعادل 76% من المساحة الإجمالية للبلاد، تزخر بإمكانات طبيعية تراث تاريخي، ثقافي وحضاري منفرد يرشحها أن تكون قطبا سياحيا عالميا. ورغم الجفاف الظاهري للصحراء إلا أنها تمتاز بوجود تنوع بيولوجي هائل يتمثل في مجموعة كبيرة من أنواع النباتات والحيوانات التي تعيش في

[1] بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير، مرجع سبق ذكره، ص07.
[2] عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص123.

أجواء من التكيف مع الظروف الطبيعية. وقد بدأت الصحاري في استقطاب السياح الذين يبحثون عن الهدوء والسكينة.[1]

[1] ف. منصوري، **صناعة السياحة كبديل للثروة النفطية: دراية حالة السياحة الصحراوية**، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 02، 2015، الجزائر، ص347-359.

المبحث الثاني: تشخيص القطاع السياحي الجزائري

سيتم عرض من خلال هذا المبحث حجم الاهتمام الفعلي بالقطاع السياحي وما إذا كانت المؤشرات المتحصل عليها تعكس إمكانيات السياحة في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات السياحة في الجزائر

1) طاقات الإيواء: تمثل القدرة الاستعابية للفنادق والمرافق السياحية معبرا عنها بعدد الأسرة، وهي أحد مؤشرات تطور القطاع السياحي. والجدول أدناه يحدد نسب تطور عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية:

الجدول رقم 08: تطور عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية

السنة	2000	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018
عدد الأسرة	67087	82808	88694	92377	96898	99605	107420	119155

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية. "احصائيات السياحة"، بيانات غير منشورة.

يبين الجدول أعلاه أن الطاقة الاستيعابية الاجمالية للأسرة في الجزائر في تزايد مستمر خلال الفترة(2000-2018) من 67087 سرير إلى 119155 سرير، وعلى الرغم من التطور الملحوظ في عدد الأسرة إلا أنه يبقى ضعيفا وغير كاف، وهذا بسبب الأزمات التي كانت تعيق مسيرة التنمية في الجزائر حتى المجال السياحي.

الشكل رقم05: توزيع طاقات الإيواء حسب المنتج السياحي

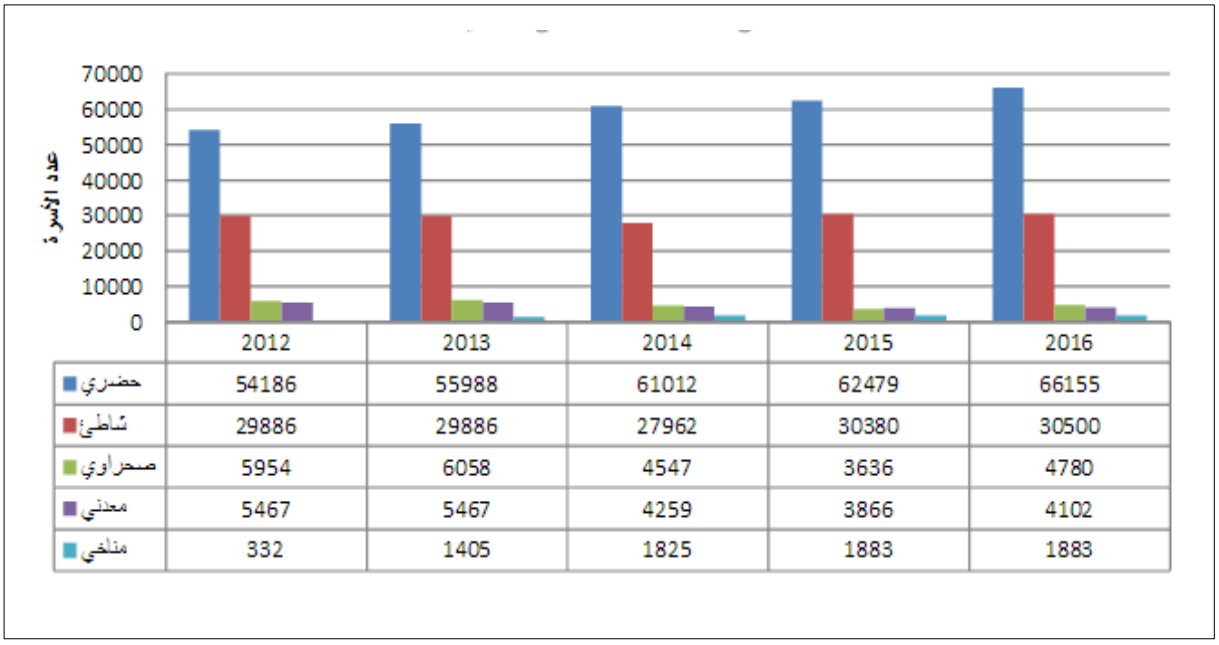

	2012	2013	2014	2015	2016
حضري	54186	55988	61012	62479	66155
شاطئ	29886	29886	27962	30380	30500
صحراوي	5954	6058	4547	3636	4780
معدني	5467	5467	4259	3866	4102
مناخي	332	1405	1825	1883	1883

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية. "احصائيات السياحة"، بيانات غير منشورة.

إن تشخيص الطاقة الإيوائية في الجزائر حسب المنتج السياحي يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الطاقة الاستيعابية للمنتج الحضري السياحي في تزايد مستمر وهو المهيمن على الطاقة الاجمالية لكل السنوات، وهذا يعود لتواجد معظم الفنادق بالمدن الرئيسية لشمال البلاد، يليه المنتج الشاطئي ثم المنتج السياحي الصحراوي في المرتبة الثالثة في هذا التوزيع ، وبالرغم من أهمية هذا النوع من المنتج السياحي الذي تراهن عليه الدولة الجزائرية لكونه يشكل دعامة السياحة الوافدة إلا أن قدرات الاستقبال لا تواكب المستوى المطلوب، ونفس الشيء يعيشه المنتج الحموي والمناخي.[1]

2) التدفق السياحي: ويقصد به التدفق السياحي الخارج والداخل من وإلى الجزائر، يعتبر تطور السياح المتدفقين من بين أهم المؤشرات التي تدل على تطور السياحة في أي بلد، وتتطور هذا المؤشر بشكل جيد في الآونة الأخيرة في الجزائر وقد تزايد عدد السياح المتدفقين إليها بغض النظر عن طبيعتهم،[2] ويمكن توضيح التطور الحاصل من خلال الجدول الموالي:

[1] آسيا بلقاضي، **تشخيص واقع السوق السياحي الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، العدد 39، 2019، الجزائر، ص149.
[2] سناء مكناسي، مرجع سبق ذكره، ص66.

الجدول رقم 09: مقارنة بين عدد السياح الوافدين والخارجين من الحدود

السنة	الوافدين	المغادرين
2000	866000	1006000
2002	988000	1257000
2004	1234000	1417000
2006	1638000	1349000
2008	1772000	1539000
2010	2070000	1757000
2012	2634000	1911000
2014	2301373	2136000
2016	2039444	1530000
2018	2657000	5610000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تظهر بيانات الجدول السابق أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في تزايد معتبر خلال الفترة (2010-2018)، مع بعض الانخفاضات في سنتي 2014 بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها المنطقة العربية. حيث تراجع عدد الجزائريين المقيمين في هذه السنة، ليعود إلى نسبته سنة 2018. ومن حيث المقارنة بين عدد التوافد والخروج يزهر جليا أن نسبة الخارجين من الجزائر بغرض السياحة تفوق نسبة الوافدين بقيمة 2953000 سائح. وبالنظر إلى جنسية السياح نجد أن النصيب الأكبر شمل الجزائريين المقيمين بالخارج الذين حققوا أكثر من 60% من اجمالي الوافدين باستثناء السنوات الثلاث الأخيرة، وارتفاع هذه النسبة له بعض السلبية كون أن معظمهم يقضون العطل عند أهاليهم مما يقلل من طلبهم على المؤسسات الفندقية.

المطلب الثاني: اسهامات قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري

حسب البيانات والمعلومات التي يصرح بها مجلس السفر والسياحة العالمي كل سنة نستخلص ما يلي:

1) الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم06: المساهمة الكلية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليار دج

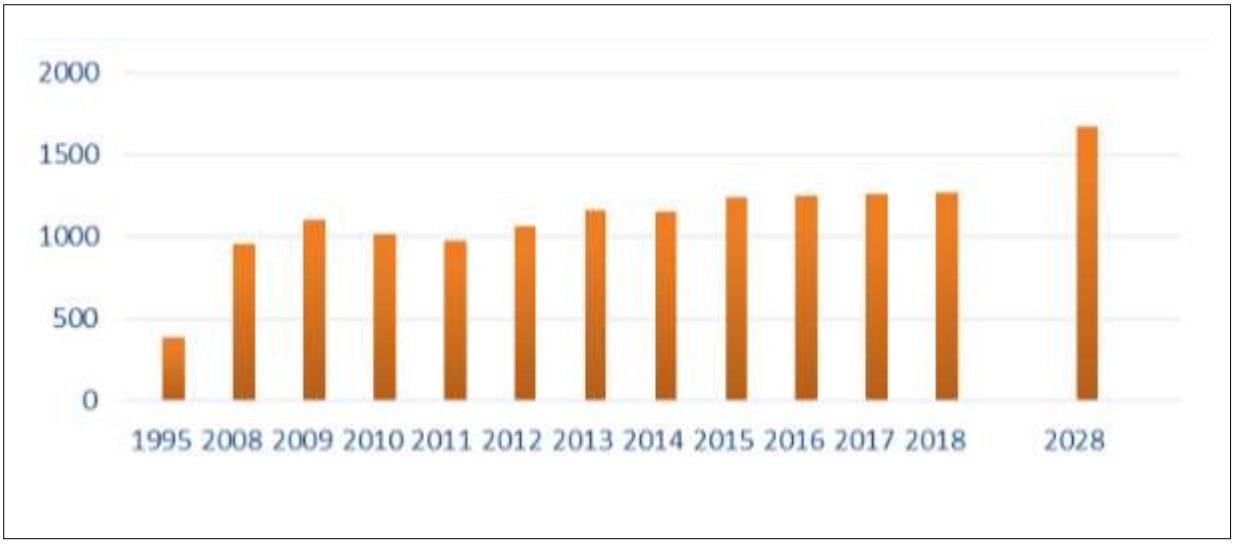

Source : WTTC, Travel & Tourism Economic Impact, Algeria, 2018.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هذه المساهمة في تزايد مستمر، إذ ارتفعت مما يزيد عن 200 مليار دينار عام 1995 إلى أكثر من 600 مليار دينار عام 2018. أما مساهمتها الإجمالية فقد بلغت 1262.4 مليار دينار. في عام 2017، الذي يمثل 6.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن تزيد هذه المساهمة بنسبة 1.1٪، لتصل إلى 1276,2 مليار دينار في 2018 وبنسبة 2.8٪ سنويًا بين 2018-2028، لتصل إلى 1678,4 مليار دينار عام 2028 (7.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

2) التوظيف:

تساهم السياحة في خلق العديد من فرص العمل سواء في القطاع السياحي نفسه كالشركات السياحية، المطاعم، الفنادق ... الخ، أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية التي تسوق إنتاجها للسياح.[1]

[1] عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص66.

الشكل رقم 07: المساهمة الكلية لقطاع السياحة في التوظيف في الجزائر

الوحدة: مليون موظف

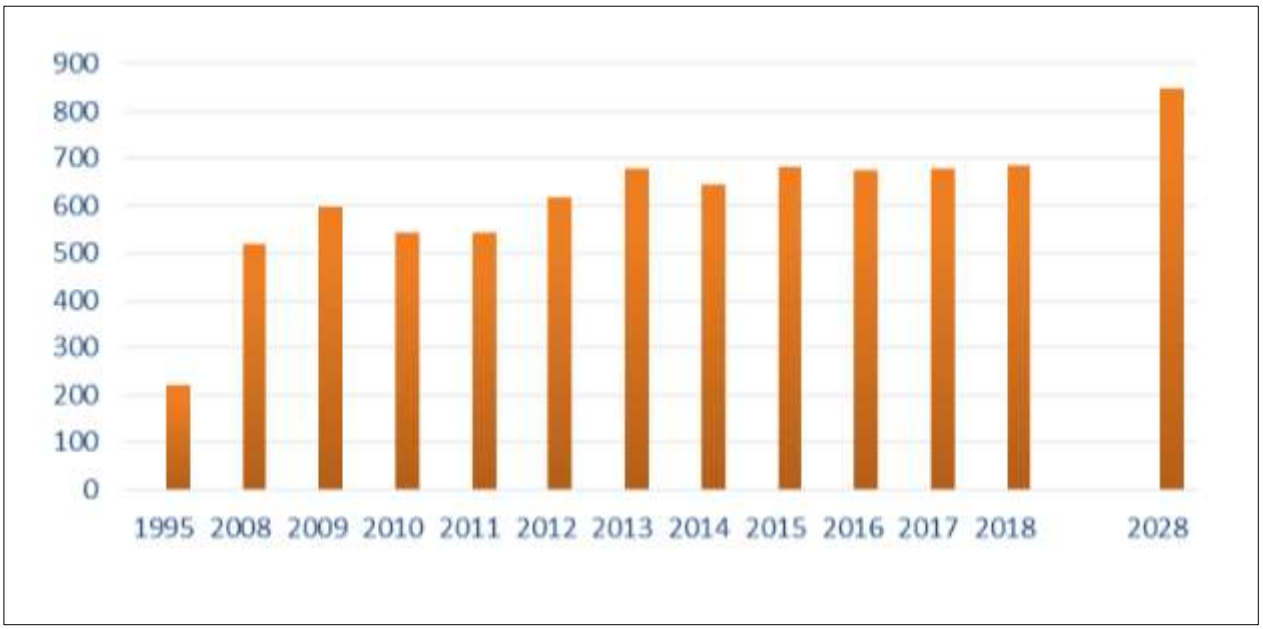

Source : WTTC, Travel & Tourism Economic Impact, Algeria, 2018.

أما إجمالي مساهمتها في التوظيف فقد بلغت 678500 وظيفة عام 2017 (أو 6٪ من إجمالي العمالة في الجزائر). من المتوقع أن تنمو هذه المساهمة بنسبة 0.9٪ في عام 2018، لتصل إلى 685000 وظيفة، وبنسبة 2.1٪ سنويًا بين 2018 و 2028، لتصل إلى 848000 وظيفة في عام 2028 (أو 6.5٪ من إجمالي العمالة).

3) الاستثمار:

الشكل رقم08: رأس مال الاستثمار في صناعة السياحة الجزائرية

الوحدة: مليار دج

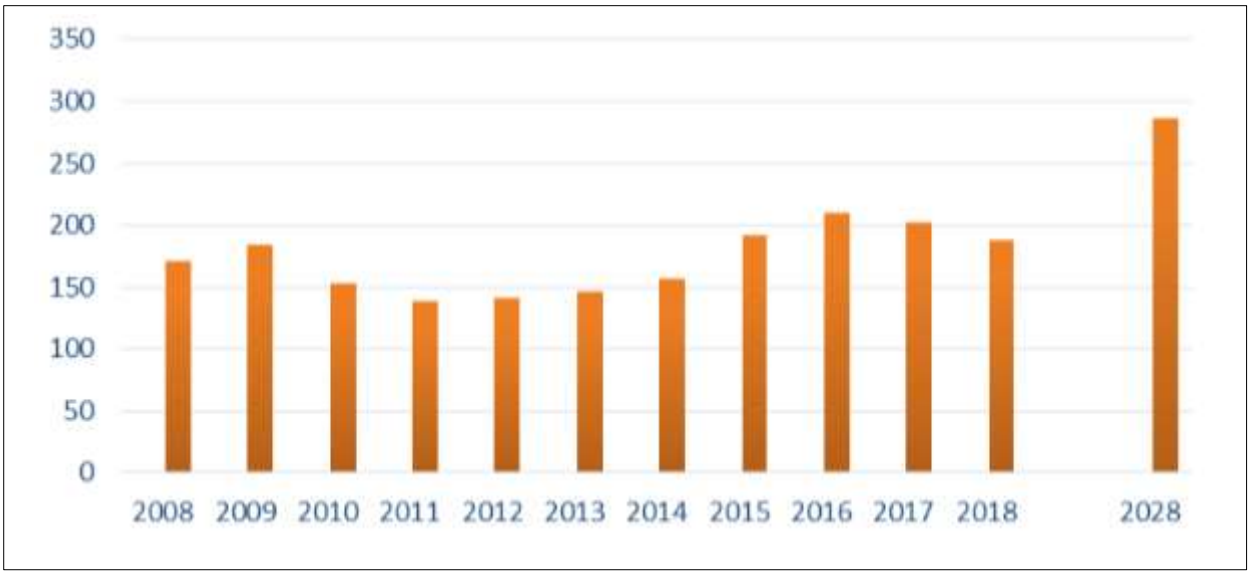

Source: WTTC, Travel & Tourism Economic Impact, Algeria, 2018.

من حيث الاستثمار ، جذبت صناعة السياحة رأس مال استثماري يقدر بـ 202.5 مليار دينار في 2017. ومن المقرر أن ينخفض هذا الاستثمار بنسبة 7.3٪ في 2018، وينمو بنسبة 4.3٪ سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة لتصل إلى 286.3 مليار دينار في عام 2028، ومن المقرر أن تنمو حصة صناعة السياحة في الاستثمار الوطني من 2.3٪ في 2018 إلى 3٪ في 2028 .

لكن على الرغم من تطور الإيرادات السياحية طيلة الفترة إلا أنها لا تعكس حقيقة النشاط السياحي الجزائري، ففي المقابل نلاحظ أن الانفاق السياحي في وتيرة متزايدة أعلى من الإيراد خلال اجمالي الفترة، مما جعل رصيد صافي الدخل عاجزا في كل السنوات الجدول أدناه يدعم ما سبق قوله:

الجدول رقم 10: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2017
الإنفاق السياحي	193	248	255	414	613	716	598	531	556	632
الإيراد السياحي	102	111	178	393	473	324	295	316	246	172
صافي الدخل	-91	-137	-162	-166	-144	-355	-232	-353	-373	-460

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

توضح هذه البيانات وجود عجز لا يستهان به فيما يخص صافي دخل القطاع السياحي تصل نسبتها إلى 91- مليون دولار سنة 2000 لتزداد هذه النسبة مع مرور السنوات حتى تبلغ 460- مليون دولار سنة 2017، مما يفسر لنا أنه مازال يواجه الجزائر العديد من الأشواط لإستقطاب أكثر للسياح وتحفيز السياحة الداخلية من أجل امتصاص أموال السياح الجزائريين الصادرة إلى الخارج.

المطلب الثالث: موقع السياحة الجزائرية في السوق السياحي العالمي

لمعرفة مكانة وموقع السياحة الجزائرية دوليا لابد من الإشارة إلى ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمي:

الجدول رقم 11: ترتيب الجزائر حسب مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمي

السنة	الترتيب العام	البيئة التمكينية	الاطار القانوني والتنظيمي	البنية التحتية	الموارد الطبيعية والثقافية
2015	123	99	135	133	90
2017	118	93	124	122	94

Source : World Economic Forum, The Travel and Tourism Competitiveness Report 2015- 2017, p45 .

حسب تقرير المنتدى فإن مرتبة الجزائر تحسنت سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 فقد انتقلت من المرتبة 123 من مجموع 141 دولة إلى المرتبة 118 من مجموع 136 دولة، وبالرغم من تحسن ترتيب الجزائر إلا أنها نسبة زيادة طفيفة وغير كفيلة بجعلها على الأقل في نفس كفة الدول المجاورة، مما يعكس هشاشة السياحة الجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى أن ترتيبها جاء متأخرا في كل المؤشرات تقريبا الأمر الذي يكبح التدفق السياحي مقارنة مع باقي دول العالم. والشكل الموالي يوضح ما نحن بصدد قوله:

الشكل رقم 09: حصة الجزائر من التدفق السياحي الدولي

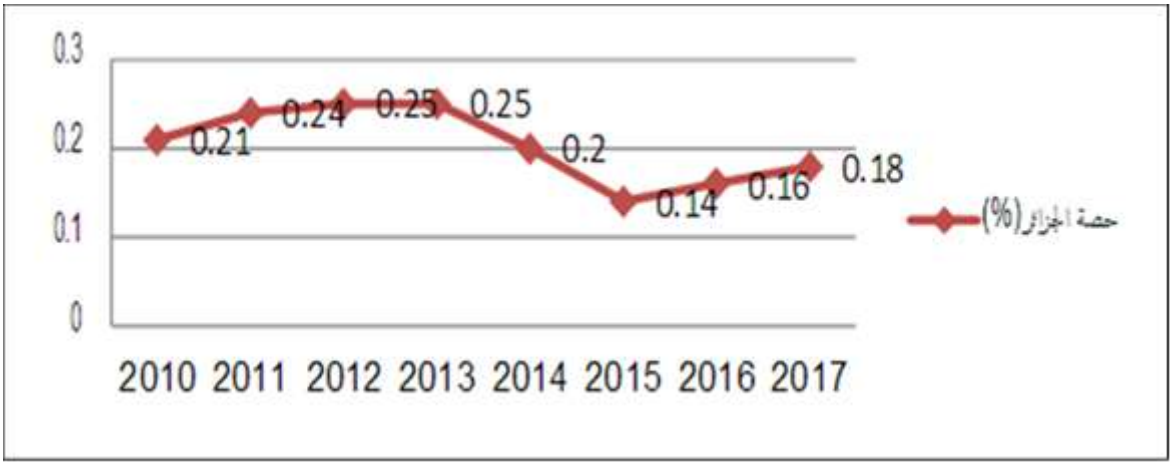

Source : - UNWTO World Tourism Barometer, volume 14,May2016, p04.

- UNWTO World Tourism Barometer, volume15, January 2017,p03.

تبين أن نصيب الجزائر من التدفق السياحي العالمي شهد تحسنا في إلى غاية 2013 ثم تراجع ليتعافى قليلا سنة 2016 و 2017، إلا أن النظرة الدقيقة تدعو للتشاؤم فحصة الجزائر لا تكاد تذكر من الحصة الكلية فهي لم تتعدى 0,25 % طيلة الفترة، وهذا يعكس تأخر السياحة الجزائرية بأميال كثيرة للحاق بالركب العالمي، بسبب ضعف البرامج والاستراتيجيات التنموية السياحية وعدم وضع السياحة على سلم الأوليات.

المبحث الثالث: مستقبل السياحة في الجزائر

نظرا للإيجابيات التي لا تحصى للسياحة، وفي المقابل العجز الذي تعانيه الدولة الجزائرية في بناء اقتصاد سياحي قوي وجب على الهيئات المسؤولة إعادة النظر في إجراءاتها وسياساتها لتحصيل هيكل موحد ومتناغم يكسوه طابع استراتيجي لمواجهة العراقيل التي تقف في طريق التنمية السياحية.

المطلب الأول: استراتيجيات تطوير قطاع السياحة كبديل للمحروقات

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030، و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية، و التاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ، و التحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية لدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات. يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم في أفاق SNAT2030، و قد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة قميئة الإقليم والبيئة و السياحة (M ATET) بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (ODIT _ France) ، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط و المحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009 المدى المتوسط 2015، و المدى الطويل 2030 ، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، و ذلك من أجل الرقي الإجتماعي والإقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة.[1]

لقد وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برامج العمل السياحي ذو الأولوية "المخطط الإستراتيجي"، و عالج الحركيات الخمس، والتي تعتبر الأساس الجوهري للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لآفاق 2030، وهي:

1) الحركية رقم 1: مخطط وجهة الجزائر

2) الحركية رقم 2: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز(POT) ، الوجهات الرمزية الناشئة

[1]صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص60.

للوجهة الجديدة للجزائر.

3) الحركية 3: مخطط نوعية السياحة (PQT)

4) الحركية 4: الشراكة العمومية والخاصة.

5) الحركية رقم 5: مخطط التمويل.

وتعلن الحركيات الخمس بشكل إنفرادي وتكميلي، عن جزء من المقاربة الجديدة للدولة الرامية إلى تفعيل تحول الجزائر سياحيا، وتقدم بشكل دقيق، برامج الأعمال السياحية (PAT) ذات الأولوية الناجمة عن الحركيات الخمس المشار إليها.

وقد شرعت برامج العمل السياحية ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008، في تفعيل التحول السياحي للجزائر بواسطة مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز (POT)، أو القرى السياحية الأولى للامتياز (VTE) المدرجة كمشاريع ذات أولوية، وكروافد للانطلاق السياحي ابتداء من 2008، مدعمة بمخطط تسويق واتصال، مخطط النوعية (PMM)، الشراكة العمومية والخاصة (PPP) ومرافقة مالية. وتشكل الحركيات الخمسة ورقة الطريق لإنعاش سريع ومستدام للسياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية، وموقعها الاستراتيجي.[1]

وفيما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:[2]

1) **تثمين وجهة الجزائر**: وذلك من خلال هيكلة الوجهة السياحية المسجلة وزيادة التنافسية وخلق عروض سياحية متنوعة وذات جودة عالية و تحسين صورة الجزائر كمقصد سياحي مهم في نظر السياح الأجانب؛

2) **إطلاق أقطاب الامتياز السياحية**: وذلك من خلال هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج عالمي لتطوير السياحة، ودعم هذه الأقطاب عن طريق رفع مستوى جودة خدماتها وتسويق صورتها السياحية، وتضمن:

– **القطب السياحي للامتياز شمال شرق**: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سو أهراس؛

[1] عماري عصام، **رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، 2018، الجزائر، ص410.

[2] بن شني عبدالقادر، **ملاحي رقية، أهمية التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

– **القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** الجزائر تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛

– **القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان؛

– **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:** الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛

– **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب توات، القرارة، طرق القصور:** أدرار، تيميمون، بشار؛

– **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** طاسيلي، إليزي، جانت؛

– **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** : أدرار، تمنراست .

3) تنفيذ مخطط" الجودة "Le plan qualité" في القطاع السياحي: وهذا المخطط ضروري لتوفير عروض سياحية متميزة ومبوبة بالنظر إلى نوعية الزبائن الوطنيين والأجانب الذين تتزايد طلباتهم ورغباتهم.

4) تنفيذ شراكة عمومية – خاصة: وتهدف إلى تحفيز جميع الشركاء العموميين والخواص من أجل تنمية القطاع السياحي لأن تنمية السياحة تتطلب التنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية.

5) **تطوير إستراتيجية للتمويل في قطاع السياحة:** تحقيق الديناميكيات سابقة الذكر يتطلب إستراتيجية عملية للتمويل تهدف أساسا إلى مرافقة المتعاملين المستثمرين، من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان.

الجدول رقم12: القرى السياحية المراد انجازها في اطار المخطط التوجيهي 2030

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الإماراتيةELLC	**2440**
	القرية السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	**4938**
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية أقريون بجاية	سيفيتال	**1282**
	لسياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتيةELLC	**2697**
	القرية السياحية ميديسة بومرداس	الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية سياح	**17510**
	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية EMIRAL والمجموعة الكويتية	**5985**
	القرية السياحية موريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية ELLC	**2004**
	القرية السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائرية	**460**
	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدوة	**360**
	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	**6885**
	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية إعمار	**1240**
	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	**1426**
	القطب السياحي دنيا الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC	**1000**
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	**5900**
	هيليوس كريستيل وهران	اقامة هيليو فرنسا	**220**
	موسكاردة تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	**732**
القطب السياحي جنوب	قصر ماسين تيميمون – أدرار	مجموعة الجنوب	**92**
المجموع			**55166**

المصدر: بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير، القطاع السياحي في الجزائر، واقعها وتحدياتها، ص14,

المطلب الثاني: معوقات السياحة في الجزائر

من أهم المعوقات والعراقيل التي تواجه الجزائر للنهوض نحو اقتصاد سياحي ذو شأن رصين:[1]

– غياب النظرة الجيدة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية)؛

– طاقات إيواء غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متأكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية)؛

– وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب الوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم الوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة)؛

– نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

– ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة الفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية)؛

– تغلل ضعيف التكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة)؛

– ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج)؛

[1] سناء مكناسي، مرجع سبق ذكره، ص81.

– بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي)؛

– الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات...)؛

– عجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية).

المطلب الثالث: حلول واستراتيجيات تحفيزية لتنمية السياحة الجزائرية

يمكن اقتراح بعض من الحلول التي تمكن من رفع قيمة القطاع السياحي في الجزائر:[1]

أ– تأهيل العنصر البشري الكفؤ: صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاص في القطاع السياحي؛

ب– رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي: من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 مليار دولار، حيث بلغت 1,6089 مليار دولار سنة 2015، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0,07 وهي نسبة ضعيفة جدا. لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي؛

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، الجزائر، ص78.

ج- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي: مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته؛

خ- ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

- حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر؛

- تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي؛

- القضاء على البيروقراطية والفساد الاداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر د بنسبة 14% بعد كل من البيروقراطية 20,5% والتمويل 15,7%.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، يمكن معرفة أن الجزائر تتوفر على امكانيات سياحية متفردة ومتنوعة، وعلى الرغم من هذه المؤهلات الطبيعية والتاريخية والثقافية المهولة التي تزخر، بها إضافة إلى الإمكانيات المادية سابقا، إلا أن نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني لا تزال جد ضئيلة، مع محدودية قدراتها التنافسية من حين الاستقلال. إذ تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات التنافسية العالمية رغم البرامج المتبناة ومجهودات الدولة بإدخال الإصلاحات الاقتصادية الغير كافية لتحصيل حتى نصف نوعية السياحة الموجودة في الدول الرائدة.

لذا توجب على السلطات المعنية بالأمر تسوية الوضعية السياحية الحالية بتكثيف الجهود البشرية والمالية والفكرية من أجل إعادة رسم معالم استراتيجية سياحية، مع وضع سياسات وتشريعات مرنة تخدم توجهها وتضمن لها مكانتها في السوق السياحي العالمي كما تدعم بها اقتصادها الوطني عوضا عن مواجهة تهديدات قطاع المحروقات التي تتكل عليه.

خاتمة:

تمثل المنتجات الهيدروكربونية بصفة عامة أحد أهم صادرات العالم النامي، فيما يتم تكريره واستهلاكه في القطاع الصناعي، رغم أن اعتماد الدول المنتجة على معظم السلع قد أصبح إما محدودا أو متراجعا، حيث أن اعتماد كبار مصدري النفط من الدول النامية على هذا المورد الوحيد يبقى مرتفعا على نحو استثنائي. وتعد الجزائر من أوائل الدول المصدرة والمتكلة على هدا المورد بشكل قطعي من حيث تأمين مداخيل الاقتصاد الوطني منذ زمن بعيد. لكن هكذا اقتصاد ليس بمأمن عن مواجهة الأزمات، فرغم المخططات المختلفة لم يستطع الخروج عن نطاق المنتج الريعي مع جعلها رهينة له، فالزيادة في الانفاق الممول من عائدات البترول أضعف الموقف المالي والخارجي للبلاد في ظل انهيار أسعار النفط مما يدعو لدراسة البدائل الاستراتيجية لاقتصاد ما بعد البترول. ما دفع السلطات الجزائرية في التوجه نحو استراتيجيات واستثمارات مختلفة تخدم في تنمية القطاعات الأخرى تحل محل قطاع المحروقات. ومن بين أهم هذه الاستثمارات القطاع السياحي، خاصة وأن الجزائر تملك وتزخر بالعديد من المؤهلات والمقومات التي تجعلها تنافس كبار البلدان السياحية. لقد قامت السلطات الجزائرية بوضع مخططات تنموية تمس قطاع السياحة على المدى الطويل، بهدف جذب الاستثمارات، وعلى الرغم من أن الطريق لتحقيق هذا الأمر لايزال في بدايته إلا أن الوصول إلى هذا الهدف ليس مستحيلا إذا ما تكاثفت الجهود واستمرت.

اختبار فرضيات البحث:

1- تعتبر الفرضية الأولى محققة، حيث أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات مهيمنة على الدخل الوطني الجزائري بشكل شبه كلي وأي تغير طارئ على مستوى السوق العالمي للمواد الهيدروكربونية فالتأثير سيكون مباشر على الاقتصاد الوطني لا محال سواء إيجابيا أو سلبا؛

2- نظريا تعتبر الفرضية الثانية محققة بحكم المخططات والاستراتيجيات التي وضعتها السلطات الحكومية الهادفة إلى الاستثمار وتنمية باقي القطاعات كسند ودعم أولي لقطاع المحروقات ثم بديل دائم ومستقر، ومن أهم هذه البدائل التوجه نحو تنمية القطاع السياحي. ومع ذلك، وبالنظر إلى المجهودات العملية فسعي المسؤولين ضعيف ولا يكفي لبناء اقتصاد جديد؛

3- الفرضية الثالثة غير محققة، لأن الاقتصاد السياحي الجزائري الحالي لا يغطي حتى ثلث ما يغطيه الاقتصاد الريعي. ما يدل على أن الاستثمارات المحققة ضئيلة ولا تنافس حتى دول المغرب العربي المجاورة، وبالتالي يحتاج هذا القطاع إلى إهتمام أكبر ودعمه بمختلف المجهودات.

نتائج البحث:

من خلال ما سبق التعرض له من معلومات وبيانات يتضح لنا مجموعة من النتائج التي تجيب بذلك على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية التي تم التساؤل عنها بداية البحث:

- تعد المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فهي تساهم في 90 % من الإيرادات؛

- أي تغير طارئ على مستوى السوق العالمي للمحروقات يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري بحكم اعتماده الكلي على مدخولاته؛

- رغم الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع السياحي والاستدامة إلا أن السلطات الجزائرية لم تأخذ موقفا حازما من شأنه تغيير مسار الاقتصاد الحالي؛

- غياب الإستراتيجيات التسويقية في السنوات الماضية التي كان من شأنها المساهمة في النهوض بالقطاع السياحي؛

- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر سببه ضعف الاستثمار في هذا القطاع؛

- تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية و تراكمها بسبب سوء التسيير؛

- الاستثمارات السياحية الحالية ليست كفيلة بالنهوض باقتصاد وطني آمن، بل تحتاج لتكثيف مختلف الموارد ووضع استراتيجيات وسياسات جدية تمكن من استخلاف قطاع الثروة الناضبة.

التوصيات:

في ظل النتائج المتحصل عليها ارتأينا إلى القيام بتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات، والمتمثلة في:

- يحتاج قطاع المحروقات إلى تنظيم أكبر واستغلال رشيد وعقلاني لموارد الطاقة من أجل زيادة مدة الحفاظ وتوفير المواد الهيدروكربونية؛

- تطوير صناعة البتروكيماويات، قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام والذي يعتبر هدرا للموارد الأحفورية، كما أن هذه الصناعة ستساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

- توجيه الاهتمام نحو تكثيف الاستثمارات في باقي القطاعات لتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية؛

- استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها الجزائر والاستثمار فيها مثل الطاقة الشمسية؛

- زيادة التحفيزات وفق أطر قانونية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية؛

- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة بحكم امتلاك الجزائر العديد من المؤهلات القادرة على استقطاب السياح وبالأخص الطبيعية والتاريخية منها؛

- محاولة معالجة المعرقلات والمعيقات التي تواجه قطاع السياحة بوضع استراتيجيات دقيقة؛

- الحرص على التطبيق الفعلي والحقيقي للاستراتيجيات والمخططات الموثقة من بينها برنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1/ باللغة العربية:

1. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **جغرافيا السياحة والطيران**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، السعودية.
2. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **حجز خدمات سياحية**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، السعودية.
3. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **سفر وتسويق سياحي**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، السعودية.
4. أدهم وهيب مطر، **التسويق الفندقي ومبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة**، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2014، دمشق، سوريا.
5. أكرم كرمول، **تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2008، الأردن.
6. أماني رضا، الإعلام والسياحة، **أطلس للنشر ولإنتاج الإعلامي**، ط1، 2017، الجيزة، مصر.
7. بيهة صالح السامرائي، **علم النفس السياحي: مفاهيم وتطبيقات**، زهران للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن.
8. حمزة الجبالي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار الأسرة ودار علم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
9. حميد عبد النبي الطائي، **التسويق السياحي مدخل استراتيجي**، الوراق للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن.
10. حميد عبد النبي الطائي، **التسويق في إدارة الضيافة والسياحة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، عمان، الأردن.
11. خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية: تنمية الصحراء في الوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، بيروت، لبنان.
12. رضا محمد السيد، **أساسيات الجغرافيا السياحية**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن.
13. رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي**، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2008، عمان، الأردن.
14. روبرت سليتر، ترجمة محمد فتحي خضر، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**، هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2012، القاهرة، مصر.
15. ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020، عمان، الأردن.

16. زياد عيد الرواضية، **السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات**، دار زمزم للنشر، 2013، عمان، الأردن.
17. سعيد البطوطي، **شركات السياحة ووكالات السفر**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2010، القاهرة، مصر.
18. سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول– الكهرباء– الغاز)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. سليم بطرس جلدة، **مبادئ إدارة مكاتب السياحة والسفر**، دار الخليج للنشر والتوزيع،2017، عمان، الأردن.
20. سمر رفقي الرحبي، **الإدارة السياحية الحديثة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، عمان، الأردن.
21. سمير سعدون مصطفى، بلال عبد الله ناصر، محمود خضر سلمان، **الطاقة البديلة مصادرها واستخداماتها**، دار البارودي للنضر والتوزيع، 2015، الأردن.
22. عبد الملك اسماعيل حجر ،**محاسبة النفط: المبادئ، اللإجراءات**، الأمين للنشر والتوزيع، ط4، 2008، صنعاء، الأردن.
23. عبلة بخاري، **اقتصاديات السياحة**، جامعة الملك عبد العزيز، 2012، السعودية.
24. عدلي أنيس سلمان، **السياحة العلاجية في مصر والعالم (دراسة جغرافية)**، مكتبة الأنجلو، 2009، مصر.
25. فريد مصعب مهدي الدليمي، **الطاقة الشمسية الاشعاعية الحرارية والاحتباس الحراري**، جامعة الأنبار، ط1، 2014، بغداد، العراق.
26. فؤاد بن غضبان، الجغرافيا السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
27. قصي عبد الكريم ابراهيم،**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري انموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، دمشق، سوريا.
28. كارل بليني، جيرارد ريد، ترجمة أسماء عايوة، **لعبة الطاقة الكبرى**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
29. كولن مايكل هول، ترجمة محمد فريد حجاب، **السياحة والسياسة: مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003، القاهرة، مصر.
30. ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل المصرية للنشر، 2000، القاهرة، مصر.
31. ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، عمان، الأردن.
32. محمد أحمد السيد خليل، **الاستخدام المنزلي للطاقة الشمسية**، المكتبة الأكاديمية، 2009، مصر.
33. محمد الفاتح محمود المغربي، **تسويق خدمات السياحة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن.
34. محمد شاهجان الندوي، **السياحة (أحكامها وآدابها في ضوء القانون والشريعة)**، دار الكتب العلمية، 2018، بيروت، لبنان.

35. محمد عبد العظيم إبراهيم، **السياحة الدينية في سيناء**، مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2014، القاهرة، مصر.

36. محمد عبد المنعم شعيب، **إدارة المستشفيات: منظور تطبيقي: الإدارة المعاصرة، خدمات الإسكان، مكافحة العدوى التدريب والتثقيف الصحي**، دار النشر للجامعات، 2014، القاهرة، مصر.

37. محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر: بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر**، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، القاهرة، مصر.

38. مرتضى البشير الأمين، **وسائل الاتصال والترويج السياحي**، دار أمواج للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن.

39. مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات النقل السياحي**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، دمشق، سوريا. 36- عبد الله، محمد فريد، **السياحة عند العرب: تراث وحضارة**، دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، 2000، القاهرة، مصر.

40. مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، دار الرسلان للطباعة، 2009، دمشق، سوريا.

41. مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، **جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، عمان، الأردن.

42. مصطفى يوسف كافي، **وكالات ومنظمات السياحة والسفر**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، دمشق، سوريا.

2/ باللغة الأجنبية:

1. Alphonsus Fagan, **an introduction to the petroleum industry**, government of newfoundland and Labrador: department of mines and energy, 1991, Canada, p03.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1/ باللغة العربية:

1. آسيا بلقاضي، **تشخيص واقع السوق السياحي الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 39، 2019، الجزائر.

2. أمير صفية، بشوندة رفيق، **أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف باستخدام نموذج : ARDL حالة الجزائر (1986– 2016)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019، الجزائر.

3. الياس حناش، عز الدين بوحبل، **البدائل المستقبلية خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2016، الجزائر.

4. بلاطة مبارك، كواش خالد، **سوق الخدمات السياحية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، 2005، الجزائر.

5. بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير، **القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2018، البليدة، الجزائر.

6. جودي بوعمرة، **أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2013**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 03، 2015، الجزائر.

7. خثير شين، أمال موساوي، **فاطمة مشتر، الاستثمار في القطاع السياحي كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج المحروقات: موقعه في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، المسيلة، الجزائر.

8. خوصة مصطفى، **الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، الوادي، الجزائر.

9. دحو سليمان، بن ساحة مصطفى، **واقع وتحديات انتاج واستهلاك وتجارة البترول في الاقتصاد العالمي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 02، العدد 02، 2018، الجزائر.

10. زيدي حسيبة، بن سماعين حياة، **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد09، المجلد01، 2016، الوادي، الجزائر.

11. زينة قمري، **حوافز ومعوقات القطاع الإنتاجي خارج المحروقات في الجزائر –دراسة تحليلية–**، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 24، العدد 03، 2018، الجزائر.

12. سالمي رشيد، أسماء قاسمي، **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات: حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر.

13. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، 2015، أم البواقي، الجزائر.

14. سكنه جهيه فرج، **العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003–2014)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015، البصرة، العراق.

15. سليمان الحربش، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 19، العدد 190-191، 2014، بيروت، لبنان.

16. صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، 2017، الجزائر.

17. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، الجزائر.

18. عبد الله العجلوني، وعبد المهدي العجلوني، **مقومات الجذب السياحي وضوابطه الشرعية: حالة المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 31(12)، 2017، نابلس، فلسطين.

19. عرقوب نبيلة، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 05، 2017، الجزائر.

20. عماري عصام، **رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، 2018، الجزائر.

21. العيد رزق الله، ابراهيم بورنان، **هيكلة وتسيير سلطة ضبط قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 2012، المجلد 15، العدد 02.

22. عيساوي سهام، حوحو فطوم، **واقع العرض والطلب السياحي: دراسة مقارنة في كل من الجزائر وتونس**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 01، العدد 02، الجزائر.

23. عيسى ربيع، بوراوي ساعد، **الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة) الجزائر، تونس والمغرب)**، مجلة معارف، العدد 22، 2017، البويرة، الجزائر.

24. غلادل لاهن، البيئة والتنمية، المجلد19 ، العدد 190-191، 2014، بيروت، لبنان.

25. غنية شليغم، رضا سيف الدين جلولي، **التوجهات التسويقية الحديثة في إدارة السياحة ودورها في تطوير وتحسين الخدمات السياحية: التسويق السياحي الإلكتروني نموذجا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، الجزائر.

26. ف. منصوري، **صناعة السياحة كبديل للثروة النفطية: دراية حالة السياحة الصحراوية**، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 02، 2015، الجزائر.

27. فراح رشيد، بودلة يوسف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، 2012، الجزائر.

28. كبير مولود، **دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار البترول على النمو الإقتصادي على المدى البعيد في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 30، العدد 01، الجزائر.

29. محمد ساحل، عبد الحق بن تفات، **إبراز العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الإقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر (1995– 2016)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 30، 2018، الجزائر.

30. مخلفي أمينة، **النفط والطاقات البديلة الغير متجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، 2012، ورقلة، الجزائر.

31. مراد اسماعيل، بوقناديل محمد، بن عيسى إلهام، **واقع وآفاق القطاع السياحي بالجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، 2017، الجزائر.

32. نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات تقلبات وآثارها على الاقتصاديات الريعية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، 2016، الجزائر.

33. يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2011، بغداد، العراق.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1/ باللغة العربية:

1. بركان فؤاد، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، الجزائر.

2. بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي، دراسة سوسيولوجية ميدانية لبعض أنواع السياحية في ولاية البليدة (الحضيرة الوطنية للشريعة نموذجا)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي جامعة الجزائر2، 2010، الجزائر.

3. بكري الشارف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية: دراسة حالة مستغانم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2017، مستغانم، الجزائر.

4. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، 2008، باتنة، الجزائر.

5. بن جودي نعيمة، **تأثير الريع النفطي على السياسة المالية: راسة حالة الجزائر 2012–2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2017، تيزي وزو، الجزائر.

6. بن سهلة ثاني توفيق، **أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016، تلمسان، الجزائر.

7. بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2016، وهران، الجزائر.

8. بن مسعود محمد، **الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجياك حالة قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015، تلمسان، الجزائر.

9. بوعشاش سامية، **السياحة البيئية في المناطق الجبلية: حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة: الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر.

10. جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر– دراسة تحليلية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016، تلمسان، الجزائر.

11. حبشاوي ليلى، **الاستثمار في السياحة كإستثمار مقنن دراسة وكالات السياحة والأسفار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة الجزائر1، 2011، الجزائر.

12. حرلث فتيحة، **الثنائية الثقافية عبر ممارسة السياحة: دراسة سوسيولوجية ميدانية لممارسة السياحة في الجزائر في إطار الثقافتين التقليدية والعصرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001، الجزائر.

13. حسان أحمد صالح القدومي، **واقع وآفاق الإرشاد السياحي في فلسطين: دراسة جغرافيا تحليلية**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، 2003، نابلس، فلسطين.

14. حمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر: دراسة قياسية (1974– 2002)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، الجزائر..

15. حموني عبد الكريم، **تنمية وتطوير السياحة الصحراوية: دراسة حالة تمنراست**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، الجزائر.

16. زحوط اسماعيل، **استراتيجية ترقية استخذامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستذامة: دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحذة الأمريكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013، سطيف، الجزائر.

17. زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012، سطيف، الجزائر.

18. زمال وهيبة، **أثر التقلبات الإيرادات النفطية على الْتصاد الكلي (النمو الإقتصادي): دراسة حالةالجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018، تلمسان، الجزائر.

19. سامية لحول، ريمة باشا، **تأثير التسويق السياحي على الصورة السياحية للمدينة: دراسة ميدانية بمدينة باتنة الجزائر،** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 31، 2014، باتنة، الجزائر.

20. سماعيني نسيبة، **دور اسياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاستراتيجية، جامعة وهران، 2014، الجزائر.

21. سناء مكناسي، **الاستثمارات البديلة لقطاع المحروقات وسبل تنميتها: حلة السياحة في الجزائر،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، 2017، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

22. سهيلة زناد، **استراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لإستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الإستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2018، سطيف، الجزائر.

23. صورية مساني، **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول: دراسة حالة الجزائر للفترة 1995– 2014 دراسة قياسية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2019، سطيف، الجزائر.

24. عادل عباسي، معمر دباشي، نور الدين حساني، **نمذجة قياسية إقتصادية للغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1996–2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة حمه لخضر، 2018، الوادي، الجزائر.

25. عبد الرزاق حمزة، **سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلالف الثروة البترولية في الجزائر،** مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012، سطيف، الجزائر.

26. عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات: النفط والغاز الطبيعي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، الجزائر.

27. عبد الوهاب غريب، **فرص وتحديات الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي، 2016، تبسة، الجزائر.

28. عجاين معمر، **التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية: دراسة حالة ولاية ورقلة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2018، الوادي، الجزائر.

29. عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة – خلال الفترة 1995–2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015، سطيف، الجزائر.

30. عوينان عبد القادر، **الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ذل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر.

31. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، 2008، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

32. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، الجزائر.

33. كحول بسمة، **دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر: حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، سطيف، الجزائر.

34. كواش خالد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

35. مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في اطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، 2014، سطيف، الجزائر.

36. محمدي وافية، **دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012، الجزائر.

37. مختار فرزولي، **دور الإتصال في بناء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة آفاق 2025**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2010، الجزائر.

38. مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018، تلمسان، الجزائر.

39. مرغاد سناء، قطاف فيروز، رابح خوني، **دور المؤسسات السياحية في الترويج للمنتج السياحي في الجزائر: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، 2017، بسكرة، الجزائر.

40. مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012، تلمسان، الجزائر.

41. نبيهة بوسقيعة، **السياحة الأيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري، 2006، قسنطينة، الجزائر.

42. هشام مزوار، **تقييم سياسة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي غي الجزائر مقارنة بدولة قطر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2013، ورقلة، الجزائر.

43. وخالد ليندة، حجاز كاهنة، **أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري دراسة مقارنة لأزمتي 1968 و2014**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة مولود معمري، 2016، تيزي وزو، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. اوكيل حميدة، خوميجة فتيحة، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق سياحة بيئية**، الملتقى العلمي الوطني حول: استغلال الطاقات المتجددة دمة السياحة ودور ا تحقيق التنمية المستدامة، 2019، الجزائر.
2. محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، الندوة العلمية: أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، 2010، دمشق، سوريا.
3. وزارة الطاقة والمناجم، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

خامسا: المواقع الالكترونية الرسمية

1. OPEC: annual statistical bulletin 2005-2019.
2. UNWTO World Tourism Barometer
3. World Economic Forum, The Travel and Tourism Competitiveness Report
4. www.bank-of-algeria.dz